جامعة ابن خلدون -تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم تجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تجارة دولية

# تحرير التجارة الخارجية وأثرها على تطور ميزان المدفوعات

## -دراسة حالة- الجزائر خلال الفترة "2005-2013"

إعداد الطالبتين:
بوشيخي حياة
حاسي ميمونة

إشراف الأستاذ
بن طيرش عطا الله

السنة الجامعية: 2014-2015

**الملخص:**

يهدف هذا الملخص إلى إبراز الدور الفعال لقطاع التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية بكل جوانبها ضمن المفهوم الاقتصادي العالمي و الوطني على حد سواء و تسليط الضوء على واقع مساهمة هذا القطاع في تحقيق فوائض ايجابية في ميزان المدفوعات الذي يعكس وضعية الدولة و حجم تعاملاتها مع الخارج فقد خلصت هذه الدراسة في العصر الحالي إلى إن التجارة الخارجية تساهم في رفع المبادرات نحو تحقيق الانفتاح و الاستفادة من مزاياه المتنوعة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء بتحقيق المكاسب الاقتصادية و الاجتماعية.و الجزائر كبلد نامي يسعى إلى تعميق أفاق هذا القطاع لتأدية الدور المنوط به ليكون بلد منفتحا مستقبلا و تحقيق برامج اقتصادية يعتمد على أنظمة فعالة و مهيكلة تعمل على تنويع الصادرات و تفعيل أنظمة الاقتصاد الوطني ضمن مساعيه للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عبر مد جسر التبادل الدولي و الانفتاح على العالم و تحقيق الذات الاقتصادية.

كلمات المفتاح:التجارة الخارجية،الانفتاح التجاري،الناتج المحلي الإجمالي

**Résumé :**

L’objectif de ce projet est de mettre en valeur le rôle efficace du commerce extérieur qui montre l’opération économique du développement dans tous ses volets national et mondial et qui met en lumière certains revenus très positifs révélant la situation de l’état et son volume d’échange avec le monde extérieur.

Les études contemporaines ont démontré que le commerce extérieur aide à relever le taux de participations en vue d’une ouverture large et enfin bénéficier de divers avantages dans le domaine économique et social.

L’Algérie comme pays en voie de développement consacre assez d’efforts dans ce domaine pour réaliser un programme économique qui se base sur des systèmes efficaces et fructueux diversifiant son exportation et ses infrastructures visant l’intégration dans « l’OMC » « organisation nationale du commerce ».

**Mots clés :** le commerce extérieur ; l’ouverture ou propagation commerciale, la production locale (globale).

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و اعننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى انجاز هذا العمل ، أما بعد :

لا يسعنا بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف بن طيرش عطا الله

والأستاذة بلعجين خالدية و الدكتور سدي علي

الذين لم يبخلا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهما القيمة التي كانت لنا عونا في إتمام هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر إلى عمال مكتبة التوحيد

على كتابة و طباعة هذه المذكرة

لكم منا كل الشكر والتقدير

## فهرس الموضوعات

كلمة شكر

إهداء

فهرس

مقدمة ..... أ

**الفصل الأول: التجارة الخارجية بين الحرية و التقييد**

**المبحث الأول:** ماهية التجارة الخارجية ..... 03

**المطلب الأول:** تعريف التجارة الخارجية وأهدافها ..... 03

**المطلب الثاني:** أهمية التجارة الخارجية. ..... 04

**المطلب الثالث:** نظريات التجارة الخارجية. ..... 06

**المبحث الثاني:** سياسات التجارة الخارجية. ..... 17

**المطلب الأول:** مفهوم السياسة التجارية ..... 17

**المطلب الثاني :**أنواع السياسات التجارية الخارجية ..... 19

**المطلب الثالث:** جدلية العلاقة بين نزعتي الحمائية وتحرير التجارة الخارجية. ..... 22

**المبحث الثالث:** المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية ..... 25

**المطلب الأول:** دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية. ..... 25

**المطلب الثاني:** دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية. ..... 28

**المطلب الثالث:** دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية. ..... 30

**الفصل الثاني: ميزان المدفوعات**

**المبحث الأول:** عموميات حول ميزان المدفوعات. ..... 35

**المطلب الأول:** مفهوم ميزان المدفوعات. ..... 35

**المطلب الثاني** : مكونات ميزان المدفوعات ..... 28

**المطلب الثالث:** كيفية القيد في ميزان المدفوعات ..... 43

**المبحث الثاني:** التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ..... 46

**المطلب الأول:** التوازن في ميزان المدفوعات ..... 46

**مطلب الثاني** :الاختلال في ميزان المدفوعات ..... 52

**المطلب الثالث:** السباب اختيار ميزان المدفوعات .....55
**المبحث الثالث:** آليات و سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات .....59
**المطلب الأول** : مفهوم التسوية ووسائل الدفع الخارجي : .....59
**المطلب الثاني:** آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية.....63
**المطلب الثالث:** سياسات التسوية للاختلال الخارجي. .....67

**الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر**

**المبحث الأول:** تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .....78
**المطلب الأول:**أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .....78
**المطلب الثاني :**أهداف تحرير التجارة الخارجية .....81
**المبحث الثاني:**تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005_2013). .....85
**المطلب الأول** :تطور الميزان التجاري الجزائر خلال الفترة(2005_2013) .....85
**المطلب الثاني:** تطور ميزان الخدمات الجزائري (2005-2013). .....102
**المطلب الثالث** :ميزان حساب رأس المال الجزائري (2005-2013). .....104
**المبحث الثالث** :العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2013).
.....106
**المطلب الأول:** مفهوم الانفتاح التجاري وأهمية .....106
**المطلب الثاني** :مؤشرات قياس الانفتاح التجاري. .....107
**المطلب الثالث:** العلاقة بين أهم مؤشرات الانفتاح التجاري وتطور ميزان التجاري الجزائر (2005-2013). .....113
**خاتمة عامة** .....117
**قائمة الجداول والأشكال** .....
**قائمة المراجع** .....

# مقدمة عامة

## مقدمة:

التجارة الخارجية مفهوم واسع يعكس الواقع الفعلي للهياكل الاقتصادية لأي دولة مهما كانت (متقدمة او نامية) فهي مؤشر يبين مدى تطور إقصاد البلدان و ترابطها التجاري و الإقتصادي .و حجم المعاملات و التبادلات الذي ينعكس على إزدهار و تطور مستويات التنمية التي تعد دافعا قويا لزيادة حجم و حصيلة إيرادات الدولة و تمتعها بقدر كافي من المكاسب و الفوائض التجارية و تخصيص العمل ورفع الطاقات الإنتاجية التي تنعكس على المستوى الإقتصادي و الحضاري للمجتمعات و إنفحتاها على العالم الخارجي.فهي بذلك تبين الصلة القائمة بين إنتاج الدولة والإنتاج العالمي.

وتعد التجارة الخارجية حلقة وصل في تحقيق المنافع الاقتصادية التي تتمثل في انتقال السلع والخدمات و رؤوس الأموال من المناطق التي تتوفر بها إلى المناطق التي لا تتوفر فيها و هذا ترسيخا للمبادئ و الأصول التي نادى بها الاقتصاديون كمحاولة منهم للرفع من مستويات الرفاهية و التطلعات العلمية والعملية في إطار ما يسمى ب"التجارة الدولية" التي تفسر مختلفالآراء و النظريات القائمة على تضارب الآراء و الوصول إلى نتيجة واحدة إلا وهيالمصلحة العامة لكل الأطراف الاقتصادية لتأسيس علاقات تكون مبنية على رفع القيود و تحقيق التواصل التجاري التي تضمنه تطلعات الدولة بما يخدم مصالحها ويبين قدراتها عبر مجموعة من السياسات التجارية للحفاظ على مستويات الاقتصاد ووتيرته التنموية زيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة و الحفاظ على الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات بكافة مكوناته ضمان التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاقتصادية، وبذلك فإنه من المستحيل إن تستقل أي دولة عن باقي الدولالذي يتطلب منها إعادة النظر في هيكلة اقتصادها و تطوير آلياتها و تفعيل أظمتها التجارية المحلية و في الوقت نفسه الخارجية لتنويع مصادر الدخول وتحقيق التوازن و التقارب الاقتصادي.

واستعدادا للدخول إلى اقتصاد السوق، وإثبات الوجود الاقتصاد،كان على الجزائر الوقوف على مجموعة من الإصلاحات و القوانين لتفعيل قطاع المبادرة الخاصة و تعميق الإصلاح الذي مس كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد و استعادة حيويته.

وقد تضمن هذا الإصلاح تعديل المنظومة الاقتصادية خاصة قطاع التجارة الخارجية ومحاولة إيجاد بدائل أخرى و التخلص من أحادية التصدير(النفط) لذلك ركزت الجزائر من أجل تفعيل قطاعات الإنتاج والإنتاجية و خاصة التجارية على رفع القيود الإدارية و المالية و فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية و أصحاب رؤوس الأموال و إعطاء فرص المنافسة الأجنبيةالتجارية على المستوى العالمي لتكوين قوة اقتصادية متكاملة منفتحة على العالم تساعدها على استكشاف الأسواق الخارجية لتكون لها القدرة على مواجهة

المصاعب و الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعات الأجنبية و إدماج وهذا العمل في الصناعة الجزائرية ضمن تطلعاتها و محاولاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**الإشكالية:**

- ما هو تأثير تحرير التجارة الخارجية على تطور ميزان المدفوعات الجزائري.؟
- من أجل الإطاحة و الإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات التالية:
- -ما هو ثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري؟
- ماهي أسباب ومراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ما ذا نقصد بالانفتاحالتجاري؟ وماهي أهم مؤشراته؟

**فرضيات البحث**

لقد حاولنا الإجابة عن الأسئلة من خلال الفرضيات التالية:

- تحرير التجارة الخارجية الجزائرية لها أثار على رصيد الميزان التجاري.
- الاقتصاد الوطني الجزائري اقتصاد منفتح.
- المنتجات الجزائرية تحقق التنافسية الخارجية.

**أسباب اختيار الموضوع**

موضوع اقتصادي هام تكمن أهميته في دراسة مختلف التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني الجزائري في كافة قطاعاته وسعيهإلى بلوغ مراتب الانفتاح الاقتصادي لتحقيق قفزة اقتصادية نحو اقتصاد العالم المتطور.

**أهمية البحث**

برغم من الدراسات السابقة والتي تناولت هذا الموضوع واختلافات الآراء والنتائج إلا أنه لايزال يستقطب الباحثين في هذا المجال لما يتميز به من تنوع وتجدد وأهمية بالغة.

**أهداف البحث:**

-إبراز اثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري.

-التحقق من صحة الفرضيات وإثراء المعرفة العلمية.

**حدود الدراسة**

يعد موضوع التجارة الخارجية و أثرها على ميزان المدفوعات موضوعا شاسعا لذا قمنا بتحديد الفترة منذ ( 2005-2013)، كإطار زمني للبحث بينما الإطار المكاني فحددناه في الجزائر.

**المنهج المستخدم**

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتجزئة إلى جزئين، جزءنظري، حيث إتبعنا المنهج الوصفي في كل من الفصلين الأول و الثاني، و أما الفصل الثالث التطبيقي فقد انتهجنا المنهج التحليلي بدراسة حالة الميزان التجاري الجزائر ي و أهم المؤشرات الانفتاحالتجار ي.

**صعوبات البحث**

عدم توافر مجال للقيام بدراسة ميدانية

**منهجية البحث**

نظرا لصعبة البحث قمنا باستخدام منهج وصفي لتقدم صورة واضحة كل جوانب الدراسة إضافةإلى المنهج التحليلي القائم على تحليل المضمون من خلال دراسة وتحليل المعطيات المتوفرة اقتصاديا.

**عرض خطة البحث**

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية وتأتي فرضياتها جاءت هيكلة الدر اسة موزعة على ثلاث فصول كمايلي:

**الفصل الأول:**يتناول مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية وهو بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث يتناول الأول التعريف بمفهوم التجارة الخارجية أما الثاني يتناول أنواع السياسات التجارية ؛والمبحث الثالث يبين دور المنظمات العالمية الثلاث في تحرير التجارة الخارجية .

**الفصل الثاني:** يتناول مفاهيم حول ميزان المدفوعات وأهم مكوناتها وأهميته في الاقتصاد الداخلي والخارجي وكذا كيفية القيد فيه؛ هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فهو يتناول التوزان واختلال في ميزان المدفوعات؛ وكذلك المبحث الثالث يدرس آليات والسياساتتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

**الفصل الثالث:** خصت لدراسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية وقسم وهو أيضا ثلاث مباحث الأول يتناول أسباب ودوافع مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛ والمبحث الثاني فيه عرض تطور الميزان

التجاري الجزائر خلال فترة (2005-2013)؛ أما الثالث يتناول أهم مؤشرات الانفتاح التجاري وكيفية تأثير في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الدراسة.

**أهداف الدراسة**

تهدف الاستبيان جهود الدولة الجزائرية في ترقية صادراتها ومعرفة الأساليب التي تتبعتها الجزائر من أجل الانفتاح التجاري إضافة لمعرفة تأثيراته على ميزان المدفوعات وعلى عامة قطاعات الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و بصفة خاصة.

# الفصل الأول

التجارة الخارجية بين الحرية و التقييد

**تمهيـد :**

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تنمية اقتصاد الدول، وقطاعا حيويا لأي مجتمع سواء كان متقدما أو ناميا، وربط الدول مع بعضها البعض، نتيجة حتمية لتفعيل التجارة الخارجية، فضلا على أنها تساعد في توسيع القدرة التنافسية و التسويقية لما تتيحه من فتح أسواق جديدة، التي تؤثر في ارتفاع مستوى الدخل القومي، وتعزيز قدرة الدول على التصدير إلى الخارج وزيادة حجم التجارة الدولية وذلك بزيادة حجم السلع والخدمات وتكوين رأس المال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

وهي تهدف إلى جلب اهتمامات الدول والفكر الإنساني منذ القدم، فكانت محل العديد من المفاوضات والدراسات واكتسبت تدفقات مبادرة ومستمرة من المبادئ والأفكار والنظريات والتقنيات وتقديم تفسيرات مقنعة لأنماط التخصص وتقسيم العمل،وأنماط التبادل الدولي، وإمكانية تحرك عناصر لإنتاج من دولة إلى أخرى.

وسيصبح من المفيد التعرف على القيود التي تعوق هذا التبادل وآثارها وبواعث فرصها، وهذا ما سيتم دراسته تحت عنوان السياسات التجارية الدولية وتحديدها وتحديد المؤسسات الفاعلة في تشجيع تحرير التجارة الخارجية ومختلف الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية في إطار التعاون الاقتصادي الدولي.

وفي هذا الفصل سنركز على دراسة المباحث التالية:

**المبحث الأول:** ماهية التجارة الخارجية

**المبحث الثاني:** سياسات التجارة الخارجية

**المبحث الثالث:** المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية.

## المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

لقد عرفت التجارة الخارجية تطورات عديدة جعلتها تكتسي أهمية بالغة في التعاملات الدولية بين مختلف دول العالم على حد سواء، وتصريف السلع والخدمات في الدول المتقدمة و النامية وإزالة كل العوائق والعراقيل التي تعيق التبادل الدولي وانتشار التخصص وتقسيم العمل على نطاق واسع.

### المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهدافها.

#### 1-تعريف التجارة الخارجية:

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور الأولى، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وتصريفها في الأسواق العالمية، الأمر الذي جعل منها أهم قطاع في رفع مستويات التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لغالبية الدول وفي رسم ودراسة العلاقات الاقتصادية التي تتم بين دول العالم.

لقد وجدت عدة تعاريف لهذه المهمة منها أنها:"عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الشعوب"[1]ويبين هذا التعريف مدى تقارب الشعوب.

وعرفت أيضا على أنها"عمليات البيع والشراء التي تتم بين الأمم والشعوب لا بين الأفراد من دولة واحدة، سواء كانت -هذه التجارة- بين دولتين أو كانت بين فردين كل منهما من دولة والعالم الخارجي"[2]

وعرفت أيضا على أنها:" أحد فروع علم الاقتصاد التي تخص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بنت الدول المختلفة"[3]

كما يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كل من :

-الصادرات والواردات المنظورة "السلعية" والصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية":

-الهجرة الدولية: أي انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة.

-الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

---

[1]محمد نجيب حمادي الجوعاني، **ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية، لبنان، ص416.

[2]سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدر اللبنانية المصرية، مصر، جامعة الحلوان، 1991، ص96.

[3]شنيتي سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005، ص17.

وهي تعني" مجموعة التبادلات الدولية الاقتصادية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك على الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينهما وبين مختلف دول العالم".[1]

وعليه يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها نشاط اقتصادي يقوم على أساس التبادلات الاقتصادية التي تتضمن حركات السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال أثناء التبادلات التجارية التي تتم بين دول العالم.

**2-أهداف التجارة الخارجية**

للتجارة الخارجية عدة أهدافأهمها:

-تصريف الفائض من الإنتاج و الاستفادة منه؛

-زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مستوى المعيشة للأفراد و توفير السلع الضرورية و الأساسية؛

-المساهمة في عملية التصدير و زيادة الدخول و الناتج القومي؛

-إعادة هيكلة البنية التحتية للدولة و دراسة موازين المدفوعات و نظم أسعار الصرف فيها و معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؛

-الاستفادة من التكنولوجي المعلومات لتخطي الفجوة القائمة بين دول العالم؛

-تسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال والإفراد و حرية التبادل التجاري؛

## المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتنشيط تعاملاتها وتلبية حاجات سكانها وتحقيق الاكتفاء الذاتي على نطاق واسع، وتحقيق مكاسب جديدة لتنمية قطاعات الإنتاج وتبادل المنافع،وتتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

1-تمكن لكل دولة من أن نستفيد من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع حاجاتها في كل المجلات؛

2-هي الانعكاس الصادق لتفاوت توزيع مصادر الثروة على الدول المختلفة؛[2]

[1] محمد أحمد السويتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2008،ص8.

[2] صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 1967، ص ص:،5.

3-تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء كان متقدما أو ناميا وهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض، وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاكوالاستثمار وتحقيق الموارد الإنتاجية بشكل عام؛

4-تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وماله من آثار على الميزان التجاري وتنميتها الاقتصادية؛

5-تساهم التجارة الخارجية في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة كما تسمح بتحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛[1]

6-وجود العلاقة القوية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والذي ينتج عنها ارتفاع مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على نمط التجارة الخارجية؛[2]

7-إن العائد الناجم عن التجارة الخارجية (الصادرات) هو مصدر تمويل الميزانيات الاقتصادية التجارية منها وكذلك التنموية.[3]

**أهم المزايا المترتبة على قيام التجارة الخارجية:**

-الاستفادة من موارد الدول الأخرى؛

-منع الاحتكاروتخفيض موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات؛

-الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي؛

-تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية الثقافية بفضل ماتتطلب من احتكاك مستمر.[4]

---

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**،(رسالة ماجيستير غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص11.

[2] -محمد أحمد الدوري، **في التجارة الخارجية**، دار الشموع الثقافي، الطبعة الأولى، 2007، ص10.

[3] -حسام علي داود، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18.

[4] -سفيان عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، مجلة اقتصادية، العدد 72/71 شتاء/ربيع 2013

## المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية.

من ظهور المبادلات التجارية بين مختلف الدول، ظهرت وتطورت أفكار جديدة، لتقسيم وتسيير التجارة الخارجية لهذه الدول وإصباغ الصبغة العلمية عليها لتصبح نظريات يعتمد عليها في التحليل الإقتصادي وتفسير اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة وأسباب قيام التبادل التجاري الدولي.

### 1- النظرية الماركنتيلية (التجارية)

ظهر التجاريون في نهاية القرن السادس عشر وحتى أواسط القرن الثامن عشر، وقد تأثرت التجارة الخارجية كثيرا بمبادئ وآراء التجاريون التي تكمن فلسفتهم في تقوية الدول عن طريق تعظيم ثروتها والمتمثلة في المعادن النفيسة كالذهب والفضة حيث أن كلا يعمل على تحقيق المصلحة الوطنية، فكانت فكرتهم مبنية على ضرورة زيادة البيع وأن الربح يتحقق من خلال الفرق بين قيمة ما تبيعهوما تشتريه، أي الفرق بين الصادرات والواردات، وزيادة الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تشجيع التوسع التجاري الخارجي مع الدول الأخرى، ولقد أيد التجاريون فرض الضرائب على الكماليات والمواد المستوردة ووضع القيود على تصدير الذهب لأنهم يعتقدون أن تصدير الذهب هو تصدير لقوة الدولة.

### 2- النظرية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن 19 كرد فعل لمذهب التجاريين الذين كانوا يدعون إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية و مظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن في تقوية خزائنها من المعادن النفيسة. وإنما فيما تمتلكه من موارد اقتصادية حقيقية.

### 2-1-نظرية الميزة المطلقة(آدم سميث) 1723-1790.

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه المعروف ب"ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 في نيويورك.[1]

تستند نظريته على أساس نفسي هو تحقيق المصلحة الشخصية حيث يعتقد عن وعي أن الأفراد مسوقون في حياتهم بدافع المصلحة الشخصية على ذلك، أي أن الأفراد مفطورون ودؤوبوا البحث عن الطبيعة على إشباع حاجاتهم منها حد الذروة مقابل مجهود قليل، من هذا المنطلق يشرح آدم سميث كيف يعمل تقسيم العمل الإجتماعي الذي يعمل على زيادة إتاحة الأفراد بصورة معتبرة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن جهاز الأثمان

[1]-شقيري نوي موسى، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية**، دار المسيرة للتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص38.

يعمل هو الآخر عن أن يتوازن الطلب مع العرض على السلع والخدمات، والشيء نفسه ينطبق على المؤسسة الاقتصادية. فالإنتاج الفائض من سلعة ما يترتب عنه انخفاض الأسعار وتدني أرباح المقاولين وبالتالي الحل هو القيام بتخفيض معدلات الإنتاج لترتفع الأسعار من جديد حد التوازن.

ويمكن ايجاز أهم المبادئ التي نادى بها آدم سميث وهي:

-إن العمل بكافة أنواعه يعتبر أساس ثروة الأمم وأنه من الخطأ تدخل الدولة في الأمور الإقتصادية؛

-أن يتخصص كل فرد في نشاط معين، ويجب أن ينسحب هذا التقسيم والتخصص على المستوى الدولي أيضا؛[1]

إن نظرية أدم سميث في التجارة الدولية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين دولتين هو وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة، ومعنى ذلك أن المنتجين في هذه الدولة ينبغي أن تتوفر لهم كافة المقومات التي يستطيعون من خلالها إنتاج كمية كبيرة من رأس المال والعمل مما يستطيعون إنتاجه في دولة أخرى.

**2-2-نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو) 1871:**

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير الإنجليزي "دافيد ريكاردو"بنسق النظرية السابقة، وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية(الاقتصاد السياسي والضرائب)، حيث يبين أن العلاقة بين دولتين مختلفتين لا تكون العبرة فيها بمستوى التكلفة الحقيقية المطلقة في ظل سلعة على إنفراد. وإنما تكون العبرة بالميزة النسبية أو بالتكاليف النسبية.

ويقوم مبدأ الميزة النسبية على أساس تكاليف صنع كل نوع من المنتجات ليس بالنقود بل بثمن الفرصة البديلة بمعنى أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تكون إنتاجيتها أكبر وعلى الرغم من أهمية نظرية دافيد ريكاردو إلا أنه يمكن توجيه الانتقادات التالية:

-اعتبر أن العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل وأهمل قيمة العناصر الأخرى؛

-افترض ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وهذا غير واقعي؛

-افترض عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى (العمل)؛

-تجاهل تكاليف نقل السلع من دولة لأخرى.[2]

[1] عبد الله ساقور، **الإقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة، ص ص 104، 105.

[2] -أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 152

**2-3-نظرية التوازن التلقائي (دافيد هيوم):**

تتلخص نظرية دافيد هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإن زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها في النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي، وهكذا استطاع دافيد هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الخارجية.[1]

**2-4-نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)**

حلل ميل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي تتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بمميزات نسبية في إنتاج سلعة معينة وتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. وقد ضمن ميل كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" ثلاث مواضيع هامة نذكرها كالآتي:

**-تحليل ميل للإنتاج:** الجديد في تحليل ميل للإنتاج هو إضافته لرأس المال كعامل ثالث من عوامل الإنتاج إلى جانب الطبيعة، ويؤكد ميل أن رأس المال منتج، وأنه يأتي من الادخار، وحسب ميل أن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بتراكم رأس المال.

**-تحليل ميل للتوزيع:** لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الإنتاج، كما أنه لم يميز بين المستحدث والرأسمالي، كما فعل ساي-بل اعتمد ريكاردو مقسما الدخول إلى ثلاثة أنواع حسب أصحابها: أجر العمال، وريع الملاك العقارات، وأرباح الرأسماليين.

**-تحليل ميل للتبادل:** يبتعد ميل عن ريكاردو في موضوع التبادل محاولا إدخال عنصر جديد في القيمة هو المنفعة وعنده حتى يكون نسبي ما قيمة تبادلية يجب أن يكون له استعمال من ناحية وأن يكون هناك صعوبة في الحصول عليه من جهة أخرى، حيث يعطي ميل لقوانين العرض والطلب أهمية كبيرة في تحديد السعر، كما يعطي أهمية بالمقابل للسعر في إقامة التوازن بين العرض والطلب. وتبقى تكلفة الإنتاج هي المحدد الأساسي للقيمة.[2]

---

[1]-نسرين عبد الحميد نبيه، **نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية**، المكتبة الحديثة الجامعية، دار الكتب والوثائق القومية، 2011، ص120.

[2]-بن حمود مسكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار المكتبة للطباعة والإعلام، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

نجد أن نظرية القيم الدولية تبحث عن القيم الدولية الأخرى والتفريق بين حالتين التبادل الداخلي والخارجي، ففي الحالة الأولى يتحدد التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية وأما في حالة التبادل الدولي فلا تنطبق قاعدة النفقات النسبية على الإنتاج لهذا يقوم جون بتثبيت النفقة ليبرز الفرق بين الإنتاج والإنتاجية.[1]

**3-النظرية النيوكلاسيكية:**

نتيجة للنقد الذي تتعرض له النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وذلك لتبسيطها وفروضها غير الواقعية، فهي أولا تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين أيضا، ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي، والإنتاج لا يحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع، والنظرية النيوكلاسيكية جاءت لتجعل من التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية أكثر واقعية.

**3-1:النظرية السويدية( النظرية النسبية في عوامل الإنتاج لهكشر-أولين).**

يرجع ظهور فكرة النظرية الحديثة للتجارة الخارجية إلى الاقتصادي السويدي هكشر. ولكن تلميذه أولين رسم الخطوط الدقيقة والتفصيلية لهذه النظرية واعتبر أن التبادل الدولي يتم ليس على أساس الفروق في أكلاف الإنتاج المقارنة، ولكن على أساس التفاوت في أسعار عوامل الإنتاج الأكثر وفرة وأقل سعر.[2]

وتعتمد هذه النظرية-بصفة عامة- في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما:

- **وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج :** تختلف الكمية الموجودة من كل عنصر من عناصر الإنتاج المعروفة وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، باختلاف الدول، وتتحدد عوائد كل عنصر من عناصر الإنتاج طبقا لظروف العرض والطلب، فوفرة العنصر تؤدي إلى زيادة عرضه بالنسبة لطلبه وبالتالي انخفاض عائده، كما أن ندرة عنصر يؤدي إلى قلة عرضه بالنسبة لطلبه وثم ارتفاع عائده وبالتالي يمكن تفسير التخصص في الإنتاج حسب وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج وبالتالي قيام التبادل الدولي[3]
- **حجم الإنتاج:**الأساس الثاني لقيام التبادل الدولي، حسب النظرية هو التوسع في الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى خفض نفقة إنتاج السلع وبالتالي خفض ثمنها، ويؤدي إلى قيام التخصص والتبادل الدولي بين الدول. فبعض الدول تتوسع في إنتاج بعض السلع على الأخص المنتجات الصناعية التي تخضع لظاهرة تناقص النفقة، حيث

[1] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1999، ص107.

[2] -اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص246.

[3] -بسام الحجاز، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى،2003، ص39.

يؤدي إتساع نطاق الإنتاج إلى تناقص النفقة، وبالتالي تخفيض سعر السلعة نظرا لما يحققه الإنتاج الكبير من وفرة الحجم داخلية وخارجية، لذلك تسعى الدول إلى زيادة وفرة عناصر الإنتاج والحجم الأمثل للإنتاج.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية أنها تفترض قيام التبادل الدولي بين دولتين في حين أن التجارة الدولية تشترك دول العالم أجمع، والمأخذ الثاني أن هذه النظرية أعطت تفسيرا ساكنا للتجارة الدولية، مع إفتراض تماثل وظائف الإنتاج في الدول المختلفة أي خضوع الإنتاج لقانون النفقات وثالثا تأخذ بالحسبان أثر التقدم التقني ولا تدرس أثر الطلب في التأثير على الطلب المتبادل.[1]

### 3-2:النظرية في التطبيق(لغز ليونتيف)

في مقالة له نشرت عام 1954، ذكر ليونتيف أن هناك فكرة واسعة الانتشار تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة في رأس المال، وحسب نظرية هكشر-آولين- فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، إلا أن النتيجة التي توصل إليها ليونتيف قد أوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل و تستورد السلع كثيفة رأس المال حيث افترض وجود ثلاثة عوامل للإنتاج وهي رأس المال والعمل والموارد الطبيعية ولكنه أهمل العامل الأخير لعدم وجود بيانات كافية عنه-كما يقوم ليونتيف- احلال الانتاج المحلي بأن متابعة الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل إنما تقوم على أساس التخصص في انتاج السلع كثيفة العمل وليست كثيفة رأس المال ولذا فهي تقوم بالتجارة الدولية لكي توفر رأس مالها وتتصرف في فائض العمل لديها.

ولقد عرف هذا التناقض بين النظرية والبحث الإستقرائيباسم"لغزليونتيف" وقد حاول ليونتيف أن يفسر هذا اللغز بقوله أنه يجب أخذ متوسط انتاجية العامل الأمريكي في الحسبان، قبمقارنة الكميات النسبية لرأس المال والعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ببقية العالم فيمكن القول أن عمل سنة للعمال الأمريكيين يعادله 3سنوات للعمال الأجانب، وذلك بفرض توافر نفس حجم رأس المال للفرد الواحد، ومن ثم فإن ارتفاع إنتاجية العامل الأمريكي تخفض رأس المال المتاح لهذا العامل إلى ثلث قيمته-في نظره –تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال.

لم يأخذ ليونتيف في اعتباره رأس المال البشري والمقصود به كل ما ينفق من الأموال داخل الدولة وقد انتقد كنن طريقة ليونتيف في حساب رأس المال لأنه أخذ في اعتباره فقط رأس المال المادي.

---

[1]-بسام الحجاز،**العلاقات الاقتصادية الدولية** مرجع سبق ذكره، ص34.

* ليونتيف 1906 -1980: اقتصادي أمريكي أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي.

**4-النظريات الجديدة:**

**4-1:نظرية رأس المال البشري(فيندليكيرزكوفسكيFindley/Kierkovesky)**

تتمثل إحدى المحاولات لتفسير مالاحظهليونتيف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل.

حسب تحليل أولي يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لتوافر عاملين أساسين: العمل ورأس المال والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة. وعليه البلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

**4-2: نظرية مهارة العمالة والتخصص (كيسينج) Kessing**

يرى "كيسنج" أن العمالة ليست هي عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات.

فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط: العلماء والمهندسون، التقنيون والمصممون الصناعين، الإطارات الأخرى، القيادات، عاملو الآلات والكهرباء والمعاينون، البقية من العمال اليدويين ذو المهارات، الموظفون بالمكاتب، العمال غير الماهرين أو شبه الماهرين.

إنالو.م.أ لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة بالنسبة للبلدان الأخرى، مما يعكس التناقض الظاهري الذي استحلاه ليونتيف.

وتشير الأعمال التي أجراها-كيسينج- إلى أن النموذج الذي وضعه-إكشير أولين- قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستنادإلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فعالية أكثر تجانس.[1]

**4-3:نموذج الفجوة التكنولوجية والصادرات(بوسنر)**

قدمه بوسنر عام 1961،فمن وجهة نظره فإن تقديم سلعة جديدة وطرق جديدة للإنتاج (قائمة على تكنولوجيا حديثة)، يعرض المشروع المخترع، والذي قدم السعة أو الطريقة والدولة التي ينتمي إليها، إلى موقف

[1] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص32.

احتكاري في السوق العالمية، يستطيع أن يحدد الأسعار وعلى مايحوز من براءات الاختراع وحق المعرفة والقدرة على الإنتاج، ولاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها القدرة والإمكانات والمشروعات القادرة على ذلك، فهي قادرة على اختراق الأسواق العالمية وهي تتمتع بالمزايا النسبية بالنسبة لهذه السلع والتي تحتوي على أحدث التحديدات التكنولوجية، وطالما أن المنتجين الأجانب لم يكتسبوا بعد التكنولوجيا الجديدة فهناك فجوة تكنولوجية تحدد نمط التجارة ونوعية السلع المتبادلة، وتستمر هذه الفجوة حتى تستطيع الدول الأخرى الوصول إلى المنتج أو مثيله أو متفوق عليه عن طريق الاختراع الداخلي (نفقات البحث والتنمية)، أو عن طريق نقل التكنولوجيا، وفي هذه الحالة فقط يمكن لهذه الدول من خلال الأجور المنخفضة واقتصاديات الحجم الكبير وآليات تحسين الإنتاجية أن يقللوا أو يلغوا الفجوة التكنولوجية بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية وتتوقف قدرة الدول الأخرى في سرعة القضاء على هذه الفجوة على نوعية والمستوى التكنولوجي وحجم السوق وتكاليف البحث العلمي، والبحث والتنمية والمهارات العلمية والعمالية.[1]

**4-4:نظرية التكنولوجية دورة المنتج والتجارة الدولية(فرنون) Vernon.**

بسبب التقدم التكنولوجي، وزيادة عدد الشركات الكبيرة ذات الصفة الدولية المتعددة، أصبحت الحاجة ضرورية للبحث عن نظرية مناسبة لتفسير هذه التغيرات، فنظرية دورة حياة السلعة وجدت بأنها نموذج ذو فائدة في التفسير والتنبؤ ليس فقط لأشكال التبادل التجاري بين الشركات بل أيضا لعملية التوسع الدولي لشركات ذات الصفة الدولية المتعددة.[2]

وحسب مفهوم دورة حياة السلعة فإن العديد من سلع الشركات تمر بمراحل حياتية هي كالتالي:

**-مرحلةالبداية المكلفة:** تشتمل على تكاليف مرتفعة لدراسة السوق وترويج المنتج مما يجعل سعره مرتفعا إلى حد ما.[3]

**-مرحلة التقديم:** تتميز بضعف حجم المبيعات، قلة نقاط البيع، اكتفاء المنتج بتقديم نموذج واحد، أو عدد قليل، التركيز حملة الإعلانية على الطابع التعريفي للسلعة.

**-مرحلة النمو:**وتتميز ب: إدخالالتحسينات على السلعة تجنبا لنقاط الضعف المكشوفة في مرحلة التقديم، دخول منتجين جدد وبالتالي زيادة المنافسة، احتلال أكبر جزء من السوق.

**-مرحلة النضج:** تعتبر هذه المرحلة هي الأطول في دورة حياة المنتج وتتميز ب:

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات**، دار الجامعية الجديدة، المكتبة المركزية، ص ص 106،107.

[2] هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، عمان، ط4، 2007، صص 47،48

[3] محمد علي جعلوك، **دليل رجال أعمال والأعمال**، موسوعة العلوم الإدارية، دار المراتب الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص120.

شدة المنافسة وتشبع السوق (العرض الطلب)، ارتفاع تكلفة التسويق وانخفاض الأسعار.

**-مرحلة التدهور والزوال:** تبدأ عندما ينعدم معدل نمو المبيعات، وبالتالي يميل حجم المبيعات إلى الانخفاض بشكل كبير ومتواصل، وتتميز هذه المرحلةب:

تقليص أو إلغاء ميزانية الترويج بدرجة كبيرة لضعف مردودية هذه المرحلة، اعتماد سياسة السعر المنخفض كوسيلة رشيدة للحد من الانخفاض من حجم المبيعات، انسحاب الشركة من الأسواق ونقاط البيع ذات الفعالية المحدودة لتقليل نفقات التوزيع.

من خلال ماتقدم يمكن أن تستفيد الدول الأقل تقدما من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور، بفعل منتوج ما، ومن هنا حياة المنتج قد بلغت مرحلتها النهائية، فالدولة كانت مصدرا احتكاريا لذلك المنتج أصبحت مستوردا له.[1]

### 4-5:نظرية الطلب النموذجي (ليندر)Linder

تعود هذه النظرية في تفسيرها للتبادل الدولي التجاري إلى كاتبها السويدي ستافان ليندر، والتي انتشرت عام 1961،وهي من قبيل النظريات الحديثة ويطلق عليها تسمية (تخصيص الموارد الاقتصادية )، وهي تستند في تفسيرها للتبادل الدولي على مجموعة من العناصر التالية:

إن التبادل التجاري سقوم بين الدول أو اقتصاديات غير متجانسة في ظروفها الإنتاجية ومواردها الطبيعية وتستند على القدرة في تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث تقوم على نوعين من السلع وهي سلع المنتجات الأولية أو المواد الخام، حيث يتم تبادلها وفقا للميزة النسبية التي تتمتع بها الدول وتتحدد حسب نسبة عناصر الإنتاج المتوافرة بين مختلف الدول المتبادلة والأسعار النسبية تحدد كلفة المنتجات الأولية بصورة قاطعة، عندما تكثر عناصر الإنتاج(الموارد الطبيعية) الملائمة للإنتاج، منتج أولي، معلوم تكون أسعارها منخفضة وتتباين كلف المنتجات السلعية منخفضة وفي حالة تكون عناصر الإنتاج متوفرة بصورة قليلة أو نادرة فالأسعار كلها تكون مرتفعة وبالتالي المنتج السلعي مرتفعة لذلك توجد حالتين:

**-الحالة الأولى:** (وفرة عناصر الإنتاج) يتم تصدير المنتج السلعي.

**-الحالة الثانية:** (ندرة عناصر الإنتاج) يتم أو قد يتم الاستيراد السلعي، السلع الصناعية، حيث أن حجم الطلب المحلي هو العامل المحدد لصادرات السلع سواء الصادرات المحتملة أو الاستيرادات المحتملة، إن التجارة الفعلية،أيالتبادل التجاري الذي يحصل فعليا بين البلدان، يحددها ليندر بكونها المحصلة للقوى الخالقة لها أو النتيجة للقوة المعوقة لها.

[1]-فضيل فارس، **التسويق الدولي**، مطبعة الأخوة،الموساك،الجزائرالعاصمة،الطبعة الأولى،2010، ص ص 68، 69.

- **القوى الخالقة للتجارة:** عناصر المنافسة للتجارة: عناصر المنافسة الاحتكارية وهي تعتمد على المنتجات الصناعية السلعية، التفوق التكنولوجي، التفوق في مستوى المهارات الإدارية، التوسع في المشاريع الإنتاجية ذات الحجم الكبير.
- **القوى المعوقة للتجارة:** عامل المسافة، حاجات الأسواق البعيدة، تكاليف النقل.. إلخ

إن مايؤخذ على هذه النظرية أنها تحفز النمو الاقتصادي في البلدان ذات الهيكل الاقتصادي المرن أي في الدول الصناعية المتقدمة ولا تحفز النمو في البلدان المتخلفة ذات الهيكل الاقتصادي غير المرن.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية عدم تمكنها من تحديد مسألة الاختيار بين نمط الإنتاج تحت الرخص ونمط الإنتاج الذي يقوم عن طريق الاستثمار المباشر، وأنه ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في المراحل نفسها الذي ذكرت في دورة حياة المنتج ولسبب أو لآخر قد لا تتعدي بعض السلع مراحل حياتية معينة.[1]

**4-6:نظرية اقتصاديات الحجم:**تنشأ وفرات الحجم الكبير نتيجة انخفاض نفقات الإنتاج مع توسيع العمليات الإنتاجية وتمثل نظرية اقتصاديات الحجم، محاولة لتطوير نظرية هكشر وأولين من خلال التخلي عن أحد فروض النظرية الكلاسيكية وهو ثابت الغلة، كما تمتاز من حيث المنهج باعتمادها على ديناميكية التحليل الاقتصادي من خلال عنصر الزمن وتنتظر إلى وفرات الإنتاج الكبير باعتباره أحد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية، وتعتبر هذه النظرية توافر سوق داخلي ضخم شرط أساسي لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في كل شروط اقتصاديات الحجم ومن نتائج هذه النظرية التفرقة بين المنتجات تامة الصنع والنصف مصنعة.[2]

**4-7:نظرية المنافسة غير الكاملة والمبادلات بين الفروع(كروغمان).**

يمكن التمييز في هذا المجال بين نظريتين:

أما الأولى فتتناول بالبحث تنافس احتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين)، وتبادل السلع المختلفة، وأما الثانية، فتحلل التنافس الاحتكاري(سوق يتميز بميزة كثرة البائعين والمشترين وتباين السلع أيضا) والتبادل الدولي لسلع متباينة.

تأتي التجارة فيما بين الفروع-حسب الطريقة الأولى- كنتيجة لتبادل السلع متماثلة تماما، ففي الاقتصاد المغلق نجد أن الانتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد، بينما نجد في الانتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد، بينما نجد في الاقتصاد المفتوح أن مؤسستين عندما يفتح المجال للمبادلة في سوق واحد تسعى كل واحدة من المؤسستين

[1] محمد يونس، **الإقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص84.

[2] محمد العربي شاكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص299.

حينئذ لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي، ويتحقق التوازن عندما تضمن كل المؤسستين لنفسها نصف السوق في البلد الشريك، وتكون التجارة في هذه الظروف متصالبة تماما وقائمة على التبادل بين الفروع.

وفي النظرية الثانية القائمة على المنافسة الاحتكارية، فإن التجارة فيما بين الفروع تظهر وكأنها تبادل سلع متشابهة ولكن غير متماثلة، وهي مختلفة فيما بينها في نوعيتها سوق تمكن المستهليكن من إشباع الطلب على إختلاف مما سيؤدي إلى قيام تبادل، ومن الاقتصاديين نمن قدموا أمثال"جروبال" و"لويد" تفسيرات أخرى للتبادل بين الفروع حيث يعتقدون بوجوب التمييز بين المحددات وفقا لطبيعة السلع المتبادلة التي قد تظهر على شكل سلع متماثلة ومتجانسة، أو كسلع مختلفة، أو سلع تكنولوجية أو قابلة للإنقسام.

**فالحالة الأولى:** تخص سلع متجانسة وطيفيا رغم إمكانيةاختلافها من حيث عناصر ثلاثة( مكان إنتاجها، فترة استعمالها، التغليف).

**وتخص الحالة الثانية**(التبادل السلع مختلفة وظيفيا (سلع بديلة)، وتتعلق الحالة الثالثة بتبادل سلع تكنولوجية أو قابلة للانقسام وتكون التجارة بين الفروع حينئذ ناتجة عن الاختراع والفجوة التكنولوجية.[1]

**5-النظريةالحديثة"الحديثة":**

ظهرت نماذج جديدة لتفسير التبادلات التجارية الدولية، وذلك بما يتماشى مع التوجهات الحديثة الملاحظة على مستوى المؤسسات،حيث تأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين التكاليف الحديثة للمؤسسات والتكاليف الثابتة لدخول السوق.

**5-1:نموذج ميليتزMelitz:** يأخذ هذا النموذج بعين الحسبان الفوارق بين المؤسسات حيث بين ميليتز أن الانفتاح يؤدي إلى مكاسب (الرفاهية)، وأن التقليص من التكاليف التجارية يؤدي بالمؤسسات الأقل كفاءة إلى الانسحاب من السوق وتحتل بذلك المؤسسات ذات الكفاءة العالية الجزء الأكبر من هذه السوق. وعندما تكون تكاليف الدخول إلى أسواق جديدة كبيرة الحجم يؤدي ذلك إلى تحقيق مكاسب للمؤسسات الأكثر كفاءة فقط التي تكون لها القدرة على احتمال التكاليف وبذلك يعتبر نموذج ميليتز طريقة مرضية المكاسب التي تحقق من خلال الانفتاح على التبادلات التجارية الدولية.

**5-2:نموذج أنتراس Antras:**يبين هذا النموذج أن المؤسسات التي لديها القدرة على تحمل وإنتاج مدخلاتها بنفسها والحصول عليها في السوق المحلي والدولي، تستطيع أن تتحمل تكاليف ثابتة معينة،والاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى تكاليف إضافية بسبب الاتصال والمراقبة، بينما استخدام متعامل خارج المؤسسة نفترض وجود تكاليف تعاقدية إضافة إلى تكاليف البحث.

[1] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص.36.37.

وقد توصل Antras ومثيله Melpman أن عمليات إخراجوإدخال النشاطات هي أكثر تكلفة خارج البلد مقارنة بداخله، وان عملية إخراج النشاطات تتطلب من المؤسسات ذات الإنتاجية الكبيرة تطبيق التكامل العمودي وذلك للاستفادة من فرق التكلفة.

إن الانفتاح على التجارة الخارجية يزيد من حجم التبادلات الدولية التي تنجم عن عملية إخراج النشاطات وانخفاض التكاليف التجارية، والاختلافات الموجودة بين القطاعات و بنية التبادلات التجارية بين البلدان والشكل التنظيمي للمؤسسات التي تمكنها من الاستفادة من مكاسب أخرى من بينها مكاسب الإنتاجية على مستوى الصناعات.[1]

[1]SEDDIALI ,compéhtibiteeconomique :Quel potentiel pour l'Algérie,Thèse de doctorat l'université d'oran,2012-2013, p 48-50.

## المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

إن تعدد المواقف والآراء تجاه المبادئ الحاكمة للتبادل الدولي يفسح المجال أمام تعدد السياسات التي يمكن إتباعها، وهو الواقع الذي شرحها في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية و الأهداف المرجوة منها في مجال التبادل الدولي وفهم مقتضيات الدولة اتجاه نشاطها التجاري إزاء بقية دول العالم.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

#### 1-تعريف السياسة التجارية

تتبع الدول في قيامه بنشاطات الاقتصادية وفي عملياتها التبادلية التي تتم بينها وبين بقية دول العالم مجموعة من الإجراءات والسياسات للوقوف على حماية اقتصادها والسماح لمنتجاتها بالولوج إلى أسواق أجنبية بغية تحقيق الفوائض المطلوبة وتعظيم الفوائد من التعامل مع الدول لتحقيق الصالح العام وتحقيق وتعميم المنفعة الداخلية.

-لقد وجدت عدة تعاريف لهذه المهمة منها أنها"مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الدولية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر من السياسات التجارية"[1]

-وعرفت أيضا على أنها"مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف، فالدولة الرأسمالية تقيم سياستها التجارية الخارجية على أساس نظامها الرأسمالي الذي يتسم بحرية التجارة والتبادل الخارجي للأفراد، أما الدول الاشتراكية فتقيم سياساتها التجارية على أساس ماتدين به من سيطرة الدولة على الاقتصاد القومي بكافة جوانبه.[2]

-وعرفت أيضا على أنها" مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[3]

---

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1997، ص:197.

[2] محمد نجيب حمادي الجوعاني، **ضوابط في الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية، لبنان، 1999، ص 418.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص124.

-كما يقصد بها أيضا"تلك الإجراءات التي تتخذ لها حكومة بلد ما أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته.

وعليه يمكن **تعريف السياسة التجارية** على أنها"تلك الوسائل والإجراءات والتطبيقات التي تضعها حكومة بلد ما لرسم حدود سيادتها في مجال تعاملاتها التجارية قصد ضبط وارداتها وصادراتها في إطار تحقيق التوازن الخارجي.

**2-أهداف السياسة التجارية.**

تسعى السياسة التجارية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي لتعاملاتها التجارية بالإضافة إلى أهداف أخرى نذكر منها مايلي:

*الأهداف الاقتصادية:

-المساهمة في التنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

-حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.

-العمل على اصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.

-زيادة الموارد المالية للدولة.

-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات كالتضخم والانكماش.

-حماية الاقتصاد الوطني من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى(أي البيع بسعر أقل من سعر التكلفة)[1]

***الأهداف السياسية والإستراتيجية:**

-توفير أكبر قدر من الاستغلال والأمن وتأمين الاكتفاء الذاتي.

-العمل على توفير احتياجاتالدولة من مصادر الطاقة وغيرها خصوصا غي الحروب والأزمات:

***الأهداف الاجتماعية:**

-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين.

-إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية.

[1]محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 09، 10.

-العمل على حماية الصحافة العامة من خلال منع استيراد السلع المضرة.[1]

## المطلب الثاني :أنواع السياسات التجارية الخارجية

السياسة التجارية الخارجية هي ليست بنوع واحد بل واقع الحال يؤشر إلى أنها بأنواع مختلفة في دوافعها وفي أدواتها وكذلك أساليبها إضافة إلى كونها متباينة في أهدافها وكذلك تأثيراتها . وعى العموم تصنف السياسة التجارية الخارجية إلى نوعين أساسين هما : سياسة تجارية مفتوحة أو حرة , وسياسة تجارية خارجية حمائية أو غير مفتوحة .

### 1-سياسة حرية التجارة

وهي السياسة التي يرى أنصارها ( ضرورة إطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيود تعوقهم, وبعيدا عن تدخل السلطات العامة فلا يحكم التبادل إلا واقع وحيد وهو السعي إلا تحقيق الربح ), وهي بذلك تمنع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية , على أنها مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما .[2]

ومعنى ذلك منع تدخل الدولة في عمليات التبادل التجاري الخارجية منه وكذلك الداخلي إلا في حدود ضيقة دنيا، لذلك توجد دوافع متعددة تمكن في الدعوة لحرية التبادل التجاري . ومن أبرز هذه الأسباب أو الدوافع هي التالية :

-حرية التجارة تساعد على تطبيق وكذلك تعميق مبدأ التخصص الإنتاجي وكذلك تقسيم العمل الدولي بين الأطراف المتبادلة حيث كل طرف أو دولة أو بلد يتخصص في إنتاج أو تصدير السلع التي يتمتع بها في ميزة مطلقة أو نسبية مكتسبة وكذلك يعني اقتصاديا كفاءة عالية لاستغلال الموارد الاقتصادية في كل دولة أو بلد أو طرف معين بذلك

-حرية التجارة تمكن من الاستفادة من المنافسة الدولية . وعن طريق المنافسة يتم الابتكار والتجديد و التطوير في وسائل وأدوات الإنتاج ونوعية المنتوج السلعي وبالتالي تدني وانخفاض أسعار السلع والخدمات .[3]

-حرية التجارة تؤدي إلى اتساع الأسواق إقليميا و دوليا و بالتالي تؤدي إلى زيادة وتطوير لحجم الإنتاج السلعي والوصول إلى مرحلة الحجم الأمثل للمشاريع الإنتاجية.

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، مرجع سابق ذكره، ص ص 10، 11.

[2] -عبد النعيم محمد مبارك، **اقتصاديات النقودالصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، كلية التجارة، بيروت، العربية، 1992، ص244.

[3] -زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**،دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص ص: 211،292.

-حرية التجارة تعارض قيام الاحتكار- سواء احتكار ذو ملكية خاصة أو ذو ملكية عامة أو ملكية للدولة. لأن الاحتكار يعرقل الاستغلال الكفؤ أو العقلاني للموارد الاقتصادية وخاصة ما تعلق بتحديد الكميات المنتجة أو المعروضة وكذلك الأسعار وفقا لصالح المحتكر بالدرجة الأولى و الأساسية في ذلك.

-حرية التجارة تسهل حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول و المناطق وخاصة ما تعلق بعنصري العمل وكذلك رأس المال أو ما تعلق بتبادل السلع كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال فيما بين الأطراف المتبادلة .

-توازن الإنتاج : يؤدي حرية المبادلة إلى قيام الإنتاج . توازن جميع الفروع المؤهل لها .[1]

**2-سياسة حماية التجارة:** تتمثل سياسة الحمائية في قيام الحكومات بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة ومنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من المنتجات الأجنبية حيث يسوق دعاة التدخل في التجارة الخارجية تنظيما وتوجيها حمية من المبررات والحجج.

**2-1:الحجج غير الاقتصادية:**

-حماية المصالح الوطنية وتعزيز الأمن الوطني-لأن استغلال الموارد الاقتصادية يخضع لاعتبارات سياسية وكذلك اقتصادية مثل-الصناعات الإستراتيجية-زراعة الحبوب ....الخ، وذلك من منطلق تغييب المصلحة العامة.[2]

-المحافظة على الشخصية الوطنية-لأن حرية التجارة وسهولة المواصلات والاتصالات تساعد على سرعة انتشار عادات وتقاليد وثقافة وقيم اجتماعية دخيلة غير مرفوعة لاتتناسب ومستوى تطور المجتمع المعني.

-ضمان الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي: تحقيق الاستغلال الاقتصادي في ظروف السلم وفي ظروف عدم الاستقرار والحرب وحماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الاندثار.[3]

-تؤدي الحماية إلى توسيع الصناعة المحلية وزيادة توظيف العمال فيها.[4]

**2-2:الحجج الاقتصادية:**

**-حجة الإنتاج والعمالة:** يقول مؤيدي هذه الحجة أن الحماية ترفع من مستوى العمالة وتقلل البطالة لعدة أسباب:

---

[1]-أحمد بديع، **الاقتصاد الدولي**، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1993، ص240.

[2]-محمد أحمد الدوري، **في التجارة الخارجية**، دار شموع الثقافة، كلية الاقتصادبعجيلات، الزاوية، الطبعة الأولى، 2007، ص129.

[3]-محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتسويق، الطبعة الأولى، 2010، بيروت، ص306.

[4]-يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص74.

-إن رجال الأعمال تحت ضغط المنافسة الخارجية قد يضطرون إلى إغلاق بعض قطاعات الانتاج وبالتالي تسريح العمالة مما يزيد البطالة.

-إن الحماية تخلق منتجات جديدة وصناعات جديدة تحتاج إلى استخدام العمل المحلي.

-ان التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتشغيل فيها، أي أن الحماية تقوي مركز الصناعة المحلية مما يجعلها تنمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية وتزيد التوظيف وبالتالي الإقلال من البطالة، ولكن الدول الأخرى تقابل سياسة الحماية بأخرى متشابهة لها مما يعني انخفاض في الطلب في كلا الدولتين ومن ثم تزيد البطالة بدل أن تقل، الرد على هذه الحجة بالرسم:

**الشكل رقم (1-1) :** يوضح حجم الإنتاج والعمالة في الدولتين A-B.

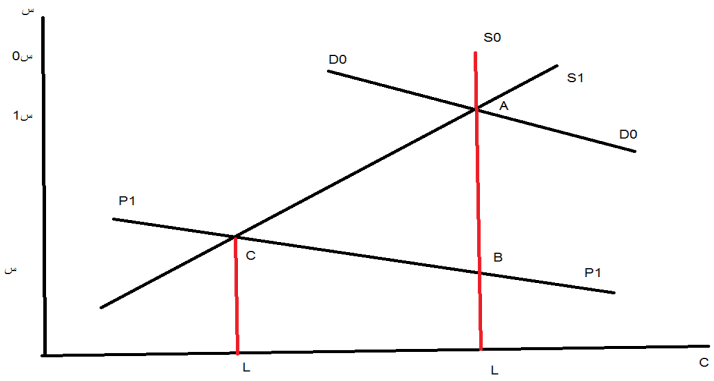


المصدر:نداء محمد الصوص،التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن،2011،ص 81.

التوازن قبل التجارة عند A

حيث عرض العمل عديم المرونة لأن العرض المحلي منه محدد قيام الدولة يفتح باب الاستيراد سيؤدي إلى دخول السلع الأجنبية، وبالتالي تخفيض الإنتاج المحلي مما يعني انخفاض المنتجين وبالتالي تخفيض أجور العمال لديهم: ولكن في المدى القصير(النقطة B أما في المدى الطويل فيصبح عرض العمل أكثر مرونة وبالتالي قد ينتقل هؤلاء العمال لقطاع أخرى فترتفع الأجور من جديد (نقطة C)[1]

**-حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية:**استخدمتمن قبل الدول المتقدمة باعتبار أن الأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة وتفترض هذه الحجة ما يلي:

[1] فداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص79.81.

-إن تكلفة الإنتاج مع العمل فقط، فإذا كانت الدول النامية تتمتع بميزة نسبية بها، فالدول المتقدمة تتمتع بميز ة التفوق التكنولوجي والرأسمالي.

-إنتاجية العمل في الدول المتقدمة أعلى بكثير من إنتاجية العمال في الدول النامية، وهذا يبرز ارتفاع أجورهم.

-تفترض هذه الحجة ثبات أسعار الصرف بين الدول، أما في حالة أسعار الصرف المر تفعة فإن أسعار الصرف الأجنبي تتكيف بشكل تلقائي وتلغي أي فروقات في الأجور بين الدول.[1]

**-حجة الإغراق السوقي:** يقول مؤيدو هذه الحجة أن المحتكر يمارس سياسة التمييز السعري ويبيع بسعر منخفض في الدول المستوردة بهدف إخراج المنتجين المحليين من السوق وذلك بفرض ضرائب استيراد آلية على المنتجات هذه الشركات لحماية المنتج المحلي، والرد على هذه الحجة:

- لايستطيع المحتكر رفع السعر المحلي لأن ذلك يؤدي إلى دخول منافسين جدد للسوق في السوق المحلي.
- تقوم الدولة بممارسة غير عادلة من أجل تقييد عملية الاستيراد.

**-حجة الصناعات الوطنية الناشئة:** تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة لفترة مؤقتة حيث إن كانت التجارة حرة فلن تصمد هذه المنشئات أمام الصناعات المنافسة الكبيرة ولكن حمايتها بجعلها تنمو وتزدهر وتستفيد من وفرات الحجم و التخصيص ولا تعود بحاجة إلى حماية ولاعتبارات سياسية واقتصادية قد تفضل دعم الصناعات الناشئة بدلا عن فرض الجباية لما تتمتع به الإعانات من مزايا.[2]

**-حجة الآثار التوزيعية للتجارة الخارجية:**

التجارة الخارجية تحقق مكاسب لجميع الأطراف وبوجودها يزيد الرفاه الاقتصادي حسب نظرية (هكشر-أولين) فإن الدولة تصدر السلع التي تعتمد على العنصر الوفير وتستورد السلع التي تنتج باستخدام العنصر النادر وبالتالي يعني الحل الأمثل هو حماية تجارته بفرض ضريبة الاستيراد على السلع الأجنبية حتى لا يتضرر أصحاب الإنتاج النادر.

## المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين نزعتي الحمائية وتحرير التجارة الخارجية.

من النادر عموما وجود أشكال منافية للسياسة الحمائية أو التحريرية في التجارة الخارجية للدول في الممارسة العملية، ففي الواقع تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحريةوالحمائية، بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة التجارية أو تلك، بل حتى أن أكثر الدول

[1]-هجين زكي عدنان أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص138.

[2]-زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص282.

قوة وحماسة لتحرير التجارة الخارجية، والتي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها، نراها أحيانا تستخدم أساليب وأدوات تندرج في سياق السياسة الحمائية (كلجوء الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مثلا، لتقديم الدعم لمنتجاتها الزراعية). ويمكن الحديث عن درجات متفاوتة من الحر ية في السياسات التجارية المختلفة، رغم غلبة الاتجاه لتحرير التجارة اليوم، في ظروف العولمة المتزايدة وقيام منظمة التجارة العالمية التي ترفع لواء الحرية وتفرضه شرطا رئيسيا للانضمام إليها، وكذلك سيطرة الشركات العالمية الكبرى، تفوق القومية ومتعددة الجنسيات، على جزء هام من التبادلات التي تجري عبر شبكتها الداخلية.

والحقيقة، لايوجد دليل تاريخي واحد على أن دولة ما تمكنت يوما من تحقيق اقتصاد صناعي متقدم عبر فتح أسواقها المحلية أمام الواردات، من دون فرض نوع من الحماية للمنتجين المحليين، بل يمكن القول أن أي بلد لم يمارس نسبيا أي شيء يشبه التجارة الحرة المطلقة، ربما باستثناء بريطانيا، ونسبيا فرنسا، بين عامي 1860، 1914ن ولكن الجدير بالذكر أن بريطانيا، رائدة الثورة الصناعية، وكذلك فرنسا حيث رأت أن من مصلحتها الدعوة إلى إتباع سياسة التجارة الحرة عن طريق فتح الأسواق، فعقدت بريطانيا وفرنسا معاهدة كوبدن، التي أنهت سياسة الحماية. وقد ساعد مبدأ حرية التجارة في تلك الآونة على ربط الاقتصاد العالمي وقد نتج عن حرية التجارة هذه استغلال الدول المتخلفة في مجال التصنيع، حيث رفضت الو لايات المتحدة الأمريكية وألمانيا فتح أسواقها آنذاك، السبب الذي دعا الدول ألأوربية إلى إتباع سياسة الحماية التجارية وصولا إلى الحرب العالمية الأولى حيث ساد هذا المبدأ سيادة كاملة، ولكن في فترة الرواج التي أعقبت فترة الحرب من عام1923 إلى 1929 ساد من جديد مبدأ عدم تدخل الدولة والتخلي عن الحماية والعودة إلى عقد المعاهادت التجارية، والتمتع من وفرات الإنتاج الكبير، الذي رفع من حجم الطلب على المواد الأولية في الدول الأخرى.

ولكن بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 عادت سياسة الحماية التجارية لتبلغ أوجها في الثلاثينات من القرن 20 وتعددت أساليبها فضلا عن الرسوم الجمركية، فرضت القيود الكمية على الواردات والرقابة على أسعار الصرف.[1]

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ تنظيم التجارة على أساس التحرر النسبي لحركة التجارة الدولية في إطار المفاوضات التي أجريت عام 1947 إلى مايسمى الاتفاقية العامة للتعريفات بالتجارة (الجات)، التي حلت مكانها المنظمة العالمية للتجارة بوصفها الأدوات الرئيسية للإشراف على تطبيق مبدأ حرية التجارة تحت عنوان"عشر مزايا لنظام التجارة العالمية الحرة"، حيث تؤكد المنظمة على أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الدخول القومية والدخول الخاصة سواء بسواء والسعي إلى تحقيق إنتاجية أعلى ونمو مجمل اقتصاديات العا لم.

[1]-محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 301، 311.

إن العلاقة بين التجارة الحرة والحمائية ترتبط بمجموعة من العوامل من بينها حجم الإقتصاد الوطني فالاقتصاديات المتطورة الصغير الحجم تتسم بمستوى أدنى من العوائق التجارية وعلى العكس شهدت الدول الكبرى ذات السوق الداخلية الواسعة مستوى من الحماية الجمركية، فعلى سبيل المثال: كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطبق لتعرفة جمركية عالية نسبيا، ولكنها أخذت تنخفض تدريجيا وفقا لمتطلبات اتفاقيات الغات. وبإمكان الدول التيأ تتمتع بتفوق اقتصادي وتكنولوجي، السماح لنفسها بتحرير تجارتها( كما فعلت انكلترا في أواسط القرن 19)، وبوسع الدول التي تحتل مواقع راسخة في المنظومة الاقتصادية العالمية، أن تحرر تجارتها ومن دون لغي عالمية وجني فائد أكبر بفضل ميزاتها التنافسية، أما في البلدان الأخرى فعليها اقامية بنية اقتصادية تتيح لها التطور بفعالية وثبات وهذا الأمر يتطلب درجة عالية من حماية السوق المحلية واستخدام الإجراءاتالجبائية بصورة فعالة، وبعد ذلك يصبح بإمكانها سلوك طريق تحرير التجارة، والجدير بالذكر أن جميع الدول تقريبا، عندما اضطرتإلى تخفيض الرسوم الجمركية، لجأت في الوقت نفسه إلى اعتماد القيود في الجمر كية في إطار منظمة التجارة العالمية.

وفي المرحلة الراهنة يبذل دعاة العولمة وتحرير التجارة الجهود لإثبات الفكرة القائلة"بأن السعي إلى اتباع سياسة التجارة الحرة كان دائما عنصر أساسي من عناصر تطور الدول النامية"، وأقصى مثال على ذلك: النمور الأسيوية التي حققت لفترة وجيزة مستوى يرقى إلى مستويات الدول المتقدمة.

ولكن من المعروف أن هذه الدول اتبعت في الواقع سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية، المعدة للتصدير" التجارة الحرة الواقعية" الذي يجمع بين الحماية الشديدة ضد الواردات (الدعم القوي للصادرات) وهي في الجوهر سياسة حمائية، رغم كل أساليب الدعم المحفزة للصادرات.

في الواقع إن الدول المتطورة تمارس ما يمكن تسميته" الحمائية التكنولوجية" الذي.....في مستوى التطور التكنولوجي...العوائق الجمركية أو في تخفيض سعر الصرف، الذي يدعو إلى التحرير الشامل للتدفقات السلمية على المستوى الدولي. فيما تعلق بالسلع الأكثر حداثة وكثافة معرفية وتكنولوجية، نتيجة الفجوة التكنولوجية المعرفية التي تفصلها عن البلدان الأخرى الأقل تطورا. الأمر الذي سيفضي حتما إلى دورة تجارية ضارة وركود إقتصادي وعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية.

وهكذا على الرغم من اتجاه العالم لتحرير التبادل الدولي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال السائد في العالم اليوم، فغالبية الدول تحتفظ مع ذلك بأدوات معينة لتنظيم الاستيراد والتصدير، بهدف حماية المنتجين أو المستهلكين المحليين، وضمان الأمن القومي وتحسين شروط التفاوض مع الشركاء التجاريين، وكذلك لتأمين حصيلة معينة للمالية العامة للدولة.

## المبحث الثالث: المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية

كان للاضطرابات الكبيرة التي ميزت الاقتصاد الدولي ما بين الحربين العالميتين، كانعدام استقرار أسعار الصرف وتدهور نظام المدفوعات الدولية وما نتج عنه من تراجع مستويات التنمية وتراجع في الدولية نتيجة اتخاذ الدول الأساليب المتشددة مما عرقل انتعاش الاقتصاد العالمي، كل هذه الأسباب دفعت إلى التعاون بين المجموعة العالمية وتجل ذلك في ظهور مجموعة من المنظمات الدولية والتجارية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واتفاقية الجات لإعادة تنظيم المبادلات سواء فيما يتعلق بالتبادل السلعي أو فيما يخص الموارد النقدية اللازمة لهذه الحركة.

### المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية.

قبل أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها، بدأ الحلفاء التفكير في إنشاء مؤسسات تهتم بإرساء الاستقرار الاقتصادي العالمي، لإدراكها أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية التي .....من بينها العلاقات النقدية أو نظام المدفوعات العالمية، والذي تقرر إنشاء مؤسسة دولية لإدارة شؤون المدفوعات والنقد الدولي وسميت المؤسسة بصندوق النقد الدولي.

1- **نشأته:** تكمن المبررات الحقيقية لإنشاء صندوق النقد الدولي في الظروف التجارية والنقدية والمالية التي عاشتها الدول الغربية بصفة عامة في فترة مابين الحربين العالميتين، والتي تمثلت في انهيار النظم الاقتصادية، وتدهور شروط التبادل الدولي، وتعثر عمليات التسوية الدولية، وتفاقم معدلات التضخم والبطالة، والتقلبات المتلاحقة في أسعار صرف العملات الوطنية.

ومن خلال هذه الظروف شعرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالحاجة إلى تنظيم عالمي ما بعد الحرب ليس فقط في المجال السياسي الدولي البحث بإنشاء الأمم المتحدة، ولكن أيضا في المجال التجاري، والنقدي والمالي، على أساس تعاون كل الدول فيما بينها دون تمييز وهكذا عبر ميثاق الأطلنطي 1941 عن الأمل في إقامة تعاون دولي فعال-بعد انتهاء الحرب- في المجال الاقتصادي بين كل الدول الصغيرة منها والكثيرة المنتصر منها والمهزوم. وتمت الموافقة على إنشاءه في يوليو 1945 شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية(بروتنوودز).[1]

2- **مفهومه:** هو عبارة عن وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشء بموجب معاهدة بروتنوودز 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويعتبر مؤسسة مركزية في نظام النقد الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.[2]

---

[1] -محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، المكتبة الاقتصادية، بيروت، ص279.

[2] -حمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيقات**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص337.

**3-أهداف صندوق النقد الدولي:**إن الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي تتضمن الأهداف التي أنشء من أجلها الصندوق وهي كالتالي:

-المحافظة على ثبات أسعار الصرف ومنع تقلباتها وكذلك منع الأعضاء في الصندوق من التنافس على ممارسة تخفيض قيمة عملاتها الوطنية.

-العمل على خفض درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وذلك بتقصير مدة هذا الاختلال إلى أدني مستوى له أو إزالته.

-العمل على زيادة حجم التجارة الدولية وتوسيع نطاقها وتنشيطها وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول؛

- إلغاء الرقابة على الصرف والتي تعيق نمو التجارة الدولية والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق؛

- خلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق بين الدول الأعضاء وذلك من أجل تصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها وتسهيل التبادل التجاري فيما بينها.[1]

-تشجيع التعاون الدولي النقدي وذلك عن طريق قيام مؤسسة دائمة(صندوق النقد الدولي) التي تفتح قنوات الحوار والتشاور بين الدول الأعضاء وذلك من أجل حل مشاكل العالم النقدية.[2]

-دفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.[3]

**4-أثر سياسة الصندوق على تحرير التجارة الخارجية.**

يعتمد صندوق النقد الدولي في تدخلاته لمساعدة الدول على إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها وإرجاعالاستقرار لأسعار صرفها من خلال مزيج من السياسات التي يمكن تلخيص أهدافها في:

-الانفتاح على السوق العالمي لتحرير التجارة الخارجية.

[1]-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص 494.

[2]-محمد ابراهيم عبد الرحيم، **منظمة اقتصادية دولية في زمن العولمة**، دار مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 43.44.

[3]-دراسات اقتصادية، **دورة متخصصة في العلوم الاقتصادية**، مركز البحوث والدراسات الانسانية البصيرة، جامعة ابن خلدون العلمية، الجزائر، العدد الأول، السادسي الأول، 1999/1419، ص92

-تخفيض وإعادة هيكلة النفقات.

-تحرير التجارة الأسعار ودفع القيود الداخلية على التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص ومن أجل بلوغ هذه الأهدافيتم استعمال مايلي:

-تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم عن الأسعار

-الحد من المستوى الحقيقي للأجور ورفع القيود الإدارية والكمية على الواردات وإدخال التعريفات الجمركية

و يتجلى دور الصندوق في تحرير التجارة الدولية بمساعدة الدول الأعضاء على تحرير تجارتها واغتنام مزاياها النسبية وتحسين فعالية جهازها الإنتاجي وتشجيع التصدير، وتحرير الصرف الأجنبي وإعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقة، وتبسيط إجراءات الدفع الخارجي.[1]

**5-دوره في تحرير التجارة الخارجية:** إن صندوق النقد الدولي ليس لديه مهمة مباشرة في تحرير التجارة الخارجية، وإنما دوره يشمل في الأهداف والمهام التي يضطلع بها من أجل إتمام العمليات وصفقات التجارة الخارجية من حيث أسعار الصرف وتسوية المدفوعات وهي:

-إلغاء الرقابة والقيود على الصرف: بإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وذلك أن تقييد الصرف يؤثر مباشرة، في حجم المبادلات التجارية الدولية و....منها.

-العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية: ومن ثم الحفاظ على مستويات الدخول والعمالة وتنمية الموارد الإنتاجية، فصندوق النقد الدولي يسعى إلى جعل قطاع التجارة الخارجية وسيلة للتنمية الاقتصادية عن طريق التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الدولة من خلال برامج الإصلاح والتي تقدمها للدول.

- تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم: فالصندوق يسعى إلى تسهيل عملية تحويل العملات بين الدول ومنع القيود على الصرف مما يجعل إتمام الصفقات أكثر سلاسة ويسر.

-العمل عل زيادة حجم التجارة الخارجية: وتوسيع نطاقها وتنشيطها، وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل القومي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول.

-يهدف صندوق النقد الدولي إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، أي نظام الصرف والمدفوعات الدولية التي يمكن من شراء السلع والخدمات فيما بينها.[1]

[1]-حسين فيصل، **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير التجارة الخارجية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،.تجارة دولية، كلية العلوم التجارية، تيارت، 2013/2012، ص 57.58

## المطلب الثاني: دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية.

يعتبر البنك الدولي كمكمل لصندوق النقد الدولي، ويمكن دوره في معالجة الإختلالات التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على تجارتها.

**1- نشأته:** يعتبر التعاون الاقتصادي العالمي نتاجا لحربين عالميتين خافهما العالم، إذ يعقب انتهاء كل حرب منهما، إنشاء منظمة عالمية تهتم بتطوير أوجه التعاون بين كل دولة وتنمية مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية، ولذلك أعد الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية مجموعة من الخطط لإعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي وإصلاح اقتصاديات الدول التي خربتها الحرب وقد كان مؤتمر بروتنوودز بالولايات المتحدة الذي ضم مندوبي أربعة وأربعون دولة عام 1944 والذي مهدت لهذه الدراسات كل من الاقتصاديونكينز البريطانيوهوايد الأمريكي والذي استمر لمدة ثلاث أسابيع من أول يوليو حتى 22يوليو عام 1944 لبحث قواعد التعاون الاقتصادي الدولي، وانتهى بتوقيع اتفاقية بريتن وودز التي تعد بمثابة إعلان عن أهم المؤسسات

الاقتصادية في العالم وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[2]

**2- مفهومه:** هو أحد منظمات اتفاقية بريتنوودز والذي أنشئ من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، وتظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك وهو "البنك الدولي" للإنشاء والتعمير". كما يطلق على هذا البنك اسم "البنك العالم" التي تحدد أهداف في المادة (1) على مايلي:

-المساعدة في إعادة بناء وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء وترويج الاستثمارات الخاصة بالخارج.

-تشجيع الاستثمارات الدولية والتنسيق بين القروض المعطاة.[3]

**3-: أهدافه:** تتمثل الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك الدولي بالآتي:

-تخفيض حدة الفقر في الدول متوسطة الدخل والدول الأكثر فقرا والمؤهلة للقروض الائتمانية من خلال تعزيز التنمية المستديمة وتسهيل القروض والضمانات والخدمات غير الاقتراضية التي تشمل الخدمات التحليلية والاستشارية.

-مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم والحفاظ على بيئتهم عن طريق توفير الموارد، ومشاركة المعرفة، وبناء القدرات، وتكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص،

---

[1]-بلحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، غرداية، 2011/2010، ص56.

[2]-يونس أحمد البطريق، **السياسات المالية في المالية العامة**، الدار الجامعية مع نشر وتوزيع كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص47.

[3]-السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

-تقديم القروض والمرتبطة بسياسات حكومات الدول المنخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، وتوفير الدعم والمساعدة الفنية لها؛[1]

-تشجيع الاستثمارات الدولية؛

-تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية التي تنمي القوى؛

-ضمان سداد القروض التي يقدمها رأس المال الخاص، وتقديم المساعدات لتحسين المرافق العامة لدى الدول الأعضاء.[2]

الإنتاجية وترفع المستوى المعيشي في البلاد المختلفة.[3]

**4- دوره في تحرير التجارة الخارجية.**

كما تناولنا سابقا فإن نشاط البنك الدولي أو تخصصه يشمل في إدارة النظام المالي الدولي ضمن النظام الاقتصادي الدولي، إلا أنه ليس له علاقة مباشرة بعمليات التجارة الخارجية إذ يمكن الربط بين بعض مهامه وتحرير التجارة الخارجية في العالم من خلال النقاط التالية:

-تقديم قروض البرامج، والتي هي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد.

-من أولويات البنك الدولي مساعدة الدول ذات الاقتصاد المفتوح، وهذا بحد ذاته يعتبر تشجيعا على تحرير التجارة الخارجية بحيث يجعل الدول تسعد إلى تحرير تجارتها بغية الاستفادة من المساعدات والامتيازات التي يقدمها.

- يقدم البنك سياسات متكاملة تشمل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني فإنه يسعى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية أيضا.[4]

## المطلب الثالث: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية.

ترجع نشأة (GATT) إلى سنة 1947 والتي كانت آنذاك تعتبر اتفاقية متعددة الأطراف تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية بضمان الوضوح في إجراءات السياسات التجارية التي تقوم بها الحكومات حيث تتولى مايلي:

---

[1]-نوزاد عبد ارحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص203.

[2]-ماهر ملندي، **الموسوعة العربية**، المجلد الثامن عشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا،2007، ص789.

[3]-طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2010، ص189.

[4]-السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياقات**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص272.

-تسعى الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة الحواجز والقيود التعريفية وغير التعريفية وفتح الأسواق وتعميق المنافسة الدولية.

-انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وتعميق استخدام الدخل التفاوضي.[1]

وقد نجحت الجات في تحقيق تحرير كبير للتجارة الدولية من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف و التي تمر من خلالها تخفيض الكثير من العقبات والقيود على التجارة، واعتماد سياسات تجارية تعتمد على قواعد منظمة للتجارة الخارجية(internationale formes)، تعمل على تقليل والمخاطرة والإلزام باتحاد السياسات المنافسة للتعريفة الجمركية.[2]

وقد برز دور الجات في تدعيم الاقتصاد الدولي من خلال:

-توفير الأمن والحفاظ على حقوق الأعضاء وتسوية المنازعات والخلافات بينهم.

-ضمان حقوق الدول النامية من خلال تعويض الأضرار التي تصيبها من خلال تقديم التعويضات المناسبة.

-تنظيم تحرير التجارة التي تضمن وصول السلع إلى كافة الأعضاء.

-معاملة الأجنبي كمواطن ي نفس الدولة.أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، فإن الهدف الرئيسي لها تحقيق حرية التجارة الدولية وانسيابها عبر الدول ومن بين أهدافها مايلي:

-رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والسعي نحو التشغيل الكامل،-.

-تنشيط دورة الطلب الفعال.

-زيادة شفافية ووضوح السياسات التجارية والقضاء على بعض التدابير المستندة على الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.[3]

-خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية من خلال القيام بالوظائف التالية:

-توفير الإطار اللازم للقيام بتنفيذ وإدارةالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

-مكافحة السياسات الجبائية من خلال:

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، كلية التجارة الاسكندرية،2005، ص29.

[2]-بن طيرش عطا لله، **أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية**، (مذكرة ماجيستير غير منشورة) تخصص تجارة دولية، 2010.2011، ص ص 29.28.

[3]- عبد المراد عبد الفتاح، **شرح النصوص الانجليزية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية**، مصر، ص22.

- ✓مبادئ وقوانين؛
- ✓دورات ومفاوضات تجارية مسطرة وتسوية النزاعات؛
- ✓عملية الانضمام.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن التجارة الخارجية عرفت تطورات اقتصادية عديدة في العالم، لزيادة الحاجة إلى التبادل التجاري الدولي وتقسيم العمل واختلاف الوسائل والأساليب المطبقة في تنظيم وإدارة قطاع التجارة الخارجية وهذا بحجج اقتصادية متعددة منها حماية الصناعات الناشئة وغير اقتصادية كحجة الدفاع عن الأمن الوطني.

كما ارتبط مفهوم التجارة الخارجة بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. وبزيادة أدوار ونشاطات هذا الثالوث زاد تأثيرها على السياسات التجارية التي تتبعها الدول خاصة

تلك المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي التي تطمح إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكل ذلك من أجل تحقيق نظام اقتصادي مفتوح لخدمة التجارة على المستوى الداخلي بصفة عامة والخارجي بصفة خاصة بين الدول.

كما تعتبر التجارة الخارجية من أهم المؤشرات الدالة على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية على الصعيد الدولي، وذلك لارتباط هذه المؤشرات بالإمكانات المتاحة للإنتاج، وقدرة الدول على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على ميزان مدفوعاتها الذي يعتبر دفتر تسجل فيه لكل حساباتها وجميع تعاملاتها الاقتصادية التي تتم بينها وبين بقية العالم، سعيا منها لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وإنعاش قطاعها التجاري ورفع معدلاتها التنموية، والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق مستوى اقتصادي يتطلع إلى مستويات الدول المتقدمة والاستفادة من مزايا الانفتاحالاقتصادي.

# الفصل الثاني

ميزان المدفوعات

**تمهيد:**

يعد ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الخارجية لأي بلد كان و أكثره شمولا لهذه الحسابات و عناصرها من التعاملات الدولية المختلفة كما ويعتبر الميزان مؤشرا أكثر صدقا لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد والمحيط الدولي ولتحديد حجم واتجاه و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم و ذلك لما يضمنه ميزان المدفوعات عن عناصر العلاقات المذكورة و في أرقام إجمالية و أن أي تغير يحدث من هذه العناصر قد ينعكس بتقلبات اقتصادية في داخل الدولة المعينة و خارجها في دول أخرى ، كما هو معلوم فإن المبادلات التجارية لأي بلد تعكس صورة هذا مكمن القوة و الضعيف فيه وكذا مكانة هذا البلد في إطار المجموعة الدولية الأمر الذي دفع ببلادنا منذ الاستقلال التي تنظيم هذا القطاع الحيوي و توجيهه لخدمة المصالح الوطنية ، ذلك بالاعتماد على الموارد الذاتية للبلد بواسطة ما يسمى باحتكار التجارة الخارجية التي تحكم المبادلات الخارجية انسجاما مع مجموع القوانين المنظمة لإصلاح الاقتصاد الوطني وسوف نتناول في الفصل ما يلي:

**المبحث الأول:** عموميات حول ميزان المدفوعات.

**المبحث الثاني:** توازن واختلال في ميزان المدفوعات.

**المبحثالثالث:** آليات وسياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

## المبحث الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الإقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي و بالعكس كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الإقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنة والمديونية وتتضمن حركة إنتقال السلع والخدمات ورأس المال.

### المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أساسي ومشتق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين المواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطن حكومات ومؤسسات أجنبية.

**1-تعريف ميزان المدفوعات**

-ميزان المدفوعات " يعن بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها مؤسسات محلية مع الخارجي وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين، وفي تسجل كافة العمليات التي تسجل تستدعي استلام الدولة مبالغ من الخارج في الجانب الدائن منه"...[1]

-هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلية و الخارجية من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادت ما تكون سنة أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في حساب قيم جميع العمليات الاقتصادية بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه[2]

-هو الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين[3]

- ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجلفيه كل المعاملات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[4]

---

[1]-اللعير فخري نعمة : ميسر قالم عزال ، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و إنعكاسها على ميزان المدفوعات** ، الطبعة العربية : 2011 ، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 71.

[2]-عبد الرحمان يسري أحمد ، **الإقتصاديات الدولية** ، دار النشر جامعة الإسكندرية مصر 2007 ، ص 199.

[3] - clau de dufloux ,michelkarline , la balance des paiements , Economica , paris , 1994 , p 39.

[4] - Josette peyrad , gestion financiere international , 5ème édition , vuibent . paris , 1999 , p 40.

-هو عبارة عن كشف مالي يعرض فيه جميع المبادلة الاقتصادية والمالية للمقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية عادت ما تكون سنة[1]

-هو سجل ميزان منتظم لكلالصفقات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة بين المجتمع المحلي و باقي سكان العالم ، و يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال للصفقات الخارجية للبلد[2]

-يعد ميزان المدفوعات دائما في توازن لأنه يعتمد على مبادئ الحساب المزدوج الذي يتضمن جانبين مهمين لكل صفقة تسجل.

- إشارة + الدائن= تشمل إدخال صفقة تظل أرصدة ضمن البلد.

-إشارة – المدين= مدفوعاتها ثنائية للأجانب[3]

- هو سجل محاسبي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة و هي في العادة تكون سنة[4]

وهذا يوضح ما يلي " أن ميزان المدفوعات هو سجل الذي يتم فيه تسجيل كامل المبادلات الخارجية بين المقيمين و غير المقيمين لأي بلد في مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة"

**2- أهمية ميزان المدفوعات .**

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

**-يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابلية ودرجة تكيفه مع التغييرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات والواردات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإشهارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف ... إلخ.

---

[1]-دريد كامل الشبيب ، **المالية الدولية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2011 ، الأردن ، ص 75.

[2]-محمد أحمد الكايد ، **الإدارة المالية الدولية و العالمية** ، دار كنوز المعرفة ، الأردن ، 2009 ، ص 200.

[3]-هجير عدنان زكي أمين ، **الإقتصاد الدولي** ، إثراء للنشر و التوزيع 2009 ، الطبعة الأولى 2010 ، الأردن ، ص 196.

[4]-موسى سعيد مطر ، شقيري توري موسى و آخرون ، **التمويل الدولي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،2008 ، الأردن ، ص 15.

**-يظهر القوة المحددة لسعر العرق:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوة طلب و عرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.

**-يساعد على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:**

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد سبب هيكل الجامع ،كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التحول و التجارة الخارجية.

**-تقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ، و هي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة...[1]

*****ضرورة معرفة حجم و هيكل و قيمة المعاملات الاقتصادية و التي سوف تعكس واقع الاقتصاد الوطني و المشاكل التي يعاني منها محليا و دوليا.

*إن هذه المعاملات تقيس(تعبر) الموقف الدولي للبلد (درجة اندماج البلد مع الاقتصاد الدولي).

*إن هيكل المعاملات المعروضة يعكس قوة الاقتصاد و درجة المنافسة و مدى الاستجابة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كون الميزان يعكس حجم الاستثمارات حجم التوظيف ، مستوى الأسعار التكاليف ، المستوى العلمي و التكنولوجي.

*إن ميزان المدفوعات أداة هامة للسلطات الاقتصادية لغرض تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية مثل التجارة الخارجية من الناحية الجغرافية و السلعية فعند تصحيح السياسات المالية و النقدية يجب الإطلاع علبة ميزان المدفوعات حتى يتم معالجة الثغرات الموجودة في الاقتصاد و الذي تعكسها عناصر ميزان المدفوعات[2]

[1]-محمد أحمد السرتي، **اقتصاديات التجارة الدولية (بين النظرية و التطبيق)**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر ، ص 231 ص 232.

[2]-دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص ص75،76.

**المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات**

إن تعدد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي لا يمكن حصرها و تدوينها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات و لذلك إن المعمول به فعلا هو إعداد كشف موجز لهذا الكم من المعاملات و تجميعه في فترات أساسية تعطي انطباع للقارئ عن طبيعة هذه العلاقات و أهمية هذا البلد و المشاكل التي يعاني منها و في ضوء ذلك تم الاتفاق على أن يكون ميزان المدفوعات مما يلي :

**1-الحساب الجاري.**

هو الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع و الخدمات و هو الذي يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني و الخارجي و التي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية و التي تقع بين الجهات المقيمة و الجهات الغير مقيمة في ذلك البلد بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج ، يشمل هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو بالنقصان لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل و يضم هذا الميزان نوعين من الموازين :

**-الميزان التجاري** : الميزان التجاري (أو صافي الصادرات) هو الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات و القيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة ، و الميزان التجاري الموجب يعرف "فائض تجاري" و فيه الصادرات تكون أكثر من الواردات ، و الميزان التجاري السالب يعرف ب "عجز تجاري" وفيه الواردات تكون أكثر من الصادرات ، و يعرض في ميزان التجاري تعاملات السلع المادية فقط و التي تتم خلال فترة إعداد الميزان و تمر في حدود الدولة الجمركية و يطلق عليه أيضا اسم ميزان التجارة المنظورة.

كما ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما :

**- الميزان التجاري :** و تسجل فيه عمليات التجارة المنظورة " أي الصادرات و الإستيرادات من السلع"

**2- ميزان التجارة غير المنظورة :** "أي الصادرات والإستيرادات من الخدمات" وعليه نلاحظ إن الميزان التجاري يضم نوعا معينا من المعاملات التجارية وهي مبادلات السلع، أم الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمون والخدمات التي يقدمها غير المقيمون إلى المقيمون[1] .

ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول الذي سنحاول من خلاله بناء مكونات ميزان المدفوعات تباعا:

[1] دريد كامل آل شيب، **المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78 .

**جدول رقم (2-1):** يوضح مكونات ميزان المدفوعات حسب الصندوق الدولي .

| ميزان المدفوعات | | |
|---|---|---|
| **أولا : الحساب الجاري** | **دائن** | **مدين** |
| **1- الميزان التجاري** | | |
| • تصدير سلع | # | |
| • استيراد سلع | | # |
| **2-ميزان الخدمات** | | |
| *تصدير | | |
| 1- خدمات تأمين | # | |
| 2- خدمات صرفة | # | |
| 3- خدمات سفر و سياحة | # | |
| 4- مستلمات دخول شركات الملاحة و النقل البري و الجوي و البحري | # | |
| 5- مستلمات عوائد خدمات رأس المال المستثمر في الخارج مثل : | | |
| - استلام فوائد القروض | # | |
| - استلام أرباح على الاستثمار في الخارج | | |
| 6- خدمات أخرى | # | |
| 1- استيراد | | # |
| 2- خدمات تأمين | | # |
| 3- خدمات صرفة | | # |
| 4- خدمات سفر و سياحة | | # |
| 5- مدفوعات دخول شركات الملاحة و النقل البري و الجوي و البحري الأجنبية | | # |
| 6- مدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الأجنبي المستثمر في البلد | | # |
| • دفع فوائد قروض خارجية | | |

| | | |
|---|---|---|
| • دفع أرباح على الإستثمار الأجنبي<br>7- خدمات أخرى | | |

**المصدر** : هجير عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر والتوزيع 2009، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، ص201.

**ميزان الخدمات:** ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات كخدمات النقل والتأمين والسياحة و الصيارفة و الدخول الاستثمارية مثل الفوائد و إيرادات الأسهم و يسمى بميزان التجارة غير المنظورة أيضا[1].

**حساب التحويلات من طرف واحد:** ويشمل هذا الحساب الهبات و الهدايا و المنح و المساعدات و أية تحولات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة مثلا تحويلات المغتربين إلى ذويهم و تعويضات الحروب .

*يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذا الحساب (تخصص المعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من و إلى بقية الدول[2]

د - حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية) : و يشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية ، إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على أصول الدولة أو حقوقها تجاه الغير وتدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية و الدائنة لدولة معينة ويشمل رؤوس الأموال و هما :

**1-رؤوس أموال طويلة الأجل:** وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة (شراء الأوراق المالية / أسهم و سندات)و تحسب في الميزان على قيم الأصول التي يملكها الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد التي يلتزم بها المقيمون لحساب الأجانب.

**2-رؤوس الأموال قصيرة الأجل :** و يطلق عليها اسم الحساب النقدي و تشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول و الخصوم النقدية و أن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في بنوك المحلية ، القروض قصيرة الأجل ، الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و تتسم بسيولتها الكبيرة و سهولة انتقالها بين الدول.

[1]-عدلان زكي أمين، **اقتصاد دولي**،مرجع سبق ذكره، ص203.

[2]-سامي عفيفي حاتم، **تجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير**، الدار المصرية اللبنانية، 1994 ، ص 116.

- **حساب الاحتياطي الرسمي والذهب النقدي** : هو الميزان الذي يعكس الجانب الآخر للعمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحساب الثلاثة السابقة ، و نقصد بأنه يعكس حركة الذهب و هنا نعتبر الذهب بوصفه نقدا وليس سلع و كذلك النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي.

**حساب الخطأ و السهو:** وتستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان و ذلك لأن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق مبدأ القيم المزدوج ، و أن بعض الفقرات في الميزان مدفوعات تظهر فيها اختلافات وفروقات ناجمة من تباين في ذلك قيمة العملة عند تقييم السلع و الخدمات نتيجة اختلاف أسعار العرف أو لتغطية بعض الفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني[1]

وهذا ويمكن تلخيص مكونات الميزان مدفوعات بالشكل التالي:

[1]-دريد كامل الشبيب ،**الاقتصاد الدولي** ، مرجع سابق ذكره ، ص 78 ص 79.

**الشكل:** رقم(2-1): يبين أهم مكونات ميزان المدفوعات.

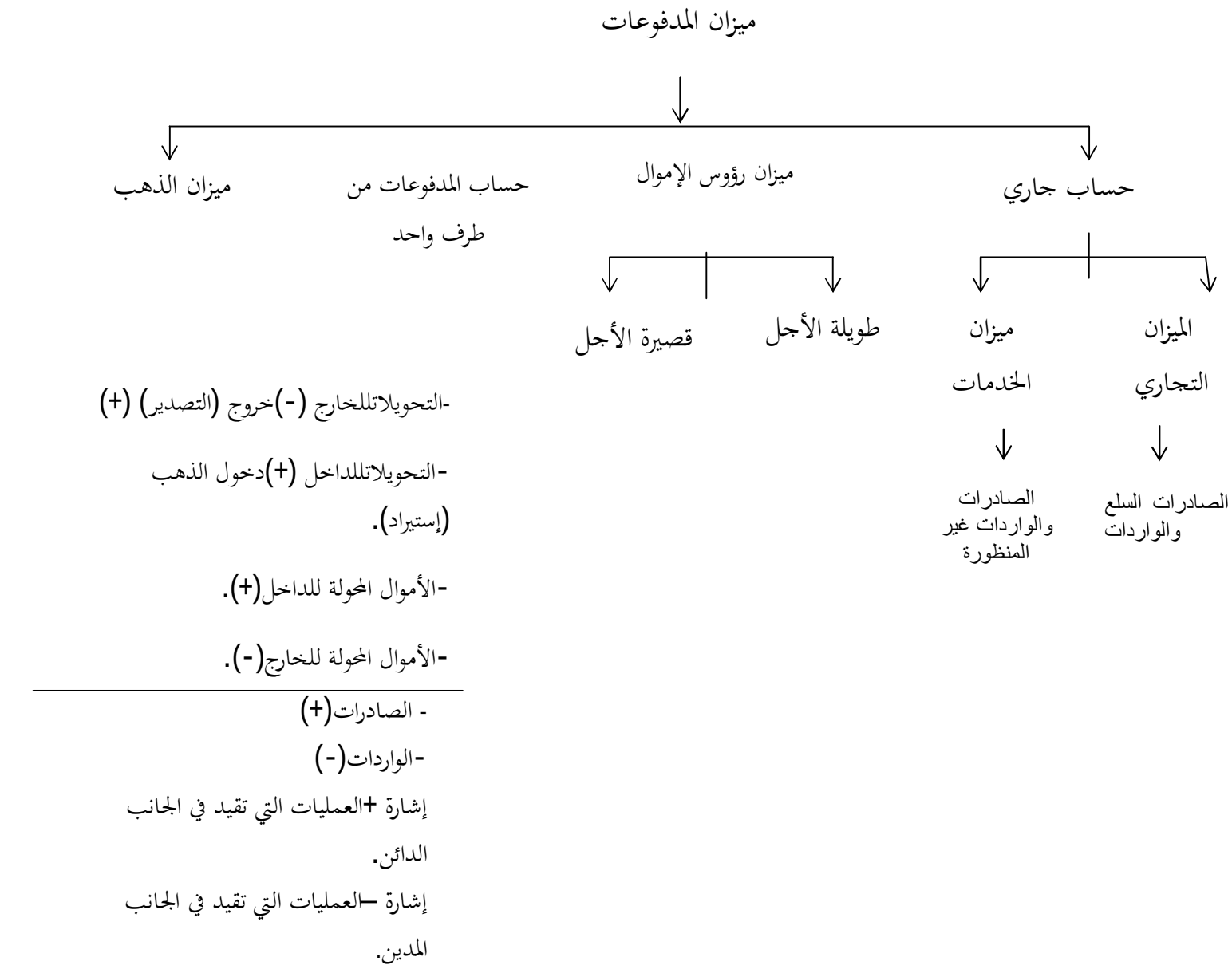


**المصدر:** دريد كامل الشيب ،المالية الدولية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن ص79.

**حساب الذهب:"** أن علاقة الدولة بالخارج تتم عن خروج الذهب(و تصديره) أو دخوله (استيراد) فإن المراد بسحاب الذهب المعرفة بالتغييرات التي تطرأ على موجودات البنك المركزي من هذا العصر. وسيدل عادة على خروج الذهب أو دخوله بالتغيرات التي تطرأ على رصيد البلاد من خلال الفترة محل الحساب."[1]

## المطلب الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

إن لعديد من البلدان تعمد إلى قيد و موازنة عملياتها في ميزان المدفوعات ضمن ما يعرف محاسبيا بعمودي الدائن والمدين.

### 1-مبادئ القيد في ميزان المدفوعات المعتبر بمثابة ميزانية سنوية

إذا أعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول و الخصوم، وبالتالي فإن القيود يجب أن تدرج ضمن الأصول و الخصوم، و لما كانت العمليات أو الصفقات الدولية تسدد من حيث المبدأ و في الغالب، بالعملات الصعبة (يحصل جزء من التجارة الدولية على شكل مقايضة)، فإن خروج أو دخول هذه العملات أصبح المعيار الأساسي في عملية قيدها، فكل عملية ينجم عنها دخول للعملات الصعبة تدون في الأصول، و بالمقابل كل عملية تتبع لخروج العملات الصعبة تدون في الخصوم .

فطبقا لقاعدة القيد المتوافق عليها، تدون ضمن الأصول قروض رأس المال التي تعتبر بمثابة استيراد للعملات الصعبة ، على أن تدرج في ميزان المدفوعات الخاص بالسنة التي حصل فيها الاقتراض وعلى العكس من ذلك تظهر في الخصوم السلف عن رأس المال التي تفترض و كأنها خروج لرأس المال، وكذلك فإن تسديد القروض يظهر في الخصوم لأنه ينظر إليه و كأنه خروج لرأس المال ، في حين أن تسديد الملف يظهر في الأصول ، الأصول والخصوم يجري الاستناد إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي فإذا كان نقد بلد ما مطلوبا في سوق الصرف لتسديد عملية معينة ، فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول ميزانية مدفوعاته و إذا كان نقد البلد معروضا في سوق الصرف فإن قيمة العملية تسجل في خصوم ذلك الميزان "إن المبدأ المتبع في التسجيل هو مبدأ القيد المزدوج المعروف في المحاسبة، وهو الذي يجمل ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا، وذلك لأن كل عملية إقتصادية تسجل مرتين: مرة في الجانب الدائن و أخرى في الجانب المدين و ذلك عندما تتم تسويتها ماليا..."[2]

---

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد" **اقتصاديات المالية العامة** " ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2013 ، الأردن ص 215.

[2]-مسعود مجيطنه ، **دروس المالية الدولية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2013 ، ص 28.

## 2- مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقا للمحاسبة المزدوجة

إذا ما نظر إلى ميزان المدفوعات من زاوية المحاسبة المزدوجة ، فهو كناية عن حساب مشتمل على جانب دائن و جانب مدين، في جانب الدائن تدون كل عمليات البيع، بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين، و ذلك يغض النظر عن نماذج الأصول موضوع البيع ، سواء

إن كانت بضائع أم أسهم أم عملات، أما في جانب المدين فتدون كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذ ج الأصول، التي يجريها المقيمون مع غير المقيمين .

يجب تطبيق القاعدة المشار إليها على كافة نماذج الأصول فتسديد العملات الصعبة إلى الخارج بواسطة أحد المقيمين يدون في جانب الدائن ، لأنه يترتب على ذلك عملية بيع لأصول نقدية ، كذلك البيع لسهم أو سند معين من قبل مقيم إلى غير مقيم ، يدون في الجانب الدائن ، لأن البيع وقع على أصل مالي، وفي المقابل حيازة العملات الصعبة بواسطة أحد المقيمين تدون في جانب المدين ، كذلك شراء أسهم معينة بواسطة أحد المقيمين من غير مقيم يدون أيضا في الجانب المدين، مما تقدم يتبين أو تحويل أحد نماذج الأصول لذلك فهي تدون في جانب الدائن، وبالمقابل كل تدن في إلتزامات (تقلص ديون)أحد المقيمين تجاه غير المقيمين في جانب المدين.

إن كمل عملية تجري بين مقيم و غير مقيم ، يترتب عليها قيد محاسبي في ميزان المدفوعات (تحت عمود دائن، أو تحت عمود مدين) ولكي يتحقق التوازن في الميزان المذكور يقتضي إدراج قيد آخر مقابل وبذات القيمة (تحت العمود الآخر) إذا كانت القيود لا يشوبها خطأ ، فإن مجاميع الدائن و المدين ينبغي أن تكون متساوية، إما في الواقع فثمة حالات خطأ و سهو تحول دون التوازن التام ، لذلك فإن إضافة كافة قيود السهو و الخطأ تجعل من ميزان المدفوعات مستندا متوازنا[1].

**طريقة التسجيل:** تسجل معاملات ميزان المدفوعات وفقا لطريقة القيد المزدوج المحاسبية فأي عملية تتم بين الدولة و الدول الأخرى يكون لها جانبين:

**الجانب الأول:** جانب مدين(+) و يتم فيه تقييد المعاملات "المستقلة" التي يترتب عليها دخول عملية أجنبية إلى الدولة .

[1]- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني والتوثيق، الطبعة 2010، مصر، ص ص ،171- .167

**الجانب الثاني :** جانب دائن (-) و يتم فيه تقييد المعاملات "المستقلة" التي يترتب عليها خروج عملة[1]

**الجدول رقم(2-2):يوضح تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي :**

| البيان | مدين | دائن |
|---|---|---|
| أ- حساب العمليات الجارية<br>-السلع والخدمات<br>-سلع عامة | | |
| ب-الخدمات<br>- النقل<br>- الأسفار<br>- أسفار الموظفين | | |
| ج-الدخل<br>- تعويضات الأجراء<br>- دخل الاستثمارات | | |
| ه التحويلات<br>- الإدارات العامة ، القطاع الأخر | | |
| و-حساب رأس المال و العمليات المالية<br>- رأس المال | | |
| 1-التحويلات الرأس مالية<br>- الإدارات العامة<br>- القطاعات الأخرى | | |
| 2- الاستلام والتناول عن الموجودات الغير المالية والغير الإنتاجية | | |
| 3-العمليات المالية<br>- الاستثمار المباشر.<br>- الاستثمار في القيم المنقولة | | |
| 4- حسب السهو والخطأ و بنود الموازنة الأخرى | | |

**المصدر:**متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي ، النظرية و السياسات ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 2011، ص132.

[1]-متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي** ، النظرية و السياسات ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 132.

## المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

ذكرنا من قبل أن ميزان المدفوعات للدواة هو مجرد سجل إحصائي للعلاقات الاقتصادية على اختلال أنواعها التي قامت بينها و بين الدول الأخرى ، و لما كان هذا الميزان لابد أن يتوازن حسابيا نتيجة تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن ، فإن مع هذا أن تعامل جانبي الميزان في حد ذاته ليس شأنه إظهار أي شيء خاص يمكن الدولة في الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

إن الميزان قد يكون رغم التعادل بين الجانب الدائن أو الجانب المدين في حالة توازن اقتصادي و لمعرفة إذا كان الميزان متوازنا من الناحية اقتصادية ، فلا بد أن نعرف الطريقة التي بها التوازن.

**1-مفهوم التوازن**

1-هو يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي، إذا كان مجموع الحقوق و الديون في" ميزان العمليات الجارية و العمليات الرأس مالية طويلة الأجل" متعادلا محاسبيا[1]

2-يقصد بالتوازن الاقتصادي في الميزان المدفوعات و الذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحد عادون غيرها. فيعرف توازن بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية متساوية للدائنين في المدفوعات المستقلة[2]

3-يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوي مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري و حساب رأس المال مع مجموع المدين فيها[3]

4-إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه[4]

**2-أنواع توازن ميزان المدفوعات**

إن العلاقات الاقتصادية الدولية يجب أن تكون متوازنة و ميزان المدفوعات يسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت هذه العلاقات متوازنة أو مختلفة، وسنعرض فيما يلي بعض أنواع التوازن في المدفوعات:

---

[1]-محمود يونس:**"اقتصاديات دولية"** ، الدار الجامعية ، 2007 ، ص 256.

[2]-زينب حسين عوض الله" **الاقتصاد الدولي"** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999 ، ص 105.

[3]-محمد أحمد السريتي" **اقتصاديات التجارة الدولية** ، مرجع سابق ذكره ص 227.

[4]-شقيري نوري موسى ، محمد عبد الرزاق الحنيفي، و آخرون ، **القديل الدولي و نظريات التجارة الخارجية** ، دار المسير للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2012 ، الأردن ص 201.

**أ-التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:**

يعني أن ميزان المدفوعات لم يحقق لا فائضا و لا عجزا. و حتى يتحقق ذلك يجب أن يتساوى الفائض في ميزان العمليات الجارية و ميزان حركة الذهب و كذلك العجز في ميزان المعاملات الرأسمالية يجب أن يساوى تماما الفائض في ميزان العمليات الجارية و ميزان حركة الذهب.

لكن كيف تسوي الدولة العجز أو الفائض في ميزان العمليات الجارية؟.

***تسوية العجز:** يمكن تسوية العجز باستخدام الطرق التالية:

1-تصدير الذهب إلى الخارج أو الدفع من أرصدة العملات الأجنبية.

2-الاقتراض من الخارج من الدول الأجنبية أو من منظمات خاصة مثل صندوق النقد.

3-تصفية بعض الأموال التي تملكها الدولة في الخارج.

***تسوية الفائض:** يمكن تسوية الفائض بالطرق التالية:

1-إستيراد الذهب.

2-زيادة الواردات (زيادة الاستيراد).

3-إقتراض الفائض أو استثماره[1].

التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات:

**التوازن الإقتصادي:**هو الذي يعتد به و ليس التوازن الحسابي ، فيكون ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المدفوعات تساوي الإيرادات في ميزان العمليات الجارية وكذلك في ميزان المعاملات الرأسمالية ويعتبر ميزان المدفوعات في حالة فائض إذا كانت الإيرادات أكبر من المدفوعات والعكس في حالة العجز[2].

هو الذي يعتمد به الإقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان و التوازن بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحققه حتمي ، و لكن بتوافر ظروف اقتصادية سياسية و تجارية ملائمة ، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن و المدين للميزان ، و إنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان و يمكن التميز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها : إما تلقائيا أو مستقلة، و إما عمليا تعويضية أو موازية.

**1-العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط و هي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح.

---

[1] ميراند زغلول، **التجارة الدولية**، 2010،ص ص ،13، 14 المصدر:

pdf created with p d f actorypratrial.www.pdffaclary.dz

[2] -هجير عدنان زكي أمين،**الاقتصاد الدولي** ، مرجع سابق ذكره ص 210.

ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع و الخدمات ، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها، أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويل الأجل بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص و يكون الغرض منها المضاربة ، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات...[1]

وهي العمليات التي تحدث لذاتها ولا تحدث لغرض تسوية عملية أخرى، ولا مناص من حدوثها، وهذه العمليات تنقسم إلى قسمين:

**2- العمليات المستقلة الدائنة:** هي العمليات التي يترتب على حدوثها دخول نقد أجنبي إلى البلد كالصادرات (سلعية أو غير سلعية) استلام هبات و تحويلات استلام قروض طويل الأجل...إلخ...[2]

**3- العمليات التعويضية أو الموازنة:** و يطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط ، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة ، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه ، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس، وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد وحركة التصدير للذهب النقدي.

-لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم ، يصطدم بشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية و تعويضه بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب: الأولى تسمى بالميزان الأساسي والثانية بميزان التسويات.

**1- الميزان الأساسي :** ويتم الاعتماد فيه على استقرار و ديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرةوتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية و المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي، تعتبر عمليات تلقائية ، أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية ، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية مفاجئة ، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

[1]-عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، (2001،2002) ص 113.

[2]-السيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات** ، دار الفكر ، الطبعة الأولى 2011 ، ص 134.

-الميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا، لهذا تضيفها في العمليات التعويضية ، ويكون نحو التالي:

رصيد الحساب الجاري

+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد الميزان الأساسي

+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

+صافي التغير للذهب النقدي و حركة الإحتياطات

=ميزان المدفوعات

**2-ميزان التسويات الرأسمالية:**هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب ، و يضيف للمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة ، أو تحقيق إيراد لأنها تتم لذاتها. في حين يضع في المعاملات التعويضة الاحتياطات الرسمية ، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية . فيكون الميزان على نحوالتالي:

رصيد الحساب الجاري.

رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل.

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)

=ميزان المدفوعات[1]

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل(حكومية)

صافي الاحتياطات الرسمية

=ميزان المدفوعات

3-**ميزان السيولة الصافية:** يتحدد ميزان المدفوعات طبقا لميزان السيولة الصافية بالميزان الأساسي بالإضافة إلى ميزان رأس المال الخاص غير السائل و بند الخطأ و السهو. و بند رأس المال الخاص غير السائل هو عبارة عن تدفقات رأس المال الداخلة و الخارجة المقيدة بمدة لا تزيد عن سنة، مثل القروض المقدمة من مؤسسة خاصة أجنبية لمدة 3 أشهور و التي لا يمكن المطالبة بسدادها قبل انقضاء مدة القروض ،أما رأس المال الخاص السائل فهي تدفقات رأس المال الداخلة و الخارجة التي لا تزيد عن سنة و لكنها غيره حدادة

[1]-حنان لحروق ، سياسة تقر الصرف و التوازن الخارجي ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2005 ، ص30.

السداد كما هو الحال في تحركات العملات الأجنبية أو الودائع الجارية التي يضعها المقيمين في بنود الدولة الأجنبية.

**الجدول رقم(2-2):يبين بنود ميزان المدفوعات**

| الحساب /البنود المستقلة | الدائن | مدين | الصافي |
|---|---|---|---|
| 1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة) | # | # | # |
| 2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات) | # | # | # |
| 3- ميزان المدفوعات من جانب واحد | # | # | # |
| 4- ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي و الخاص)الميزان الأساسي (1+2+3+4) | # | # | # |
| 5- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير المائل | # | # | # |
| 6- الخطأ و السهو | # | # | # |
| 7- ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6) | # | # | # |

**المصدر:**حنان لحروق،سياسة سعر الصرف والتوزان الخارجي ،رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ص31

فإذا كانت بنود ميزان السيولة الصافية الدائنة أكبر من البنود المدنية فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض و بالمثل في حالة العجز أو التوازن ، ومن ثم ففي ظل ميزان السيولة الصافية تعتبر كل من بند رأس المال قصير الأجل الخاص السائل وميزان رأس المال قصيرة الأجل الرسمي والاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة ، ويتم إستخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان السيولة الصافية.

ووجود عجز أو فائض في هذا الميزان يرتبط بإحداث تغيرات في الأصول و الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل سواء الرسمية أو الخاصة، ومن ثم إمكانية استخدام التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

**4-ميزان المعاملات الرسمية :** يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقا لميزان المعاملات الرسمية بإضافة كل من رأس المال قصيرة الأجل الخاص السائل إلى ميزان السيولة الصافية.

**جدول رقم(2-3):**يوضح أهم بنود ميزان المدفوعات

| الحساب (البنود المستقلة) | دائن | مدين | الصافي |
|---|---|---|---|
| 1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة) | # | # | # |
| 2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات) | # | # | # |
| 3- ميزان المدفوعات من جانب واحد | # | # | # |
| 4- ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي و الخاص) | # | # | # |
| 5- الميزان الأساسي (1+2+3+4) | # | # | # |
| 6- ميزان رأس المال قصيرة #الأجل الخاص غير السائل | # | # | # |
| 7- الخطأ و السهو | # | # | # |
| 8- ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6) | # | # | # |
| 9- ميزان رأس المال قصيرة الأجل الخاص السائل | # | # | # |
| 10- ميزان رأس المال قصيرة الأجل الرسمي | # | # | # |
| 11- ميزان المعاملات الرسمية(1+2+3+4+5+6+7) | # | # | # |

**المصدر:** متولي عبد القادر، اقتصاد دولي، النظرية و السياسات ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 2011، ص:133-155.

فإذا كانت بنود ميزان المعاملات الرسمية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان المعاملات الرسمية يعتبر كل من ميزان رأس المال قصيرة الأجل الرسمي والاحتياط الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة، ويتم استخدامها في معالجة العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

ووجود عجز في هذا الميزان يعني تحديدا أن البلد مدين لجهات أجنبية الرسمية، والعكس إذا هناك فائض في هذا الميزان[1].

[1]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي بين النظرية والسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 133،135.

## مطلب الثاني :الاختلال في ميزان المدفوعات

يحدث الاختلال نتيجة وجد فجوة بين مجموع المدفوعات و مجموع الإيرادات لدولة ما

### 1- مفاهيم حول الاختلال.

1- يقصد باختلال في ميزان المدفوعات حالتي العجز و الفائض و حينما يرتبط العجز ببعض التغيرات الإقتصادية قصيرة الأجل أي التي تحدث خلال سنة ما و قد لا تتكرر في السنة التالية أو فيما يليها من السنوات[1]

2- يقصد بالإختلال في ميزان المدفوعات هنا الاختلالالاقتصادي (العجز أو الفائض) الناتج عن الإختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة و المعاملات التلقائية المدينة[2].

3- يحقق ميزان المدفوعات "عجز أو فائضا " يكون في حالة اختلال و هذا الخلل في ميزان المدفوعات لابد من التخلص منه إلا أنه هذا الخلل قد يسبب مشكلة للدولة و يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لعلاج العجز فالفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا و لكن تبقى المشكلة الأساسية في هذا العجز و العجز في ميزان "قد يكون عجز مؤقت يكون عجز دائم يستلزم من الدولة اتخاذ إجراءات تصحيحية لعلاجه.[3]

4- يقصد بالاختلال بأنه حالتي الفائض و العجز[4] .

### 2 - أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات حتى يمكن طبيعة كل نوع منها و من ثم محاولة التعرف على أفضل الأساليب الملائمة لعلاجه و يمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أوجدتها و ذلك على النحو التالي:

1-**الإختلال العارض :** وهو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور و لا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى اختلال سلبي في ميزان التجاري ، فقد

---

[1]-إيمان عطية ناصف، **اقتصاد دولي**، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008 ، ص277.

[2]-السيد محمد أحمد السريتي محمد عزت محمد عزلان ، **التجارة الدولية و المؤسسات الدولية** ، دار التعليم الجامعي ، للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر، 2013،ص 105.

[3]-عبد الرحمان يسري أحمد ،**الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية (طع ، نشر ، توزيع) ، مصر ، 2011 ، ص 216.

[4]-محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 2001 ، ص 300.

يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في ميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعة

وعلى وجه العموم ، فإن الاختلال العارض ، سواء كان موجبا أو سالبا ، مصيره إلى الزوال بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى عاجلا أو آجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها، إذ أنه بطبيعته مؤقت و بزوال السبب الذي أوجده.

**2-الاختلال الموسمي :** يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاختيار عند النظر إلى ميزان المدفوعات ، فكل ما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده و العكس صحيح ، و يظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة ، ففي هذا اسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج ، أما في آخر العام ، فقد يتلاشى هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز، و مثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

**3-الاختلال الدوري :** تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج و الكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجر يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الإقتصادية ، و مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية ، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأنه هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج و التوظف في الدول المنتجة لهذه السلع مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن فترات الرواج و الكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول ، كما أنها لا تكون بنفس الدرجة، وكذلك بسبب اختلاف طبيعة الهياكل الإقتصادية ، فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل و الإئتمان ، و لذلك أثاره المختلفة على ميزان مدفوعات كل دولة على نحوها.

**4-الاختلال الإتجاهي أو طويل الأمد :**

-وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة ، خلال انتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو ، و ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة ، في حين

تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة ، أما السبب في زيادة الواردات ، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية و الوسطية التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس مال اللازم للنمو الإقتصادي .

ويفسر ذلك بنقص المدخرات المحلية عن حاجة الإستثمارات و لذا تلجأ الدولة إلى الإفتراض من الخارج لسد الفجوة بين الإدخار و الإستثمار و هذه مشكلة تواجه الآن معظم الدول النامية.

**5-الاختلال النقدي :**

من المعلوم أن مستوى أسعاره مختلف السلع و الخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة و هذا التفاوت في المستوى العام للأسعار و ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول و بمعنى آخر ، فهناك علاقة معينة بين تفسير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية و تغيير سعرها في الأسواق العالمية [1].

وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما ، بسبب إرتفاع الأسعار فيها بالنسبة لأسعار في الدول الأخرى ، و مع ذلك تصرف هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها (أي قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية) على ما هو عليه ، و هو الأمر الذي يترتب عليه عاجلا أو آجلا ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه تعبير "الاختلال النقدي" و ذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني و الأسعار السائدة.

فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة ، بسبب ارتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدول المنافسة و من شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات .

هذا العجز لا سبيل إلى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة (على نحو ما سنرى ميزان المدفوعات، و إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة الانكماشية مناسبة.

**6-الاختلال الهيكلي :**

هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض ، مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة و هو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

-تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر، مثل التحول من الفحم إلى البترول و من الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعة ... إلخ.

[1]- محمد يونس ، **الاقتصاديات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 264.

-تغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، وعرض الموارد الطبيعية بسبب البحث و التنقيب و الاكتشافات الجديدة.

-تغيير فنون الإنتاج ، فقد يؤدي التغيير في استخدام أحد أساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام أحد أو بعض عناصر الإنتاج أو إلى اختلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا محل عنصر أخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج و من ثم إلى زيادة إمكانيات التصدير .

-التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج ، و ذلك بسبب استماراتها الدولية ، و هو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستمارات.

-تحسين مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أ ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

و مثل هذا النوع من الاختلال (الاختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغير سعر الصرف و لا تغير سياسة الانفاق أو سياسة الأسعار ، مثل الاختلال النقدي أو الدوري ، و إنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تنخفض تكاليف الانتاج في الداخل ، و كذا الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي ، و تحديد شامل الحقوق الإنتاجية تدعيما بقدرة الدولة التنافسية ... و هكذا و بمعنى آخر ، فإن أساليب علاج هذا الاختلال يجب أ نتصرف إلى الأسباب الحقيقية التي أوجدته و ذلك بطبيعة الحال يتطلب الكثير :من الجهود التي تمتد لفترة طويلة[1].

## المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

قد يحدث أن تحل بالدولة أو بالخارج ظروف معينة من شأنها إحداث في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض . هذا الاختلال يتخذ صورا مختلفة بحسب مصدره و الأسباب التي ينشأ عنها والتي من أهمها و له أنواع:

-عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا و خارجيا، والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول كإكتشاف مواد أولية صناعة في الخارج تغني كليا أو جزئيا عن طلبه من المواد الأولية

[1]- محمد يونس ، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص265،267.

الطبيعية الوطنية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كليها معا ، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب و ما تسببه من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقا خارجية هامة لصادرات دول أخرى...الخ.

*عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها و أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي و عن طريق تدخل السياسات النقدية و المالية ، كتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار و الدخول فيها و بالتالي على حركة الصادرات منها و الواردات إليها، و أيضا التضخم والانكماش الذي يصيب دولة أخرى و تنقل آثارها عن طريق منها عن التجارة الخارجية من بلد لآخر، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخل.[1]

*إقدام الدولة المختلفة على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيا ، و تمويلها قروض طويلة الأجل معقودة مقدما، و هنا يختلف الحال حسب التعريف الذي نتبناه للاختلاف في ميزان المدفوعات و عموما يتأثر طابع ميزان المدفوعات للدولة ، و بصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل ، بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي المختلفة و انتقاله من مرحلة اقتصاد مختلف إلى مرحلة اقتصاد متقدم ، و هكذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان المدفوعات للدولة.

*سعد العرف الأجنبي و الذي يربط بين مستويات الائتمان القومية في الدولة المختلفة ، فإذا كان سعر العرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الائتمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات و عكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الائتمان السائدة في الداخل في علاقاتها بالائتمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

* لتغير في ظروف كل من العرض و الطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد القومي و توزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة و بالتالي على هيكل تجارتها الخارجية ، مثال ذلك تحول الطلب من التراث الطبيعي إلى التراث الصناعي تحولا أصحاب تجارة شيلي بعجز شديد ، كذلك ظهور البترول في

[1]-زينب عوض الله ، **اقتصاد دولي** مرجع سبق ذكره ، ص:108

عدد في الدول العربية الأمر الذي مكن لها تحقيق فائض في ميزانها الخارجي ، أو تدهور مركز الدولة من حيث إنتاجية تغالي في رفع الأجور أو على العكس ازدياد تلك القدرة نتيجة انخفاض في النفقات يعتمد على سوق مرن للقوى العاملة و لمواجهة تلك الاختلالات الهيكلية قد يتطلب الأمر إعادة توزيع موارد الدولة و نقلها في الفروع الكاسدة إلى فروع جديدة أو سياستها الإجتماعية كل بحسب نوع الاختلال الهيكلي ذاته[1]

-هناك أسباب عديدة في ميزان المدفوعات و هي كما يلي :

1- **تقييم سعر صرف العملة :** توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف ففي حالة تقييم سعر الصرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار والخدمات من وجهة نظر الدول الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على تلك السلع و الخدمات و حدوث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لإنخفاض الصادرات و إرتفاع الواردات ، و يؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى الاختلال في ميزان المدفوعات و هو المسؤول الأول عن إختلال نظام المدفوعات، ولذلك فإن تخفيض التضخم الداخلي يؤدي إلى تحسين نظام المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات نتيجة انخفاض الدخل وانخفاض الطلب وتحسين نظام المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات نتيجة لانخفاض الدخول.

2- **أسباب هيكلية :** وهي التي تتعلق بهيكل الإنتاج المحلي ومن ثم هيكل صادرات وواردات البلد فالدول النامية عادة تتميز اقتصادياتها ومن ثم صادراتها بالتركيز السلمي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير وإرتفاع درجة الإنكشاف الخارجي D=(x-m)y ما يؤدي إلى تأثرها بحالة الأسواق العالمية.

3-**أسباب دورية :** وهي الأسباب التي تأتي نتيجة حدوث التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة و تسمى بالدورات التجارية مثل حالة الرخاء أو الركود التي تحصل.

**الظروف الطارئة:**كما هي الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفياضانات و الجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي إلى التأثر على الصادرات و بالتالي الحصول على النقد الأجنبي و بسبب تغير أذواق المستهلكين و الاختراعات العلمية أو الحروب.

**-طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:**إن وجود إختلال في الميزان بعد مؤشر إقتصاديا خطيرا على الإقتصاد القومي للبلد محل البحث كونه يعكس مركز البلد في المعاملات الإقتصادية الدولية ، و تحليل

[1]-زينب حسين عوض الله ،**اقتصاد دولي** ، مرجع سابق ذكره ، ص 109.

هذا الاختلال ومعالجته بطرق معددة من خلال إتباع سياسات نقدية و مالية متنوعة تتلائم مع تحليل أسباب الاختلال وفيما يلي طرق المعالجة المتبعة في هذا الشأن :

**-المعالجة عن طريق آلية السوق:** وهذه الطريقة لا ثلاثة أشكال ترتبط بتطور النظريات الإقتصادية الرأسمالية التي نعالج الاختلال وفقا لمنظورها و هي :

**المعالجة عن طريق آلية الأسعار:** لقد ارتبطت هذه النظرية بالفترة التي اتسم بها النظام النقدي الدولي بقاعدة الذهب لذلك يتطلب تطبيق هذه النظرية توفر ثلاثة شروط :

-ثبات أسعار صرف العملات لأن عرض النقد يتكون من ذهب عملة مغطاة بالذهب .

-الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج[1] .

**-مرونة الأسعار و الأجور.**

**-المعالجة عن طريق الدخل:** جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه "كينزوالي" الذي يهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي و بالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات و أهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل .

**-المعالج عن طريق المرونات:** و هي إستخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا إجراء تخفيض في قيمة العملة الذي سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات و التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ) أو من ثم التأثير على ميزان المدفوعات....

فإذا كانت بنود ميزان المعاملات الرسمية الدائنة أكبر من البنود المدنية فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض في حالة العجز أو التوازن ، و من ثم ففي ظل ميزان المعاملات الرسمية يعتبر كل من ميزان رأس المال قصيرة الأجل الرسمي والإحتياطي الرسمي والذهب النقد هي بمثابة بنود الموازنة و ليست بنود مستقلة ، و يتم استخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

- وجود عجز في هذا الميزان يعني تحديدا أن البلد ميدان (جهات أجنبية) رسمية، والعكس إذا كان هناك فائض بهذا الميزان.

---

دريد كامل آل شيب، **مالية دولية** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص84،87

## المبحث الثالث: آليات و سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

-تقضي تسوية المعاملات و المدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية و مقياسا للقيمة ، فاقتناء سلعة معينة بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تسديد الوحدات الإقتصادية .

**المطلب الأول : مفهوم التسوية ووسائل الدفع الخارجي :**

يترتب عن وجود علاقات إقتصادية بين دول العالم التزامات مالية يجب تسويتها ، و يأتي الجزء الأغلب من مصادر هذه المدفوعات عن قيام التجارة الخارجية .

**1-مفهوم التسوية**

**1-مفهوم التسوية** : "هو المبدأ الأساسي في إجراء هذه المدفوعات يقوم في الوقت الحالي على تسوية الأعظم منها عن طريق استخدام حقوق الدولة قيل الخارج في تسوية ديونها للخارج ، أو بعبارة أخرى عن طريق استخدام الكمبيالات و الحوالات و الاعتمادات المصرفية و عن طريق إستعمال الصرف الأجنبي[1]

2- يقصد به العملية التي يزول بمقتضاها الاختلال في ميزان المدفوعات حالة حدوثه و عند دراسة مشكلة التسوية في ميزان المدفوعات ، فإن الأمر يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين هما :

-الإطار النظري المتعلق بمجموعة القوى أو الآليات التي تسمح بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ويطلق على هذا الإطار النظري اصطلاح نظرية التسوية و هي النظرية التي تبحث في كيفية إعادة التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بعد أن شهد اختلال بالعجز أو الفائض .

-مرحلة اختيار و تصميم السياسات الملائمة لميزان المدفوعات لإعادة التوازن الاقتصادي الذي اختل مرة أخرى في هذا الخصوص جرت العادة في هذه المرحلة على التفرقة بين الوجهين التاليين لعملية اختيار وتصميم السياسات[2]

**2- وسائل الدفع الخارجية**

يسوى الشطر الأعظم من المدفوعات الخارجية عن طريق استعمال الصرف الأجنبي، تقوم الحوالات المصرفية والكمبيالات والإعتمادات التجارية بدورها الأساسي كوسيط عالمي للمبادلة أو كأداة للوفاء بالمدفوعات الدولية .

---

[1]- عادل احمد حشيش ، واخرون ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1998، ص:120.

[2]- مالك حداد ، **دور السياسات المالية و النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة تيارت ، ص54.

1- **الحوالات المصرفية:** ترتبط البنوك التجارية في مختلف أنحاء العالم بعلاقات مالية متبادلة مع المؤسسات المماثلة في الخارج فما يتوفر لبنوك المحلية الهامة مراسلون (أي وكلاء) في معظم البلاد الأجنبية فحسب، ولكن قد تنشئ البنوك فروعا لها في بعض البلدان الأجنبية أيضا وتحتفظ البنوك لدى مراسليها بحسابات جارية تتجمع فيها أرصدتها من حصيلة ما تشتريه من عملائها من حقوق أجنبية وتحصل قيمتها و إضافة مبالغها إلى الحساب الدائن و تستعمل البنوك هذه الأرصدة الدائنة الموزعة بحساباتها بمختلف أنحاء العالم في سد حاجات عملائها إلى الصرف الأجنبي ، وذلك عن طريق بيع الحوالات المصرفية للطالين.

2- **الكمبيالات التجارية:** إن الكمبيالات التجارية (أي الكمبيالات التي يكون المسحوب عليه فيها شخصا طبيعيا أو معنويا خلاف البنوك) هي أقدم وسائل تمويل حركات السلع بين مختلف البلدان ، و الكمبيالة بكل بساطة عبارة عن أمر يصدره شخص معين يعرف بالساحب إلى شخص آخر يعرف بالمسحوب عليه يأمره بدفع مبلغ معين لإذن شخص ثالث أسمه المستفيد أو لحامله.

3- **الإعتمادات المصرفية :** إذا أصبح يتم ذلك التمويل اليوم عن طريق فتح المستوردين للإعتمادات لصالح المصدرين لدى البنوك التجارية أو المؤسسات المتخصصة في هذه العمليات و يرجع ذلك إلى ما يصطدم به المتعاملون بالكمبيالات التجارية من صعوبات فقد يجد البائع صعوبة في بيع الكمبيالة مقابل جعل (عمولة) مناسبة، لاسيما إذا كانت مسحوبة على عميل غير معروف، كما قد لا يتفق اشتراط الدفع قبل تسلم المستندات مع ظروف المشتري، و خاصة إذا كان يعتمد على تسويق البضاعة أو الاقتراض عليها في الوفاء بثمنها[1].

-و هكذا يجد المشتري أنمن مصلحته اللجوء إلى البنوك الذي يتعامل معه طالبا منه فتح اعتمد لحسابه بالمبلغ المطلوب، مقابل تقديم ضمانات كافية و دفع العمولة المتفق عليها.

هناك وسائل أخرى لدفع الخارجية نذكر منها:

1- **الدفع المقدم :** أحد وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الدولية حيث يقوم المستورد بتحويل قيمة البضائع أو الخدمة للمصدر و ذلك قبل قيامه بحن البضائع أو تنفيذ الخدمات المتعاقد عليها.

2- **الحساب المفتوح :** أحد وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الدولية ، حيث يقوم المستورد باستلام البضائع و المستندات الخاصة بها قبل تحويل قيمة تلك البضائع إلى المصدر .

[1]-عادل احمد حشيش ، **علاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر 1993، ص ص 137-138.

3- **التحصلات :** في حين ينحصر دور البنوك في وسائل الدفع المقدم و الحساب المفتوح في تحويل قيمة البضائع و اعتماد المستندات المقدمة من المستورد ، تجد تنامي دور البنوك في التحصيل كأحد الوسائل المستخدمة في تسوية عمليات التجارة الدولية.

وهناك ثلاثة أنواع متعارف عليها من التحصلات و التي سوف يتم تناولها

**أولا:** التحصيلات المستندة، أحد الوسائل المستخدمة في تسوية عمليات التجارة الدولية، و التي يقوم بموجبها المصدر.

**ثانيا :** التحصيلات المباشرة: أحد الوسائل المستخدمة في تسوية عمليات التجارة الدولية و التي يقوم بموجبها المصدر .

**التنظيفة :** أحد الوسائل المستخدمة في تسوية عمليات التجارة الدولية، والتي بموجبها المصدر بشحن البضائع أو أداء الخدمات للمستورد و إرسال المستندات للمستورد مباشرة وبعد ذلك يقوم المصدر بتقديم الكمبيالة الخاصة بتلك البضائع أو الخدمات فقط إلى بنكه و ذلك بعرض تسوية هذه العملية عن طريق البنك.[1]

4- **الاعتماد ألمستندي:** هو تعهد خطي يصدر عن البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب عميله (المستورد) ، يتعهد بموجبه بدفع أو قبول سندات مسحوبات أو كمبيالات مسحوبة من المستفيد[2]

**أنواع الاعتماد ألمستندي :** يمكن تقسيم الاعتماد المسندية وفقا للشروط التي يتضمنها إلى عدد من الأشكال من بينها :

1- **اعتماد التصدير:** هو الاعتماد الذي بفتحه المستورد الأجنبي لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية.

2- **اعتماد الاستيراد:** هو الاعتماد الذي تفتحه البنوك كطلب متعامليها من أجل الاستيراد من دولة أخرى

[1]- باسم محمود نور الدين ، **الاعتمادات المستندية بين النظرية و التطبيق** ، اتحاد المصارف العربية ، مصر ، 2009، ص ص، 11-15.

[2]- جمال يوسف عبد النبي، **الاعتماد المستندي** ، دار المطبوعات و النشر ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2001، ص17.

**5- الصرف الأجنبي:**

1-**قوة سوق الصرف الأجنبي:** هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.

**2-قوة الطلب على الصرف الأجنبي :** فإن الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ عن جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، ومن هنا يمكن حصر مصادر الطلب الكلي على الصرف الأجنبي على الوجه التالي :

- واردات السلع أو الواردات المنظورة.
- واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد للخارج.
- صادرات رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل .
- واردات الذهب للأغراض النقدية.

1- قوى عرض الصرف الأجنبي : و هي كافة البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات:

- الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة .
- الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد للداخل.
- واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل و طويلة الأجل .
- صادرات الذهب للأغراض النقدية.

أنواع سوق الصرف الأجنبي:

**-أسواق الصرف الحاضرة:** و هي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة.

**-أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية:** و هي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة، و هي التي يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقا لسعر الصرف الآجل

على أن يؤجل إتمام التسليم و التسلم إلى حين حلول الفترة المنفق عليها[1]

**-تعريف سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية[2]

1- **وظيفة قياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العلمية و الأسعار المحلية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف في تطوير الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية.

2- **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات ، يؤدي سعر الصف إلى تعطيل فروع الصناعة يمكن توفيرها عن طريق الإستيرادات[3]

## المطلب الثاني: آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية

لقد توالت النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة تبين دور المتغيرات الاقتصادية في السوق في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد اعتمدت كل النظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي ، وأهمها النظرية الكلاسيكية و اعتمادها على تغيرات الأسعار ، ثم النظرية الكينيزية التي تعتمد على تغيرات الدخل الوطني ، وأخيرا التفت الاقتصاديون إلى التدفقات المالية كعنصر هام في إعادة التوازن الخارجي و سوق تستعرض كل نظرية بنوع من التفصيل.

### 1-النظرية الكلاسيكية

-ترتكز آلية إعادة التوازن المقدمة من طرف النظرية الكلاسيكية من التغيرات في الأسعار، لأن هذه الأخيرة ترتفع في حالة الفائض الخارجي، وتنخفض نتيجة عجز خارجي ، ظهرت هذه النظرية في التوازن بعد إصدار كتاب كل من هيوم و ريكاردو، حيث ترى أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات و التغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار، و التي من شأنها إعادة التوازن، لكن النظرية تفترض توفر ظروف أو شروط من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها ، وهي:

- مرونة الطلب و العرض على الصادرات و الواردات.

---

[1]- سامي عفيفي حازم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:25.

[2]-عبد الرحمن يسرى وايمان محي زكي ، **الاقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007، ص:251. 38

[3]-قطاف حيزية ، **العوامل المحددة لاختيار انظمة سعر الصرف في الدول النامية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تلمسان ، 2005-2006، ص13.

- حرية انتقال عناصر الإنتاج.

- وجوب كون السوق في موقع تنافسي.

- عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

ففي ظل قاعدة الذهب النقدي ، وفي الدولة التي تعاني من عجز خارجي ، يكون هناك خروج لوحدات معدنية أي الذهب ، وذلك لمقابلة التزاماتها الخارجية مما يؤدي إلى إنخاض الكتلة النقدية و بالتالي انخفاض مستوى الأسعار الداخلية ، هذه العلاقة أكدتها النظرية الكمية مما يجعل السلع الموجهة للتصدير رخيصة نسبيا، وزيادة الطلب الأجنبي على صادراتها[1].

أما في حادة الدولة التي تعاني فائضا، فإن الحركة تكون في الاتجاه المعاكس، حيث يؤدي دخول الذهب إليها زيادة في الكتلة النقدية ، وبالتالي ارتفاع في الأسعار الداخلية تصبح معه الصادرات مرتفعة الثمن نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى ، مما يؤدي لانخفاض حجمها ، و بالتالي ، تضييق الفارق الموجود بين الصادرات و الواردات....

والكثير يرى أن هذه النظرية صالحة فقط في قاعدة الهبة ، و لكن الأمر مجرد توافق ظهور هذه النظرية مع العمل في هذا النظام ، ففي حالة تغير أسعار الصرف للعملة الوطنية ، و انخفاضها نتيجة العجز في ميزان المدفوعات ، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية ، و زيادة الطلب عليها ، و بالتالي إعادة التوازن أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في حالة الفائض يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية و انخفاض الطلب عليها .

وتجدر الإشارة في الأخير أنه حتى أسعار الفائدة لها دور أو تأثير في إعادة التوازن الخارجي ، فإذا حدث عجز خارجي سيؤدي إلى تدهور سيولة القطاع البنكي الذي يقوم برفع أسعار الفائدة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية و تدعيم الجانب الدائن ، و بالعكس في حالة دولة الفائض التي يتميز قطاعها البنكي في سيولة كبيرة تدفعه إلى خفض أسعار الفائدة مما يؤدي لهروب رؤوس الأموال للخارج بحثا عن أسعار أعلى مما يؤدي لزيادة قيمة المدين في ميزان المدفوعات[2].

[1]- زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الدولية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ص110.

[2]- المرجع نفسه ، ص110.

**2-النظرية الكينيزية**

أنطلق كينز في شرحه لآلية إعادة التوازن الخارجي من المتغيرات الحاصلة في الدخل النقدي ، و الناتجة عن الرصيد المعاملات الخارجية ولكن قبل التطرق لهذه الآلية تجدر الإشارة لبعض المفاهيم و من بينها الإنفاق النقدي لأنه مرتبط بالدخل و يعتبران وجهان لعملة واحدة ، أحدهما يمثل الدفع و الآخر القبض و يتأثران بالاختلال الخارجي ،كما أن الإنفاق لمجموعة يولد الدخل لمجموعة أخرى ، و لهذا أوجب تبيان عناصر الإنفاق المختلفة:

1- الإنفاق على الإستهلاك الخاص : يمثل القسم الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات المنتجة خلال الفترة ، و هو يمثل ما يستهلك لتلبية الحاجات اليومية للأفراد.

2- الإنفاق الوطني على الاستثمار الخاص :و هو ما تنفقه المشروعات الخاصة من أجل زيادة رأسمالها لها خاص (المصانع ، آلات ، مخزون...)

3- الإنفاق الأجنبي : بما أن الاقتصاديات الدولية هي اقتصاديات منفتحة من الخارج فبالإضافة إي العناصر السابقة ، يضاف لها كل ما ينقصه الأجانب مقابل حصولهم على صادرات الدولة من سلع و الخدمات المنتجة محليا خلال فترة جارية و بالتالي يعتبر عنصر خارجي الإنفاق ، لكن بمقابله إنفاق محلي عن لسلع الأجنبية في مقابل الواردات، و بالتالي يكون الأثر الحقيقي للإنفاق الأجنبي في الداخل على مستوى الدخل الوطني بالفرق بينه و بين الإنفاق الوطني في الخارج، و يطلق عليه اصطلاحه صافي الحسابات الخارجية أو صافي ميزان المدفوعات، وهو العنصر الرابع ،و قد يكون سالبا أو موجبا.

ويجب أن نعرف أيضا أن الظرية تقوم على أن حجم الصادرات والواردات يتوقف على تغيرات في الدخل، حيث التغيرات في الدخل القومي تؤدي إي تغيرات في حجم و قيمة الواردات فيزيد حجمها بزيادة الدخل، و ينخفض بانخفاضها[1].

أما الصادرات، فكما زاد دخل المواطن الأجنبي ،كلما زاد طلبه على صادرات البلد المحلي أي زاد إنفاقه، و هذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى تغيرات في حجم الدخل الوطني بنسبة أكبر من زيادة الصادرات.

كما أن كينز انطلق في تفسير العملية من خلال آلية المضاعف مع اقتراض:

- استقرار الأسعار.

[1]- محمد زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص ص122-123.

- التمويل الآلي للمعاملات الجارية.

- أن التغيرات التي تحدث في الدخل نتيجة لتغيرات في صافي الحسابات الخارجية فقط ، أي بقاء عناصر الإنفاق الأخرى مستقرة ،حتى لا تلغي أثر الاختلال في ميزان المدفوعات على الإنفاق الأخرى مستقرة في النقدي ، و بالتالي يمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية :

1- **الميل الحدي للاستيراد** : وهو نسبة ما قدر يخصصه الأفراد من زيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد ، وهو يعرف بالمعادلة التالية :

M: الميل الحدي للاستيراد.

Dm:التغير في الاستيراد.

Dy:التغير في الدخل.

- أي هو النسبة بين التغير الحصول في الاستيراد نتيجة التغير في الدخل، فتقول مثلا أن الأفراد يخصصون 30% من الزيادة في دخولهم نحو الإتفاق على الواردات إذا كان :

| T | T1 | T2 |
|---|---|---|
| M | 3000 | 4500 |
| Y | 15000 | 20000 |

2- الميل الحدي للإستهلاك : و هو نسبة ما يخصصه الأفراد من زيادة الحاصلة في دخولهم للإستهلاك الخاص على الوطنية ، و هو يعرف بالمعادلة :

أي نسبة التغير في الإستهلاك (dc) نتيجة التغير في الدخل

3- مضاعف التجارة الخارجية : هو المعامل العددي الذي يدل على عدد مرات تضاعف الدخل نتيجة زيادة أ نقصان نمو الصادرات ، و يساوي نسبة التغير الكلي في الدخل الوطني مع التغير الأصلي للإنفاق الأجنبي :

- و لأن الميل الحدي للادخار الميل الحدي للإستهلاك = $k = \frac{1}{1-e+m}1$

- و هو شرط التوازن في اقتصاد مغلق

و هو يعني s+e1= حيث sهي الميل الحدي للادخار، أي أن s=1-e ، و بالتعويض في المعادلة (1) نجد k$k\frac{1}{s+m}$:

و يتضح تأثير المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في نمو الصادرات في زيادة الإنتاج في البلد المصدر، وزيادة التشغيل مع استعمال عناصر الإنتاج ،بالتالي زيادة الإنفاق والحصول على دخول إضافة ،وذلك من خلال مفهوم مضاعف التجارة الخارجية ، ويتضح من خلال المعادلة :

Dy=k.dE……..2

حيثDy هو التغير الصادرات[1]

ومنه المعادلة(2)،نبدأ من شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح.

y+ m=C+I+E……..3

y-c-I=E-m

تصبح المعادلة (2): y-c=sحيث

معادلة التوازن الخارجي

S+I=E-M……4

S+M=I+E dE/dy + dM/dy = dI/dy +dE/do

dI/dy +dE/dy= S+m فإنS=dS/dyوm=dm/dy

dy= 1/s+m.(dI+dE).

ومما سبق إن فرضنا أن عناصر إلا نفاق الأخرى ثابتة أي dy=0 ، أي التغير في الاستثمارات منعدم ،ومنه تصبح المعادلة السابقة dy=1/S+m

Dy=k.dE……6

ومنه المعادلة (6)هي نفسها المعادلة (2)التي تعني أن يتغير في الصادرات بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى زيادة أو نقصان الدخل بk مرة عن الصادرات مع العلم أن أدنى حد للمضاعف هي اقترابه من الوحدة.....(4).

## المطلب الثالث: سياسات التسوية للاختلال الخارجي

[1]-محمد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 292.

في مجال رسم وإعداد السياسات الملائمة لتكييف ميزان المدفوعات جرت العادة على التفرقة بين المناهج، أو السياسات في تسوية الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات.

**1-أسلوب المرونات:**

**تعريف أسلوب المرونات:** "وهو ذلك المنهج الذي يركز على دور سياسة سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل عند الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات[1] "، ويتميز عند النموذج بخصائص معينة وهي[2]:

-يعتمد هذا النموذج على طريقة تحويل الأنفاق بسبب تغيرات سعر الصرف، إما من السلع المحلية إلى الأنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات.

**-الركائز الأساسية لمقارنة المرونة:** إن نقطة انطلاق هذا النموذج هي فكرة التوازن الأولي للميزان التجاري، ومن ثم الميزان المدفوعات وحتى يعمل هذا النموذج نفترض ما يلي:

M: قيمة الواردات.

Dm: التغير في الواردات.

X : قيمة الصادرات.

Dx : التغير في الصادرات.

Em : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، أي قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير لو ن الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات تتمتع بدرجة عالية من المرونة.

Ex :مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، أي التغير الحاصل في قيمة الصادرات نتيجة تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة صغيرة دل على أن الصادرات تمتع بدرجة قليلة من المرونة

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ذكره ص 132.

[2]- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم النشر.أطروحة دوكتوراه، ص61.

بالنسبة لسعر المصرف، وإذا اعتبرنا الصادرات والواردات في شكل دوال فإن مرونتها تكتب على الشكل التالي:

Em = dm/ dp.p/m….(1) .

Ex= dx/ dp.p/x…..(2)

وبالتالي فإن الرصيد التجاري يأخذ الشكل الموالي، وهذا في حالة ما إذا أخذنا m مقيمة بالعملة الوطنية تساوي mpحيث p: سعر الصرف.

B = x-mp….(3)

ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف p عند الميزان التجاري b نجري التغيير رياضيا اشتقاق bبالنسبة لسعر الصرف على النحو التالي:

Db/dp=dx/dp-[dm/dp.p+m]

Db/dp=dx/dp-[m+dm/dp.p]…(4)

بإخراج mكعامل مشترك ينتج :

Db/dp=m[dx/dp.1/m-[1+dm/dp-p/m]

أو (5)……db/dp=m[dx/dp.1/m.p/p-[1+dm/dp-p/m]

لكن انطلقنا من ميزان متوازن أي:x-mp=0 هذا يعني أن x=mp كذلك يمكن كتابة كمايلي:

Db/dp=m[dx/dp.p/x-[1+dm/dp.p/m]

Db/dp=m[dx/dp.1/p.p/p-[1+dm/op-p/m]

وبما أن الميزان متوازن أي x-mp=o أوx=mp ومنه يمكن كتابة المعادلة (6) كمايلي:

Db/dp=m[dx/dp.p/x.[1+dm/dp.p/m]]

بتعويض (2) و(4) في معادلة (6) نجد:

Db/dp=[m[ex-(1-ex)=m(ex+em-1….(7)

تعني المعادلة أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار التالي:

[ m(ex+em-1)].....(8)

ويعني أنه لكي يحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون ex+em/1 وشرط مارشال ليبرتز:أما إذا كان ex+em<1 فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.[1]

-إذن حالة الوحدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان هي الصفية الأولى، أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد وهو الشرط الأساسي لمارشال ليبرتز وهو الشرط الذي يحدد كيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على أثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز الفائض وفي حالة العجز تنتهج الدولة سياسة تخفيض قيمة[2] .

عملتها في حين تتبع سياسة رع قيمة العملة في حالة وجود فائض في هذا الميزان ، فأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري بلا قيد طبقا لهذه الصياغة مارشال لبرتز على قيمة مرونة الطلب على الصادرات والطلب الوطن على الواردات، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى علاج في الميزان التجاري، وإلى تلاشي الفائض في هذا الميزان في حالة رفع قيمة العملة.

**2-أسلوب الاستيعاب:**

**مفهوم الاستيعاب:** " هو الذي يعتبر تحليل اقتصاديا للسياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بميزان المعاملات الجارية ويسلط هذا المنهج الضوء على دور السياسة المطالبة في التأثير على المتغيرات الكلية التي تتضمنها معادلة الدخل القومي المعروفة في التحليل الكينزي" [3]

يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ:

1-ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغير الأنفاق ومفادها تغير المستوى العام للاتفاق الوطني عن طريق السياسة المالية.

2-يتجاهل السوق النقدي وسوق رأس المال ويهتم فقط بسوق السلع.

3-يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وينطلق هذا المنهج من قواعد كينزية في معادلة الدخل الوطني التالية:

$$y=c+i+g+x-m.....(1)$$

[1]- محمد راتول ، **سياست التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الهيكلي ، التجربة الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه ، ججامعة الجزائر ، ص61

[2]- محمد راتول، نفس المرجع سابق، ص62.

[3]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ص 132.

Y:الدخل، c : الاتفاق إلى الاستغلال الخاص، i: الإنفاق الاستثماري الصافي، g: الإنفاق الحكومي، x: الصادرات، m: الواردات.

ويفرق ألكسندر كل من الاستيعاب المحلي والكلي.

وللوصول إلى مضمون الاستيعاب المحلي فإنه يتم إعادة صياغة المعادلة رقم (1) لنأخذ الشكل التالي حيث يشير الرمز (L) إلى الصيغة المحلية:

$$Y=cl+il+gl+x....(2)$$

كما تشير المعادلة إلى أن الدخل الوطني يتكون من الاستيعاب المحلي وقيمة الصادرات .

-الاستيعاب المحلي يتكون من السلع المنتجة والمستوخبة محليا والتي تساوي:

$$Dl=cl+il+gl....(3)$$

قيمة الصادرات(x):

لما نعوض (3) في (2) يصبح: $y=dl+x$

أما الاستيعاب الكلي (d) فإن يتكون من: الاستيعاب المحلي (dl) وقيمة الواردات m وبذلك نحصل على المعادلة:

$$d=dl+m...(5)$$

$$Dl=d-m...(6)$$

وبالتعويض عن dl في المعادلة رقم (6) ينتج: $y=d+x-m$

$$y-d=x-m.....(8)$$

وتشمل المعادلة (8)المعادلة الرئيسية لمنهج الاستيعاب قبل قام ألكسندر بتبسيط المعادلة رقم (8) لتأخذ الصورة التالية: $b=y-d....(9)$

إذن المعادلة (9) تعني أن الرصيد الميزان التجاري سيرى الفرق بين الدخل الوطني (y) والاستيعاب الكلي (d) ونميز ثلاث حالات:

إذا كان الدخل الوطني > الاستيعاب الكلي في هذه الحالة الميزان التجاري في حالة فائض أي أن $b>0$

إذا كان الدخل الوطني =الاستيعاب الكلي في هذه الحالة الميزان التجاري في حالة توازن أي $b=0$

إذا كان الدخل الوطني < الاستيعاب الكلي في هذه الحالة الميزان التجاري في حالة عجز b<0

-ويظهر في هذه الحالات الثلاث أن الاختلال الميزان التجاري ينشأ بسبب الاختلال في الدخل الوطني و الاستيعاب الكلي، وعليه فإن تصحيح هذا الاختلال يتطلب إعادة المساواة بين الدخل والاستيعاب ويتم ذلك من خلال العمل على تسوية مستويات الإنفاق الوطني الكلي، إما بالزيادة الإنفاق أو بتقليل الإنفاق في حالة وجود عجز، وهذا ما يعبر عنه بالسياسة المالية[1].

**3-أسلوب النقدي:**

**مفهوم أسلوب النقدي:**"وهو المنهج الذي يركز على رصيد ميزان المدفوعات في مجموعة وليس عن أجزاء منه كما هو الحال في منهج المرونات الذي يركز عليه رصيد الميزان التجاري، ومنهج الاستيعاب على رصيد الميزان التجاري على رصيد ميزان المعاملات الجارية، وينظر هذا المنهج الجديد إلى اختلال ميزان المدفوعات على أنه نوع من الاضطراب المرتبط بالاحتلال في السوق النقدي"[2]

-ويرتكز هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ منها مايلي:

- إن ميزان المدفوعات يعكس رصيد التيارات النقدية المتبادلة، أي التيارات النقدية الداخلية والخارجية فهو بذلك ظاهرة نقدية وأن نقود في النهاية من رصيد وسمي تيارا.

-يهمل هذا الأسلوب كل عناصر الميزان، كالحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل وهو يركز فقط على التغيرات الاحتياطات النقدية الأجنبية.

-كما يعتمد هذا الأسلوب عدة مجموعة من الفرضيات هي:

-ميزان المدفوعات المعالج، خاص بالاقتصاد الوطني صغير نسبيا،متفتحا على الاقتصاد .

-سيادة نظام الصرف الثابت، الاستيعاب، أكثر التغيرات سعر الصرف على تسوية ميزان المدفوعات.

-نمو الاقتصاد الوطني بصفة مطردة مع مرور الزمن ومع ثبات أسعار الفائدة وأسعار السلع بحيث أن معدل نمو الطلب على النقود يتكافأ مع مجدل النمو الاقتصادي لهذا الدول.

[1]-زيتوني هوارية ، اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة تيارت ، 2011. ص122

[2]-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ذكره ص132.

-إن رصيد الميزان الذي ينعكس في التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يبادل رصيد الميزان أي أن : sb=rmin+bc

حيث sb : رصيد الميزان المدفوعات.

Rmin: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

B: ميزان التجاري.

Bc: ميزان رأس المال طويل الأجل.

-أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يرتبط بشكل دالي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود : Rmin=f (dm-om)

حيث dm: حجم الطلب على النقود . om :حجم عرض النقود.

-ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الكميات المطلوبة من النقود ومن جهة أخرى فإن حجم الطلب على النقود يتوقف على مجموعة من العوامل هي الدخل، المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة: dm =( y,p,i) f

Y: الدخل، p: المستوى العام للأسعار، i:سعر الفائدة.

-بينما عرض النقود يتوقف على مضاعف خلق ودائع والائتمان المحلي وما في الاحتياطات النقدية الدولية أي om=mp (cl+rmin)

حيث mp: مضاعف خلق الودائع ، cl: الائتمان المحلي،Rmin : صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

-ويتشكل الائتمان المحلي والصافي الاحتياطات النقدية الدولية القاعدة النقدية للبلد أي :

Bm=cl+rmin

ومن ذلك فإن المعادلة: om=mp (cl+rmin) تدل على أن الكتلة النقدية المعروضة تساوي إلى مضاعف خلق الودائع مضروبا في القاعدة النقدية مشكلة أساسا من الائتمان المحلي وهو تحت تسير السلطة النقدية ممثلة في البنك يمكن تقليصه أو زيادة فيه من خلال أدوات السياسة النقدية، وصافي الاحتياطات النقدية الدولية[1].

[1]- مالك خالد، نفس مرجع سابق ذكره، ص 65.

-أن رصيد الميزان يتكافأ مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وبما أن احتياطات النقدية هي دالة في الطلب على النقود وعرضها، فذلك يمكن القول أن رصيد الميزان يتوقف أيضا على عرض وطلب النقود.

-إذا كان dm<om أي وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أن يكون التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية سالبا وتكون نتيجة ذلك أن يصبح رصيد الميزان المدفوعات سالبا .

-في حالة العجز يكون لزاما على البنك تقليص من حجم النقود المعروضة إلى درجة التي ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل الطلب عليها، ونتيجة لذلك هي أن تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأشخاص أقل من المستوى المرغوب الاحتفاظ بها، ويؤدي هذا الاختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأشخاص يلجئون إلى سحب ما يمكن أن يكون لديهم من أرصدة نقدية بالخارج إضافة إلى قيامهم ببيع السلع والخدمات المحلية والأصول المالية من الخارج والنتيجة النمائية هي زيادة الصادرات من السلع والخدمات وتنخفض واردات السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى تسوية العجز.

- أما في حالة الفائض فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى الأغلى، مما كان يجب أن يكون وأمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة في أرصدتهم النقدية على شراء السلع والخدمات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى نقصان الزيادة في الكتلة النقدية المعروضة في السوق وتكون نتيجة ذلك هي زيادة الواردات واتجاه الميزان نحو التسوية[1].

[1]- مالك خالد ، نفس مرجع سابق ذكره ص68.

**خلاصة الفصل**

يعتبر ميزان المدفوعات قائمة مجمعة لجميع المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع الدول الأخرى وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ، تسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي التي تتم بين مواطنين بلد معين وغيرهم من الأجانب ،تدخل في سجل واحد منظمي ومبوب حسب أنواع النشاطات المختلفة ومنها ومن قام بها يطلق عليها ميزان المدفوعات.

لتحسين حالة الميزان المدفوعات التجاري خاصة وميزان المدفوعات عامة تبنة الجزائر عدة إصلاحات جوهرية تحرير القطاع التجاري وذلك عن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق وتحليل انعكاس الانفتاح التجاري ،بها على هيكل ميزان المدفوعات الجزائري وتطوير إنتاجها وزيادة كفاءتها بدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي.

فالانفتاح لم يعد يطرح كاختبار بديل بالسنة للجزائر بل كمعطي يجب تبنى إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

# الفصل الثالث

**دراسة حالة الجزائر**

**تمهيد**

عرف الاقتصاد العالمي انفتاحا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة خصوصا مع اتجاه الدول نحو تبين 77حدة من هذه الدول الى تغيير موقفيها بعد أن رأت حتمية التعامل مع أليات السوق والعمل على تحرير التجارة الخارجية وتنمية مواردها الاقتصادية خارج قطاع المحروقات بتشجيع قطاع الصادرات والتنويع فيها ورسم خطى واضحة تدعوا الى الرفع من مستويات الاقتصاد الوطني وحماتيه من الركود ومطابقة أنظمته الاقتصادية لكي تكون في انسجام والقواعد الدولية وتحقيق أرصدة ايجابية في ميزان المدفوعات الذي يعبر بصورة واضحة عن قدرات الدولة الجزائرية في تحقيق المنافسة والتبادل الدولي.

سنتناول في الفصل الثلاث مباحث مقسمة كالتالي :

**المبحث الأول** : تحرير التجارة في الجزائر .

**المبحث الثاني**: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2013).

**المبحث الثالث**:العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2013).

## المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة توجه معظم اقتصاديات الدول خاصة منها النامية إلى الدول خاصة منها النامية الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري واقتصاديات السوق المنفتح وتطوير وتحفيز دور قطاع التجارة الخارجية ،وإزالة القيود أمام تجارتها ومبادلاتها الخارجية للجزائر كدولة نامية نحو المزيد من تحرير الاقتصادوالانفتاح على العالم الخارجي ودعم المنافسة المحلية والدولية للوصول إلى هيكل اقتصاد متكامل.

### المطلب الأول:أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

عرف الاقتصاد العالم عدة تطورات وأحداث اقتصادية مضطربة أدت إلى تغيير معظم اقتصاديات الدول بماضي ذلك هياكل الاقتصادية والتجارية خاصة قطاع التجارة الخارجية ،لذلك عمدت الجزائر كدولة راغبة في تعديل هيكل اقتصادها على أجزاء إصلاحات عميقة مست كل قطاعات خاصة القطاع التجارة الخارجية وبالتالي قبل التطرق على الأسباب إلي أدت بالجزائر كدولة تحرير تجاريها الخارجية سوف نتطرق إلى تحرير التجارة الخارجية .

**1-تعريف تحرير التجارة الخارجية:** في الستينيات والسبعينيات كان تحرير التجارة الخارجية يعني."التخلي بشكل علم عن قيود التجارة وأسعار الصرف."

وتعرف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد. بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات والواردات وتحرير التجارة الخارجية يحدث تغيرات في الأسعار النسبية .التي تؤدي بدورها على معدلات الإنتاج والطلب والشغل وإعادة توزيع المداخيل[1].

**2- أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**

إن الجزائر تعمل في الوقت الحالي على تحرير تجارتها الخارجية والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية معا لتكوين قوة اقتصادية متكاملة وتحقيق ما تطمح إليه وذلك لعدة أسباب منها داخلية للقضاء على العجز المالي وتحقيق انتعاش اقتصادي.

[1]- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2006،ص249.

**2-1:الأسباب الداخلية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .**

وجدت الجزائر صعوبات كبيرة للتكيف مع المحيط الدولي والتعامل مع الأوضاع العالمية الذي أثر سلبا على الأوضاع الداخلية لها التي إجراءات تصحيحه لم ترتفع إلى مستويات هذه التحويلات مما زاد من حدة المشاكل وذلك كالأتي :

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي عانت منها الجزائر والتي واقع الاقتصاد الوطني ،والسبب الرئيسي لتفاقم هذه الأزمة هو السياسات المتبعة بعد الاستقلال ،فقد وضعت مخططات تنموية تقوم أساسا على الصناعات الثقيلة التي تتطلب مبالغ باهظة لتجسيد .والجزائر كونها حديثة الاستقلال لجأت إلى الاستدانة الخارجية لتمويل هذه المشاريع.

-وعند الاقتراض تلتزم الدولة المدينة اتجاه هذه الدول والهيئات الدائنة بتسوية هذه القروض الذي عرفت ارتفاع في معدلات الفائدة إضافة إلى دفع فوائد عن هذه القروض ،وبتطوير معدل خدمة الدين الخارجي استنزفت معدلات الديون المتقاعدة الجزء الأكبر من احتياطات الجزائر من الذهب والعملات الأجنبية[1].

-انخفاض أسعار المواد الأولية وزيادة الصادرات من السلع الوسطية تنتج عن عجز في ميزان المدفوعات الجزائري ،فالجزائر تستهلك وتستثمر بشكل يزيد بكثير عما تنتجه وتصدره وتدخره.

- ظهور مشكل التوازنات المالية الداخلية التي تتخلى في التضخم حيث أصبح العرض لا يستطيع مواكبة الطلبات التي كانت في السوق.[2]

إن فشل نموذج التنمية الجزائري جلب السياسة المتبعة غير نافعة لعدم تلائم الإستراتجية التنموية مع متطلبات خصوصيات اقتصادياتها واعتمادها على الإيديولوجية أكثر منه على الواقعية ،يفرض تحرير الاقتصاد الوطني وفروعه الهامة لقطاع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لا يمكن التفاوض عنها .

- تشجيع التجارة الخارجية في إطار ظهور المنظمة العالمية للتجارة التي تفضل اقتصاد السوق ومسايرة المتطلبات الدولية التي تصاحبه نظرة جديدة للاقتصاد الدولي ،وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام إجداد تصحيح هيكلي لاقتصاد بعد انخفاض سعر البترول وتقلص حجم القروض الممنوعة للجزائر والاحتياطات العملة الصعبة.

---

[1]- بن طيب زهية، **تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، غير منشورة، كليات الحقوق، 2007-2008.

[2] - بن طيب زهية، نفس المرجع، ص ص 40،43.

- وهناك أسباب أخرى لتحرير التجارة الجزائر إن التحولات التي ظهرت في العالم الاقتصادي الذي أدى إلى تغيرات في الهياكل الاقتصادية والتجارة الجزائرية التي ظلت تبحث عن أهدافها في الاقتصاد العالمي إن سعي الجزائر إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل الاقتصادية كل القطاعات، والحقيقة يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت أهم عليها التعديلات ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمينات.

- نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية ،التوزيع ،والمعاملات الخارجية ،وهذا مرحلة كانت فيها الظروف غير ملائمة للاقتصاد الوطني الذي كان يمر بتدهور الحسابات الخارجية ،تأهل الاحتياطات بطيء النمو ،ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم.

إن الغاية من التجارة الخارجية هي:

- توزيع المبادلات ،مع تنويع في الصادرات على المدى المتوسط والطويل.

- رفع قدرة الإنتاج الصناعي والفلاحي كما وكيفا مؤهلا لارتفاع في المنافسة.[1]

**3-1:الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر.**

أهمها ما يلي :

- النمو الهائل للاقتصايات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية وإعادة بناء اقتصايات الدو ل التي غلب عليها الطابع الاستعماري بشكليه القديم والجديد ،ووجود أسواق خارجية معتبرة ،وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.[2]

-انهيار الإتحاد السوفياتي وذلك سنة 1989وخروج العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية وتزعم المعسكر الليبرالي الذي فرضته سياسية الاقتصادية على العالم بأسره.

-انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986 إلى أن دولار بعد من كان 30 دولار في نهاية 1985 إضافة إلي ذلك انخفاض سعر الصرف للدولار عملة تسديد الصادرات الجزائر من المحروقات.الذي أسهم بدو ره

[1]- حمشية عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة خيضر ، بسكرة، 2012،ص ص 85،86.

[2]- بن طيرش عطاالله، **أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، غرداية، 2010،2011،ص 85.

وقوع الاقتصاد الجزائري في أزمة.[1]

## المطلب الثاني :أهداف تحرير التجارة الخارجية

تسعى الجزائري من خلال تحرير التجارة الخارجية إلى الوصول إلا على معدلات التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة رصيد ميزان مدفوعاتها وتجاوز أزمة المدفون الخارجية الرفع من حجم صادراتها وتنويعها والحفاظ على استقرار مستويات أسعار وزيادة الإنتاج الكمي والنوعي.

**1-الإعداد لمرحلة ما بعد البترول :** يعد قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث يمثل مانستبه98% من مجموع الصادرات ،إذ يعد فرعا حيويا في المبادلات التجارة الدولية وتحويل ميزانية الدولة ،ولكن كون المحروقات ثروة غير دائمة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعار التي تنعكس سلبا بانخفاض على اقتصاديات البلاد ،فمن الضروري البحث عن بدائل أخرى،كالعمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

**2-التحكم في التصنع :** وذلك بتفعيل السياسة النقدية والائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغير في نصيب الوحدة من كمية النقود والمحافظة على استقرار الأسعار وامتصاص الفائض من المعروض النقدي وترشيد الإنفاق العام وتوجيه وسائل السياسة المالية بما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية بما يضمن امتصاص الفائض النقدي والإنفاق الذي يساعد على نطاق الإنتاجية وتنوعيها وتصحيح الإختلالات واستقلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية الذي كفله برنامج الهيكلة الموضوع من قبل الدولة الجزائرية للرفع من مستويات النمو الاقتصادي.[2]

3-**تحسين الجودة:** وذلك بزيادة الإنتاج الكمي والنوعي بما يكفل رضا المنتج المستهل معا. وبمعايير تكون مقبولة في السوق بأقل التكاليف، تحديد السعر التنافسي لضمان بيع المنتجات بدون خسارة والحصول على رقم مبيعات إيجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة[3].

المطلب الثالث:مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

---

[1]- قطاف لويزة، **التجارة الخارجية قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك ، جامعة آكلي محند أو الحاج ، البويرة، 2014،2013،ص ص 42،41.

[2]- بن طيب زهية، **تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3]- باريك مراد، **التحرير وسعر الصرف الحقيقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي ومالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، ص ص 85،84.

عن انخفاض أسعار البترول لسنة 1986 شكل نقطة انعراج في الاقتصاد الجزائري وظهور إختلالات على ميكانزيم الاقتصاد ونمط تسيره التي زاد من معدلات المديونية الخارجية وممارسة التفاوضات الدولية التي مارستها المنظمات الدولية ،دفعت بالجزائر إلى إقامة إصلاحات جذرية على مستويات القطاع التجارة الخارجي وذلك عبر مراحل، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد أما المرحلة الثانية فعرضت على أنها مرحلة التحرير التام ، وقد تزامن ذلك مع التوقيع عن برنامج التعديل الهيكلي1990.

**1-مرحلة التحرير التدريجي 1990-1993.**

وتبدأ هذه المرحلة صدور القانون المتعلق بالقرض والنقد من شهر أفريل1990 الذي تعتبر نواة التغيرات في سياسات التجربة الجزائرية ،واستحداث آليات جديدة لتمويل التجارة التي عرفت بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك التجارية معتمدة على آلية السوق في ذلك ،ولقد تبنت بنك الجزائر سنة 1990 عدة أنظمة تمثلت فيما يلي:

-نظام 02/190 ،يوضح شروط فتح وتسير الإعتمادات بالعملة الصعبة للمؤسسات ،لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين .حيث تتراوح النسب ليحتفظ بها من إيرادات العملة الصعبة ما بين 10%و100% وفقا لأنظمة الخدمة أو السلعة.

- نظام 03/90 يتضمن شروط الاستعمار الأجنبي وتحويل عوائد للخارج وقد حدد هذا نظام النظم

بما أن ترحيل المتداول إلى خارج الوطنية يجب أن يسبقه الحصول على تأثيره من بنك الجزائر وهذا طبقا للمادتين 13و14 من هذا النظام[1].

- نظام4/90 يتضمن كيفية اعتماد الوكلاء التجاريين الأجانب ،وهذا ظهر أنه للمتعاملين تجار الجملة والمخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة1990 حرية استيراد السلع وبيعها للدولة في إطار رخصة الاستيراد ،ويتضح مما سبق أن البنوك التجارية ومن أهمها بنك الجزائر ،وقد ساهمة بقسط وافر في تسير التجارة الخارجية .إلا أنه قد سابقة بعض النقائض في ظل القيام بإجراءات الانفتاح على العالم الخارجي وقد واجهت هذا الإجراءات عدة عوائق منها .

-حققت المنافسة بين البنوك التجارية لفرض تمويل عمليات التصدير والاستيراد وتشجيع السوق الموازنة للدينار نشطا.

[1]- زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005،206،ص187.

-الالتزام بعدم معالجةأو شراء أو بيع السلع إلا بعض المنتجات المرخصة التي تخضع لترخيص الاستيراد .

-التزام أصحاب الامتيازات غير المقيمين بالتكفل بإنتاج السلع المحلية ومنافسة المؤسسات المحلية، ولأجل تجاوز هذه العوائق وتسريع عملية تحرير التجارة الخارجية صدر المرسوم التنفيذي رقم 37/91 بتاريخ 2013/02/13.المتعلقة بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والتعليمة بنك الجزائر 91/03 المتعلقة بالتدخل في مجال التجارة الخارجية وهذا في إطار المفاوضات التي أجريت مع الصندوق النقد الدولي الذي جاء بمبدأ حرية التجارة الخارجية والغطاء ممارسة احتكار التجارة الخارجية وذلك تحت شرط أساسي وحيد تسجيل المتعاقد في السجل التجاري وقد وصفت بذلك شروط:

إجبارية توطين الواردات وإلغاء ميزانية العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة وظيفة التجارة بالجملة مهما كانت نوعية البضاعة المستورة ،إلا ما يخص الواردات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر من وزارة التجارة قبل الاستيراد[1] .

**2-مرحلة التحرير التام :**

**2-1:إجراءات تحرير التجارة الخارجية منذ1990:**

ثم ذلك من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة 12أفريل 1994التي تتعلق تمويل الواردات.

**2-2:مرحلة التحرير التجارة الخارجية منذ1994.**

أصدرت الحكومة التعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12أفريل 1994،التي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية وتحرير المبادلات التجارية بصيغة تامة حيث يمكن ممارسة نشاط الإستراد من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين شرط التسجيل في السجل التجاري وفقا المرسوم 91-13 وبوسنة 1995تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع المتكررة على مراحل بداية الخدمات الصحة، التعليم ثم باقي الخدمات .

**2-3:برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول 1994-1995** : وهو برنامج قسم المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديد من الإصلاحات التي تضمن إنعاش الاقتصاد الوطني والاستعداد إلى اقتصاد السوق وقد اتخذت عدة إجراءات في مجال التحرير للتجارة الخارجية.

- تقليص معدل التضخم ومواصلة تحرير الأسعار والفوائد الدعم .

[1]- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، للنشر والتوزيع، الجزائر ، الطبعة الأولى،1996،ص 120.

-تعديل قيمة الدينار والاهتمام بالقطاع الزراعي.

-تقليص الحقوق الجمركية مجال الجباية.

3- برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:

يتضمن هذا البرنامج متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف ما بين البنوك سنة1995،تخفيض مستوى الحماية الجمركية وأصبح بذلك النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من يونيو 1996.

وقد تضمن هذا التعديل الهيكلي سياسات أهمها:

1-إصلاح النظام الضريبي.

2-إلغاء رخص التصدير وبعض الواردات.

3-تنمية القطاع الخاص[1].

[1]-الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص120.

## المبحث الثاني:تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005_2013).

إن ميزان المدفوعات يعكس وضعية أي دولة من حيث تطور حجم اقتصاديات الداخلية أو الخارجية خلال فترة زمنية معينة ، وهو يتكون من عناصر أساسية تعطي للاقتصاد قيمة رقمية تعبر عن الفائض أو العجز في هذا الميزان والتي هي الميزان التجاري الذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات وحساب الخدمات وسنتناول بالتفصيل هذه العناصر بتحليل المعطيات التالية.

### المطلب الأول :تطور الميزان التجاري الجزائر خلال الفترة(2005_2013)

إن تطور الميزان التجاري و هو عبر عن تحليل كل من تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة والتعرف على أهم التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي .

**1-الصادرات** :هي عبارة عن سلع وخدمات وأصول رأسمالية ؛ومنتجات أخرى وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية وتأخذ جزء من الناتج الوطني الداخلي المباع الخارج ،كما تستعمل الجزائر تعاملاتها مع الخارج بنظم ،مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل جانبين ،التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي .

**- تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2013)**

إن الاقتصاد الجزائري يعتمد على احتياطيات محددة وقابلية للنقاد فهو يتسم بالتركيز السلعي أي اعتماده علىسلعة واحدة تتمثل في البترول التي شكل بنسبة 98%من إجمالي الصادرات جزائرية من الخدمات إلى الخارج ،الأمر الذي جعله اقتصادا هشا لا يبحث عن بدائل وفيما يلي توضيح لذلك

**الجدول(3-1):يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2013).**

**الوحدة:** مليار دولار أمريكي

| السنوات | صادرات المحرقات | الصادرات خارج المحرقات | إجمالي الصادرات |
|---|---|---|---|
| | القيمة | القيمة | القيمة |
| 2005 | 45.59 | 0,74 | 46,33 |
| 2006 | 53.61 | 1.13 | 54.74 |
| 2007 | 59.61 | 0.98 | 60.59 |
| 2008 | 77.19 | 1.40 | 78.59 |
| 2009 | 44.41 | 0.77 | 45.18 |
| 2010 | 56.12 | 0.97 | 57.09 |
| 2011 | 71.66 | 1.23 | 72.89 |
| 2012 | 70.58 | 1.15 | 71.74 |
| 2013 | 63.33 | 1.10 | 64.34 |
| اجمالي | 542.2 | 9.47 | 551.49 |

**المصدر:**إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني التالي:

http// www.bank of algeria.dz/htm/ bulletin statistique.htm.

تاريخ الاطلاع 2015.04.28علي الساعة 19:05ص62.

**الشكل رقم (3-1) يبين تطور الصادرات خارجالمحروقات خلال الفترة (2005-2013).**

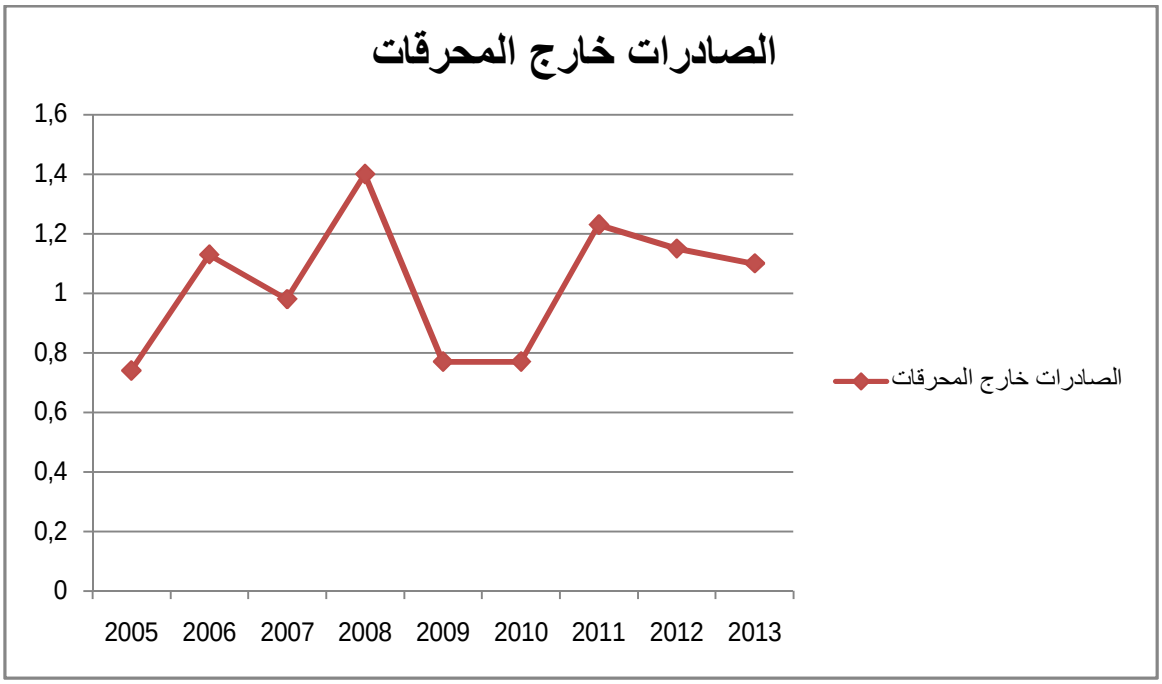


المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-1)

**الشكل البياني رقم ( 3-2 ):يبين تطور الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2005-2013)**

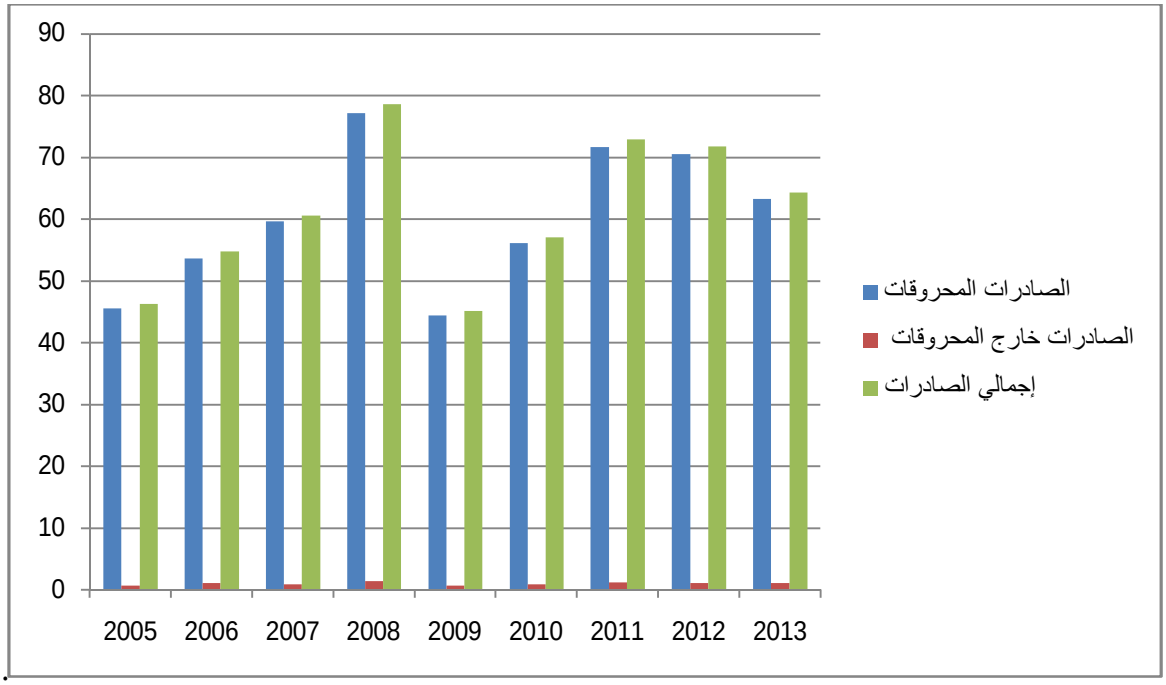


**المصدر:** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

.من خلال تحليل الجدول رقم(3-1) والشكل أعلاه نجد أن الصادرات الجزائر عرفت تطورا وارتفاعا خلال الفترة الدراسة.حيث عرفت الصادرات الجزائرية النقطية رصيدا ايجابيا ،خلال سنة 2005 نتيجة تقدر 54.19 مليار دولار أمريكي بنسبة(98.40%)بينما الصادرات غير النفطية كانت تمثل قيمة ايجابية تقدر ب0.74مليار دولار أمريكي أي ما نسبته (1.60%)حيث سجلت رصيدا ايجابيا في قيمة الصادرات الإجمالية التي قدرتب46.7 مليار دولار أمريكي ، الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى45.18 مليار دولار أمريكي في سنة2009 وذلك نتيجة انخفاض الصادرات النفطية التي كانت قيمتها تقدر 44.41 مليار دولار أمريكي لتعاود الارتفاع من جديد لتصل الى قيمة 72.89مليار دولار أمريكيسنة 2010لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا نسبيا سنة 2012و2013 حيث وصلت الصادرات الإجمالية الى غاية 70.58مليار دولار أمريكي و64.36مليار دولار أمريكي على الترتيب

رغم التراجع النسبي الذي حققته الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2009-2012إلا أن بقيت الصادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسبة 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

**1-1-التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية.**

سنقوم بتحليل هيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة المتحددة (2005-2013) ثم نتناول أهم المنتجات التي تصدرها الجزائر وأهم زبائنها المتعاملين معها.

**الجدول رقم(3-2)البنية السلعية الجزائرية خلال فترة (2005-2013).**

**الوحدة :**مليار دولار أمريكي

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيان | القيمة | القيمة | القيمة | القيمة | القيمة | القيمة | القيمة | القيمة | القيمة |
| الطاقة والمحرقات | 45.588 | 53.608 | 59.605 | 77.192 | 44.411 | 56.143 | 71.662 | 70.571 | 63.366 |
| المواد الغذائية | 0.907 | 1.184 | 1.312 | 1.954 | 1.066 | 1.619 | 2.140 | 2.048 | 2.161 |
| الموادالأولية | 0.067 | 0.073 | 0.088 | 0.119 | 0.113 | 0.305 | 0.357 | 0.314 | 0.402 |
| المواد نصف مصنعة | 0.656 | 0.828 | 0.993 | 1.384 | 0.692 | 1.089 | 1.495 | 1.519 | 1.608 |
| التجهيزات الفلاحية | / | 0.001 | 0.001 | 0.001 | / | / | / | / | / |
| التجهيزات الصناعية | 0.036 | 0.044 | 0.044 | 0.069 | 0.025 | 0.027 | 0.036 | 0.036 | 0.025 |
| السلع الاستهلاكية دون الغذائية | 0.014 | 0.043 | 0.034 | 0.032 | 0.049 | 0.033 | 0.016 | 0.018 | 0.018 |
| إجمالي | 50.2856 | 55.781 | 62.077 | 80.751 | 46.842 | 59.216 | 75.706 | 74.500 | 67.580 |

المديرية العامة للجمارك:www.doune.gov.dz: //http بتاريخ الاطلاع28.04.2015 على الساعة 19:15

المركز الوطني للإحصائيات والإعلامالآلي للجماركعلى الموقع الإلكتروني www.ons.dz : //httpالساعة 02:15بتاريخ الاطلاع 29-04-2015

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

1- الصادرات خارج المحرقات تحتل المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

2-الصادرات الغير النفطية تتمثل في المجموعة التالية :المواد الغذائية قدرت ب (49.168)مليار دولار أمريكي .والمواد الأولية (14.193)مليار دولار أمريكي ؛والمواد نصف المصنعة(10.264) مليار دولار أمريكي والتجهيزات الفلاحية (0.003)مليار دولار أمريكي والتجهيزات الصناعية قدرات ب(0.257)مليار دولار أمريكي على الترتيب .

3-إن النسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لايزال يتمثل نسب ضعيفة من إجماليالصادرات الكلية وغالب ما تكون في صو رة تجهيزات فلاحية وصناعية.

**1-2- التركيبة الجغرافية للصادرات الجزائرية .**

سنقوم بتحليل التركيبة الجغرافية للصادرات الجزائرية حسب المناطق الأكثر أهمية في مجال الصادرات والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تتمثل أسواق للجزائر في الخارج.

**الجدول رقم (3-2) يبين التركيبة الجغرافية للصادرات في الجزائر خلال فترة (2005-2013).**

**الوحدة** :مليار دولار أمريكي

| السنة / المجموعة الاقتصادية | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوروبية | 25.593 | 28.750 | 26.833 | 41.246 | 23.186 | 28.009 | 37.307 | 39.797 | 42.773 |
| منطقة التعاون والتنمية | 14.963 | 20.546 | 25.387 | 28.614 | 15.326 | 20.278 | 24.059 | 20.029 | 12.202 |
| باقي الدول الأوروبية | 0.015 | 0.007 | 0.007 | 0.010 | 0.007 | 0.010 | 0.102 | 0.036 | 0.050 |
| أمريكي الجنوبية | 3.124 | 2.398 | 2.596 | 2.875 | 1.841 | 2.620 | 4.270 | 4.228 | 2.965 |
| أسيا دون العربية | 1.218 | 1.792 | 4.004 | 3.765 | 3.320 | 4.082 | 5.168 | 4.683 | 4.245 |
| الدول العربية | 0.611 | | 0.591 | 0.479 | 0.797 | 0.564 | 69 | 0.958 | 0.869 |
| دون المغرب | 0.049 | 0.014 | 0.042 | 0.365 | 0.093 | 0.079 | 0.146 | 0.062 | 0.067 |
| المجموع | 46.001 | 54.613 | 60.163 | 79.298 | 45.194 | 57.054 | 73.489 | 71.866 | 6.017 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتان على اعتماد على موقع الجمارك الجزائرية .14.32.29/04/2015. http// www.doune.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تتنوع حسب المجموعات عبر عدة مناطق جغرافية حيث تحتل المجموعة الاتحاد الأوروبية المرتبة الأولى في التعامل مع الجزائرحيث قدرت قيمة التعامل مع الجزائر سنة 2005 ب(25.559)مليار دولار أمريكي ؛وقيمتها تضاعفت خلال سنة 2008 ب(41.246 )مليار دولار أمريكي وسنة 2010إلى سنة 2012 ب(28.009) و(39.797) مليار دولار أمريكي على الترتيب وانخفض حجم تعاملاتها مع الجزائر سنة 2009 نتيجة لانخفاض أسعار البترول وذلك جزاء الأزمة المالية العالمية.

رغم يبقى ذلك الزبون الأول الجزائر ؛ أما منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية دون الدول الأوروبية فقد عرفت ارتفاعا من سنة 2005 حتى سنة 2008 ب(14.963)؛(28.614)مليار دولار أمريكي على التوالي وبلغت قيمتها تعاملاتها الخارجية في مجال الصادرات سنة 2012ب(20.029) مليار دولار أمريكي ؛وفيما يتعلق بباقي الدول الأوربية فقد عرفت ارتفاعا نسب في تعامل مع الجزائر ما سببت السنوات التالية (2005-2013).بمقدار قدر ب(0.015)و (0.010)مليار دولار أمريكي على التالية .وبلغت أعلى قيمة لها ب(0.0120)مليار دولار أمريكي وكان لأسيا دون دول العربية فقد عرفت ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من (2005-2007) و(2010-2011) بمقدار بقدر ب (0.1218)و(0.4004)مليار دولار أمريكي علىالتوالي و(4.082)و(5.168)مليار دولار أمريكي على التوالي ؛أما الدول العربية دون المرتبة العربي فكانت أعلاه قيمة له سنة 2012 المقدر ب(0.958) مليار دولار أمريكي ؛والدول المغرب العربي فقد عرف تذبذب نسبي خلال السنوات 2006 و2007ب(0.014) و(0.042)مليار دولار أمريكي ؛وبلغت أعلاه قيمة له سنة2011 المقدر ب(146)مليار دولار أمريكي وتبرز على هذه الحقيقة أكثر من خلال تفحص المعطيات الشكل التالي المستنبط من الجدول أعلاه (3-3).

**الشكل رقم(3-3):يوضح التركيبة الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2013).**

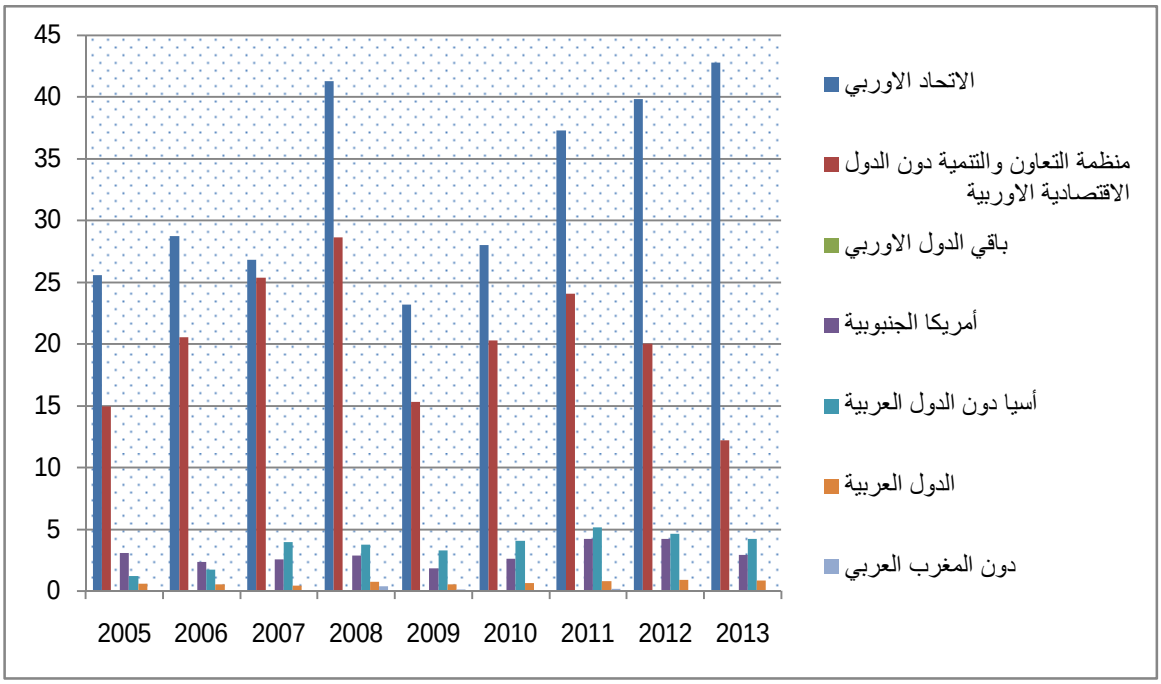


**المصدر:** من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات الجدول(3-3).

**2-الواردات :**

تميز الواردات الجزائرية بالتنوع وذلك حسب مجموعات أساسية وحسب مناطق جغرافية لعديد من الدول تترتب حسب الأهم وللتعرف على ذلك سنقوم بدراسة تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2013) حسب التوزيع السلعي والجغرافي .

**2-1 –التركيبة السلعية الواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2013).**

تتسمالواردات الجزائرية بالتنوع فهي تتكون من مجموعات أساسية من السلع تترتب حسب الأهمية والجدول التالي يوضح تطور الواردات الجزائرية حسب البنية السلعية من خلال فترة الدراسة.

**الجدول رقم (3-4):يبين البنية السلعية للواردات الجزائرية خلال فترة (2005-2013).**

**الوحدة:** مليار دولار أمريكي

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الطاقة | 0.212 | 0.244 | 0.313 | 0.595 | 0.549 | 0.945 | 11.164 | 4.955 | 4.356 |
| المواد | 3.587 | 3.800 | 4.827 | 7.796 | 5.863 | 6.027 | 9.807 | 9.023 | 9.572 |
| المواد | 0.571 | 0.843 | 1.277 | 1.376 | 1.201 | 1.406 | 1.776 | 1.839 | 1.766 |
| المواد | 4.088 | 4.934 | 6.918 | 9.154 | 10.165 | 9.944 | 10.413 | 10.628 | 10.818 |
| التجهيزات | 0.160 | 0.096 | 0.142 | 0.086 | 0.234 | 0.330 | 0.229 | 0.329 | 0.449 |
| التجهيزات | 8.452 | 8.528 | 9.954 | 15.43 | 15.14 | 15.57 | 15.95 | 13.60 | 15.74 |
| السلع | 3.107 | 3.011 | 4.008 | 5.036 | 6.145 | 5.987 | 7.977 | 9.997 | 12.20 |
| المجموع | 16.757 | 2.1456 | 27.439 | 39.977 | 39.297 | 40.212 | 47.302 | 50.376 | 54.903 |

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الموقع الإلكتروني التالي:

http// :www.bank of algeria.dz/htm/bulletin statistique.htm62. على الساعة 28.04.2015 تاريخ الاطلاع 19:05ص

يمكن ترجمة الجدول أعلاه إلى الشكل البياني التالي :

**الشكل رقم (3-4):تطور البنية الواردات الجزائرية خلال فترة (2005-2013).**

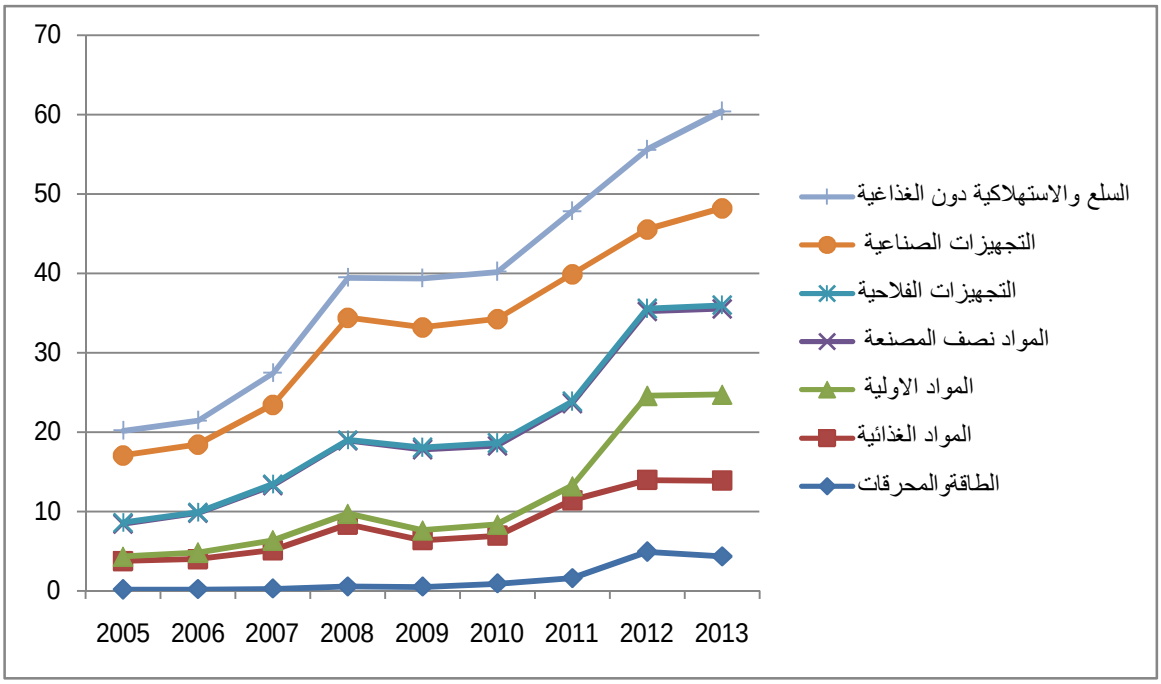


**المصدر** :من إعداد الطالبتان بناء على الاعتماد المعطيات الجدول أعلاه رقم (3-3).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-4)والجدول أعلاه رقم(3-4)أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايدا في قيمتها خلال فترة الدارسة (2005-2013)؛حيث قدرت قيمة لها سنة 2005 ب16.757 مليار دولار أمريكي .وأخذت أعلى قيمة لها بمقدار 54.903 مليار دولار أمريكي مقارنة سنة 2008 حتى كانت قيمتها 39.475.وتترتب الواردات حسب البنية السلعية إلى ما يلي. الطاقة 13.333 مليار دولار أمريكي .الموادالغذائية 60.333 مليار دولار أمريكي المواد الأولية 12.235 مليار دولار أمريكي ؛مواد نصف المصنعة 77.073 مليار دولار أمريكي ؛التجهيزات الفلاحية 2.055 مليار دولار أمريكي ؛التجهيزات الصناعية 11.8381 مليار دولار أمريكي ؛السلع الاستهلاكية57.440 مليار دولار أمريكي ؛حيث تحتل المواد الغذائية المرتبة الأولى وفي أخر الرتب نجد التجهيزات الفلاحية والصناعية وهذا التوفر البترول والمواد الأولية والزبون الطاقة .

**الجدول رقم (3-5)التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية**

**الوحدة** :مليار دولار أمريكي

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 11.255 | 11.729 | 14.427 | 20.985 | 20.772 | 20.704 | 24.616 | 26.333 | 28.582 |
| منطقة التعاون والتنمية دون الدول الأوربية. | 3.506 | 3.738 | 5.363 | 7.245 | 6.435 | 6.519 | 6.219 | 6.160 | 6.958 |
| باقي الدول الأوربية. | 1.058 | 0.777 | 0.715 | 0.659 | 0.728 | 0.388 | 0.579 | 1.652 | 1.213 |
| أمريكا الجنوبية | .2491 | .2871 | .6721 | .1791 | .8661 | .3802 | .9313 | .5903 | .4683 |
| أسيا دون الدول العربية | .5062 | .0553 | .03184 | .0166 | .5747 | .2806 | .8738 | .5389 | .59610 |
| الدول العربية | .3870 | .4930 | .6210 | .7050 | .0891 | .2621 | .7601 | .5551 | .4562 |
| دون المغرب العربي | .2170 | .2350 | .2840 | .3950 | .4780 | .5440 | .6910 | .8070 | .0231 |

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات الموقع الالكتروني التالي:

تاريخ الاطلاع29/05/2015على الساعة : 19-25دwww.bank of Algeria.dz

**الشكل رقم (3-5)** : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال فترة الدراسة 2005-2013.

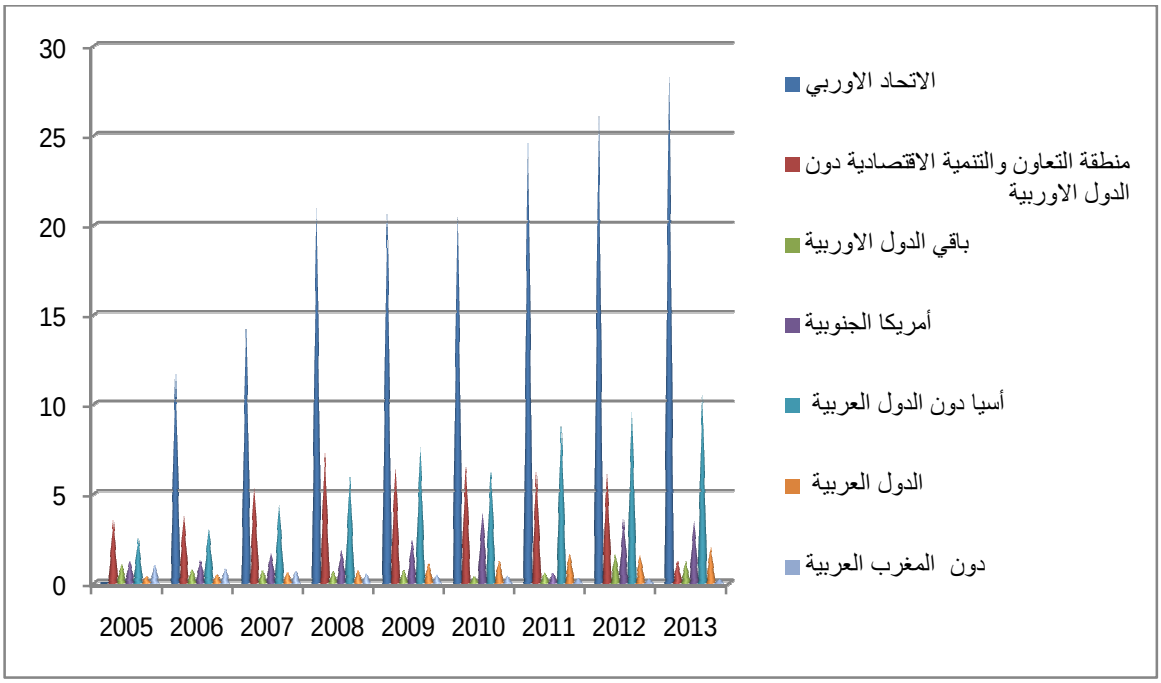


**المصدر:** من إعداد الطالبتان بالاعتماد المعطيات الجدول رقم(3-5).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموعة الأوربية تتميز بسيطرتها أعلى الواردات الجزائرية ،حيث أخذت قيم الواردات في تزيد 11.255 مليار دولار أمريكي سنة 2005 ثم تتناقص قيمتها خلال السنة 2009-2010 قدرت ب20.772؛20.704 مليار دولار أمريكي على التوالي أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واحتلت المرتبة الثانية قد بلغت قيمة الواردات الجزائرية من منظمة التنمية الاقتصادية دون الدول الأوربية سنة 2005 بقيمة 35.06 مليار دولار أمريكي ؛وتأتي في المرتبة الثالثة باقي الأوربية وقد أخذت أدنى نسبة سنة 2010 بمقدار0.0388 مليار دولار أمريكي أما أعلاه سنة لها ب1.652 مليار دولار أمريكي سنة 2012 أما الواردات أمريكا الجنوبية أخذت قيم مختلف وسجلت أ دنى قيمة سنة2005 المقدرة 1.249 مليار دولار أمريكي ؛وبلغت الواردات من الدول أسيوية من غير العربية قيمة 0.616 مليار دولار أمريكي سنة2008؛ أما الدول العربية دون المغربي العربي ؛فقد سجلت قيمة الواردات الجزائرية منها تريد مستمرة بحيث أخذت قيمة 0.217 مليار دولار أمريكي سنة 2005وأعلى قيمة لها كانت 0.807 مليار دولار أمريكي سنة 2012 وأخيرا دول المغربي العربي شهدت تزايد في قيمتها ؛وأعلى قيمة لها 0.807 مليار دولار أمريكي.

من خلال الجدول رقم(3-5)يمكن توضح ما سبق من خلال الشكل التالي :

ومن خلال تحليل الواردات يظهر لنا أنها في تزايد مستمر من سنة لأخرى ووصلت إلى أوجها عام 2012 وقدرتب50.376 مليار دولار أمريكي؛وذلك لمواجهة ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستورة وتغطية احتياجات البرنامج الانتعاش الاقتصادي الوحيد الذي انطلقت فيه الحكومة الجزائرية سنة 2005؛وهو ما أدى الى زيادة استيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية ؛إضافية الى قيمة بعض المواد المستورد كالحبوب مثلا.

**الجدول رقم (3- 6): أهم شركاء الجزائر في مجال الواردات والصادرات لسنة2013.**

| شركاء التصدر زبائن | | شركاء الاستيراد ممولون | |
|---|---|---|---|
| البلد | القيمة | البلد | القيمة |
| اسبانيا | 10.332 | الصين | 8.206 |
| ايطاليا | 9.006 | فرنسا | 2.506 |
| بريطانيا | 7.193 | ايطاليا | 6.465 |
| فرنسا | 6.741 | اسبانيا | 0.785 |
| الولاية أمريكية المتحدة | 5.334 | الولاية أمريكية المتحدة | 3.552 |
| كندا | 3.051 | تركيا | 0.752 |
| البرازيل | 2.658 | اليابان | 0.011 |
| تركيا | 2.657 | بريطانيا | 1.751 |
| الصين | 2.179 | البرازيل | 1.321 |
| اليابان | 1.037 | كوريا | 1.231 |
| المجموع | 65.917 | المجموع | 88.540 |

**المصدر:** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ondi

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة زبائن الرئيسين للجزائر تتمثل اسبانيا التي تحتل المرتبة الأولى بقيمة 10 مليار دولار أمريكي وتليها كل من ايطاليا 9.006 مليار دولار أمريكي، بريطانيا 7.193مليار دولار أمريكي وفرنسا ب60.74 مليار دولار أمريكي ،أما بالنسبة شركاء الاستيراد فالجزائر تستورد متطلباتها من المنتجات من الصين إلى تحتل المرتبة الأولى بقيمة8.206 مليار دولار أمريكي ،تليها ايطاليا ب6.465 مليار دولار أمريكي الأخيرة كانت اليابان0.011مليار أمريكي من إجمالي الواردات الجزائرية خلال عام 2013.

**الشكل رقم(3-6) يبين أهم الشركاء التصدير خلال سنة2013.**

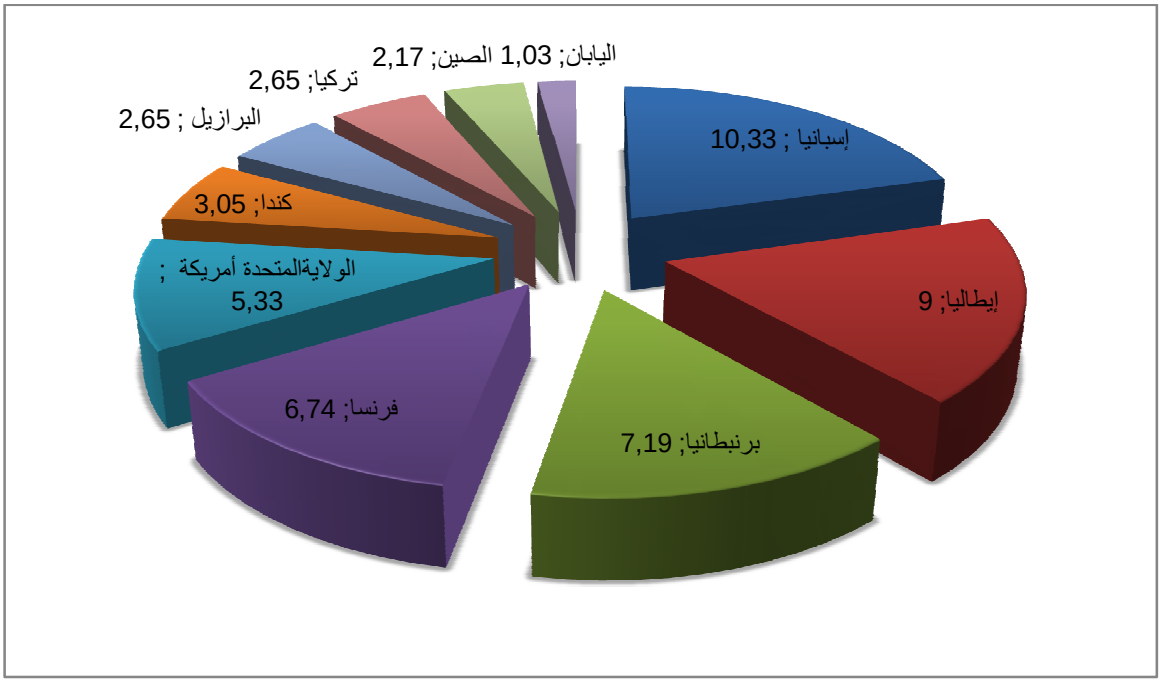


**المصدر:** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم ( 3-6).

**الشكل رقم (3-7)** يوضح اهم شركاء الاستيراد في الجزائر

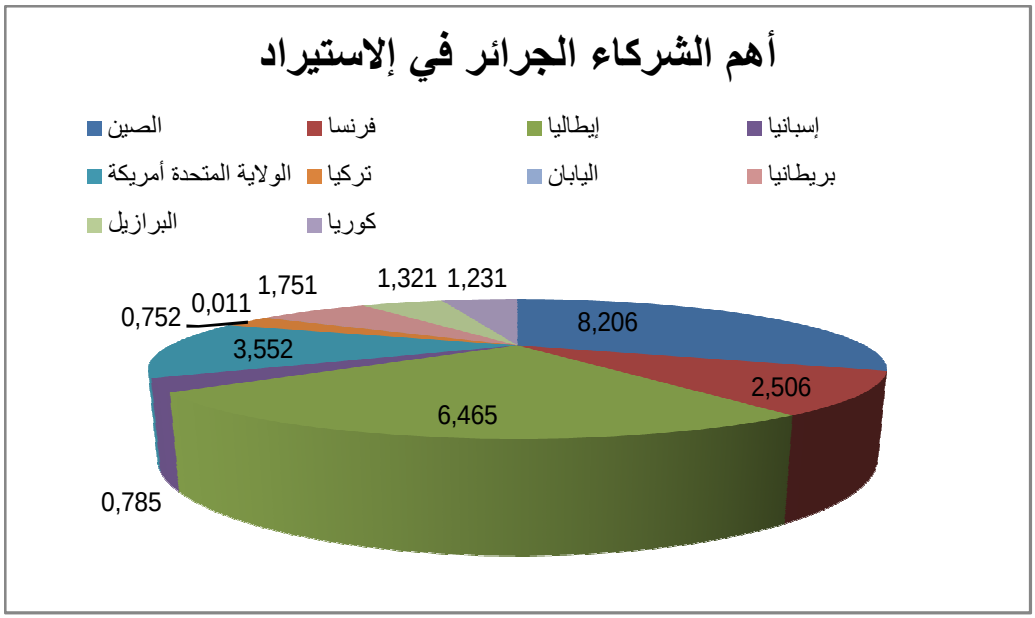


المصدر: من إعداد الطالبتان بناء المعطيات الجدول رقم (3-6).

**تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنة 2005-2013.**

لقد مر اقتصاد الجزائري بعدة تحولات اقتصادية خلال الفترة المحددة من(2005-2013) من بينها الشراكة الاورمتوسطيةمع دول لاتحاد الأوربيوالأزمة المالية العالمية التي كان لها تأثير على الاقتصاد الجزائري سنة 2009.والجدول التالي يوضح تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة

**جدول رقم (3-7) يبين تطور الميزان التجاري الجزائر خلال فترة (2005-2013)**

**الو حدة** :مليار دولار أمريكي.

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات(فوب) | 46.33 | 54.74 | 60.59 | 78.58 | 45.18 | 57.09 | 72.88 | 71.73 | 64.37 |
| محروقات | 45.59 | 53.61 | 59.61 | 77.19 | 44.41 | 56.12 | 71.66 | 70.58 | 63.32 |
| أخرى | 0.74 | 1.13 | 0.98 | 1.40 | 0.77 | 0.97 | 1.22 | 1.15 | 1.05 |
| الواردات | -19.86 | -20.68 | -26.35 | -37.99 | 37-4. | 38-9. | 46-92. | -51.65 | - 54.99 |
| رصيد الميزان التجاري | 26.47 | 34.06 | 34.24 | 40.60 | 7.78 | 18.2 | 25.96 | 20.16 | 9.38 |

المصدر: بنك الجزائر ؛ التقرير السنوي 2013؛التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .تاريخ الاطلاع :26.04.2015 على الساعة15:30

الشكل (3-8):يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2013).

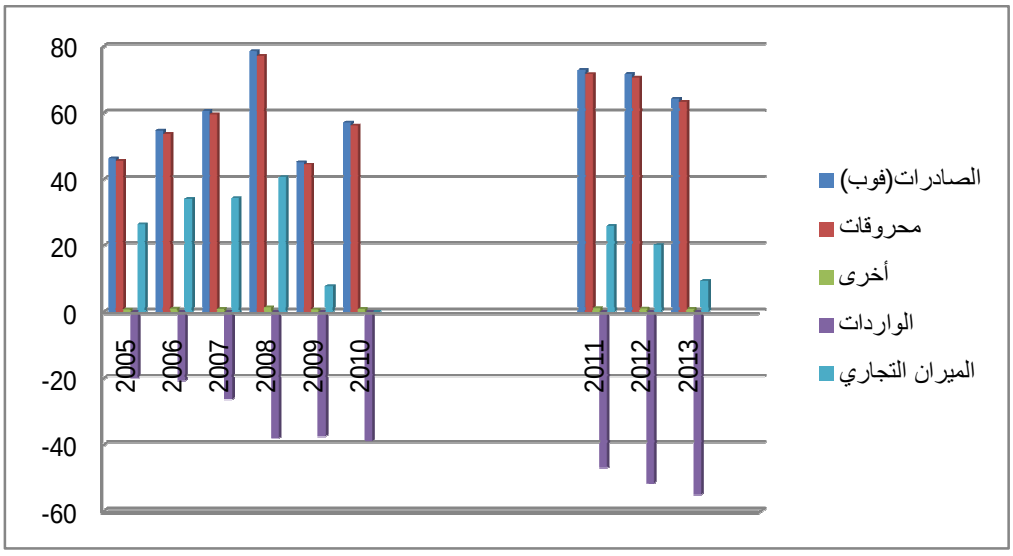


**المصدر**: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (3-7).

تطور الميزان التجاري للفترة (2005-2013) من خلال تحليل الجدول والشكل السابقين ؛ لنا أن الميزان التجاري يبين حققت فائضا خلال الفترة المحددة (2005-2013).لقيمة 20.27 مليار دولار أمريكي و40.60 مليار دولار أمريكي .على التوالي و أدنى قيمة له كان سنة 2009بقيمة 7.78 مليار

دولار وما تفسر هذا الانخفاض من خلال الشكل ()حيث أخذت الصادرات أدنى قيمة لها في هذا العام أدنى إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري الذي كان نسبة الرئيسية هو انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعاره ،ليعود الارتفاع خلال المحددة من(2010-2011).لقيمة18.20و25.46 مليار دولار أمريكي على التوالي :

من خلال ما سبق يمكن القول أن رصيد الميزان التجاري.عرفت فائضا بقيم متذبذبة خلال الفترة الممتدة من (2005-2008) (2010-2011).حيث يتناقص هذا الفائض في سنة 2009 نتيجة لازمة المالية وانخفاض سعر البترول على المحروقات.

## المطلب الثاني: تطور ميزان الخدمات الجزائري (2005-2013).

إن ميزان الخدمات الجزائر يعتبر من المكونات أساسية بعد ميزان التجاري فهو يعمل على تطوير الاقتصاد البلد.

**جدول رقم (3-7) :تطور الميزان الخدمات الجزائري (2005-2013).**

**الوحدة:** ملياردولار أمريكي.

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي خدمات غير العوامل | 2.27- | 2.20- | 4.09- | 7.59- | 8.69- | 8.33- | 8.80- | 7.00- | 6.82- |
| دائن (متحصلات ). | 251. | 258. | 284. | 349. | 299. | 357. | 374. | 382. | 391. |
| مدين (مدفوعات). | 4.78- | 4.78- | 6.93- | 11.08- | 11.68- | 11.9- | 12.55- | 10.82- | 10.73- |
| صافي دخل العوامل | 5.08- | 4.52- | 1.82- | 1.34- | 1.31- | 0.36- | 2.03- | 3.90- | 4.51- |
| دائن(متحصلات). | 143. | 242. | 382. | 513. | 447. | 460. | 445. | 373. | 354. |
| مدين (مدفوعات). | 6.51- | 6.94- | 5.64- | 6.47- | 6.06- | 4.96- | 6.49- | 7.63- | 8.06- |
| مدفوعاتالفوائد | 1.03- | 0.76- | 0.23- | 0.19- | 0.17- | 0.11- | 0.24- | 0.13- | 0.06- |
| صافي التحويلات | 206. | 161. | 222. | 278. | 263. | 265. | 264. | 316. | 278. |

**المصدر:**من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني التالي:

bank of algeria.dz: //http على تاريخ الاطلاع 29.04.2015 على الساعة 1و30د

**الشكل رقم (3-9) يبين تطور الميزان الخدمات الجزائري(2005-2013).**

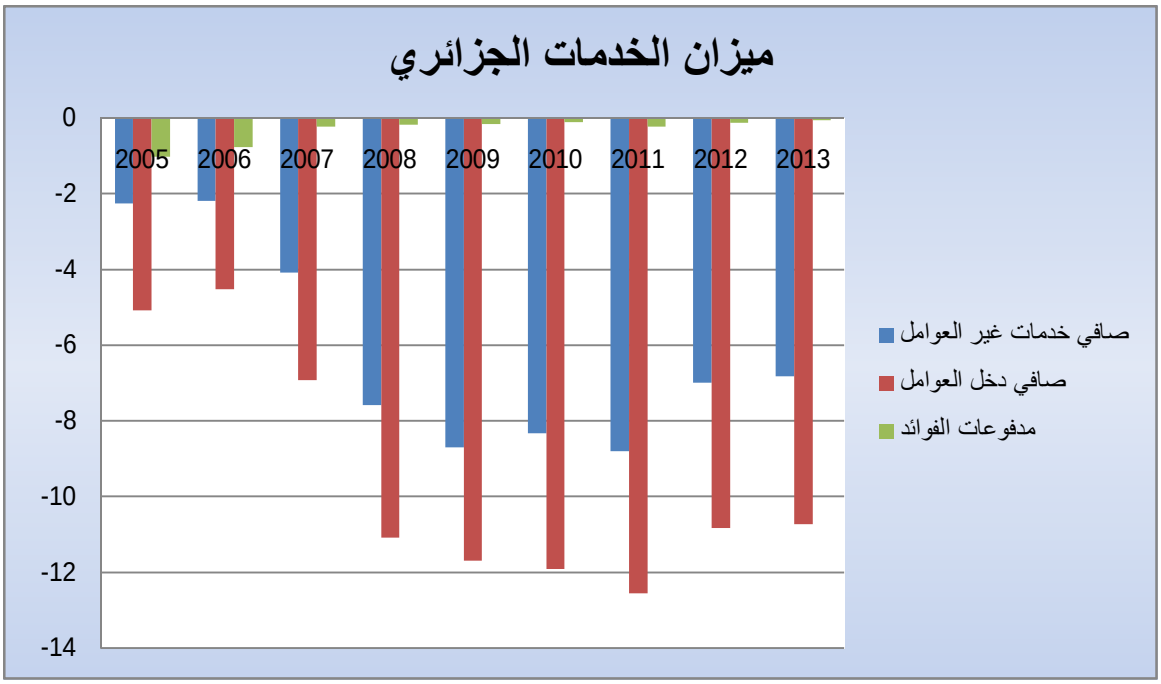


**المصدر:** من إعدادالطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (3-8) والشكل رقم(3-9) أن هذا الحساب حقق أكبر عجز له لسنة 2005ونجد أن الفارق بين المتحصلات لهذا السنة قدرت ب2.51 مليار دولار أمريكي والمدفوعات قدرت ب4.78 مليار دولار أمريكي فكان مقدار العجز بمقدار 2.27 مليار دولار أمريكي .ومر ذلك هو خروج رؤوس الأموال لتسديد فوائد الدين الذي تراجع كبير لنتيجة الدفع المسبق للديوان الجزائرية بعد تحقق فوائض مالية من ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية .

إن ارتفاع حجم المدفوعات خاصة تلك المتعلقة بمداخيل المحول إلى الخارج تجاوزات المداخلاالأجنبية (التحصيلات) نحو الجزائر .إضافةإلى مدفوعات الفوائد على القروض التي ساهمة في أهداف هذا العجز طوال الفترة الدراسة وصافي التحويلات عرفت رصد ايجابيا الممتدة (2005-2013).وقد أقل رصد له سنة 2006بمقدار 1.61 مليار دولار أمريكي؛وأعلى مقدار سنة2008بقيمة 3.163 مليار دولار أمريكي.

## المطلب الثالث :ميزان حساب رأس المال الجزائري (2005-2013).

حساب رأس المال هو الثاني لميزان المدفوعات وهو يعتبر عن صافي في التحركات الرسمية والحصة لرؤوس الأموال (تتمثل في القروض الخارجية وأقسامها المسددة بالإضافة إلى حركة المستثمرات الأجنبية.

**الجدول رقم (3-9) يبين تطور حساب رأس المال الجزائري (2005-2013).**

**الوحدة:** مليار دولار أمريكي

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار الأجنبي (صافي) | 1.06 | 1.76 | 1.37 | 2.33 | 2.54 | 3.47 | 2.04 | 1.54 | 1.69 |
| رؤوس الأموال الرسمية (الصافية ) | -3.05 | -11.89 | -0.77 | -0.43 | -1.51 | -0.13 | -1.08 | -0.58 | -0.38 |
| رصيد حساب رأس المال | 4.24 | 11.22 | 0.99 | 2.54 | 3.45 | 3.17 | 2.37 | 0.36 | 0.96 |

**المصدر:** بنك الجزائر،التقرير السنوي 2013، تطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

**الشكل رقم(3-10) يوضح تطور حساب رأس المال خلال الفترة (2005-2013).**

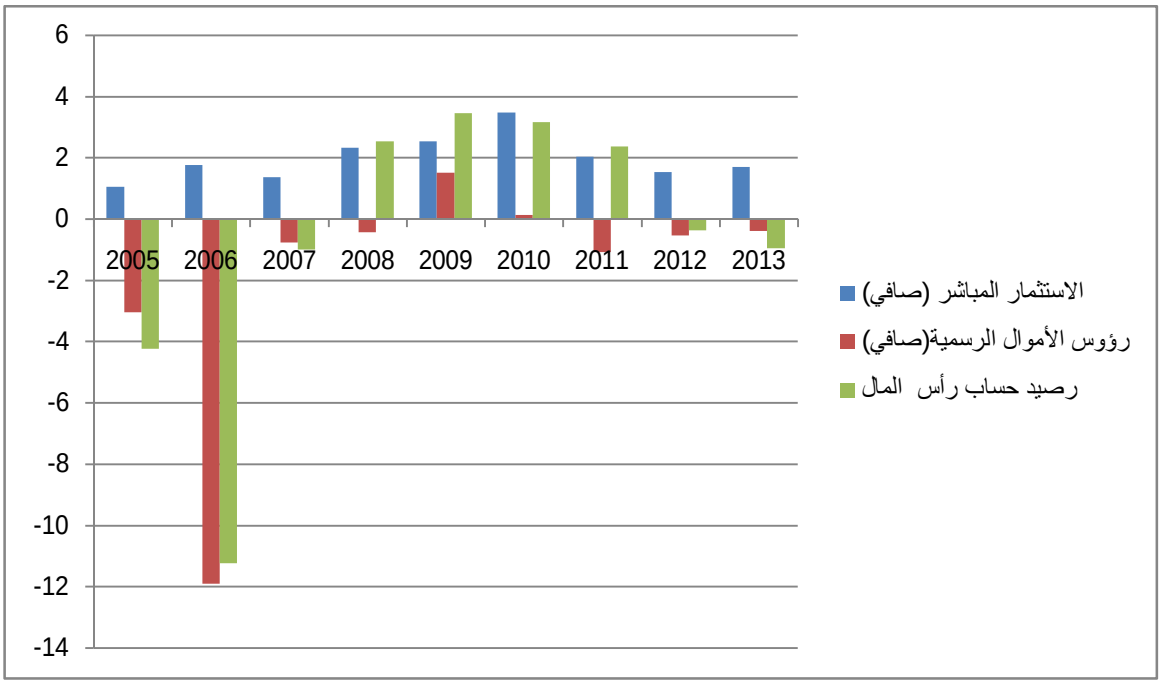


**المصدر**:من إعداد الطالبتان بناء الاعتماد المعطيات الجدول رقم (3-9)

يتضح لنا الجدول (3-9) والشكل رقم (3-10) أن أكبر قيمة سجلها حساب رأس المال في الفترة الممتدة)من (2005-2013).

كان خلال فترة (2005-2007).أين قدر العجز 0.99 مليار دولار أمريكي. على التوالي ،نتيجة زيادة التدفقات نحو الخارج بسب زيادة الديوان وضعف التدفقات نحو الخارج بسب زيادة المديونية الخارجية وضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر ب1.06مليار دولار أمريكي خلال سنة 2005.

ارتفعت قيمته لتصل إلى3.47مليار دولار أمريكي سنة 2010 ،كم بدأ في الانخفاض خلال سنوات التالية الأخيرة (2005-2013)بمقدار 2.04و1.69 مليار دولار أمريكي وهذا يرجع إلى اقتصاد الجزائر إلى سوق مالي نشط يضمن تحريك رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج.

أما حساب رؤوس الأموال الصناعة حققت رصيد سالبا خلال فترة الدراسة من سنة 2005 حتى سنة 2008 بمقدار -3.05و0.43 - مليار دولار أمريكي أعلى التوالي :حيث كانت بين(2009-2010) .حقق فائض قدره 1.30و0.44 مليار دولار أمريكي على التوالي: وكان أكبر عجز عرفه هذا سنة 2006 بمقدار قدره ب(11.89)مليار دولار أمريكي.

## المبحث الثالث :العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2013).

تقوم التجارة الخارجية بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية.كل النشاطات التي تقوم بين الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة لرؤوس الأموال أي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وحركة الأفراد ما بين الدول،وتعتبر التجارة الخارجية الأداة الفاعلة في زيادة ثروات الشعوب و هذا عن طريق تصريف الدول فائض إنتاجها إلى الدول التي تكون بحاجة إليها

### المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري وأهمية

قبل التطرق إلى مفهوم الانفتاح التجاري،تجدر الإشارة إلى انه هناك فهم خاطئ للكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري.وفيما يلي عرض بعض التعاريف.

**تعريف الانفتاح التجاري حسب:( bhagauatik rueger)**فهي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيزات ضمن الصادرات ،وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا محررا يفرض تعريفات جمركية بشرط أن لا تساوي قيمتها صفرا أو مستوى ممتد ن جدا (أقل).

**2.: تعريف الانفتاح حسب(.M, michelalypapaper george , A,M choki.)**

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحريره من خلال دليل الأرقام (20-1)،حسب درجة تحرير التجارة ، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير(20)،هي أكبر درجة تحرير كما عرفوا تحرير التجارة الخارجية على أنه تقيم نظام التجارة الدولية الحيادية يعني أن لا يكون هناك تدخل للدولة واستخدامات فيه عدة مناهج:( منهج تقليل استخدام القيود الكمية ،تغيير الأدوات السعرية، تغير سعر الصرف، تغيير السياسات)[1].

**-تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية:**

يقصد بالانفتاح التجاري إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد ،والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية والتحكم فيها ،والتحول من القيوم الكمية إلى تعريفة جمركية والاتحاد إلى وتوجد نظام التعاريف الجمركية.

[1]- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح ودوره في رفع القدرة التنافسية الدولية ،دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دوكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة تلمسان 2010،2011،ص 44.

**-أهمية الانفتاح التجاري.**

تتبع أهمية التجارة الخارجية أداة فعالية تستخدمها الدول في تحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسة والاستفادة من مزايا الدول لنا تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعها .

يؤكد الاقتصاديون على أن تحرير التجارة الخارجية يؤثر إيجابيا على مؤشرات النمو الاقتصادياعتباره أقصى الأهداف التي ترغب بها الدول وتطمح للوصول إليها .إلا أنه في نفس الوقت يعتبر أكبر عاتق لاتجاه الدول النامية نحو تنمية السوق المحلي الداخلي مع تطبيق سياسة تقشفية فكان عليها التوجه نحو السوق المنفتح وتحرير عملياتها التجارية ، فتتبع عنه تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي.[1]

**المطلب الثاني :مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.**

يعني بالمؤشرات مجموعة السياسات التجارية التي تسمح بمعرفة مدى الانفتاح الدول اقتصاد على العالم الخارجي ،وتصنف الدول حسب الدول درجات انفتاحها ،أي تقيم مدى تطور اقتصاد ها واكتساب مركز اقتصادي يتلاءم مع تطور اقتصادها الداخلي ،وإعطاءصورة واضحة تقربها من بلو غ مراتب الدول المتقدمة .

**- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.**

تهدف إلى قياس مدى انفتاح اقتصاد دولة على التجارة الخارجية ،وذلك بتقييم معدل الانفتاح أو تقييم قياسات الحمائية المطبقة داخل الدولة المعينة ومن أهميتها نذكر مايلي :

**-مؤشرات الانفتاح الاقتصادي:** إن التنوع هياكل الإنتاج الصادرات وبالأخص ذات المحتوى التكنولوجية العالية يمكن الدول من بلوغ أقصى معدلات الانفتاح الاقتصادي وخاصة التجاري وهو مؤشر يبين درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي أي يقيس الأهمية النسبية للمستوى التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

[1]- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح ودوره في رفع القدرة التنافسية الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 45.

$$T0 = \sum \frac{(M + X)}{PIB} \times 100$$

X :تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

PIB: يمثل الناتج الوطني الداخلي.

وتبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يقس مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للدول في ظل الطرق السائد في الأسواق التصدير والاستيراد وتكوين الناتج الداخلي الخام[1].

**2-مؤشر التركيز السلعي للصادرات.**

إن اعتماد الدول النامية على المنتجات في توليد جزء الأكبر لدا خلها القومي المصدر الرئيسي تلك المنتجات لدول المتقدمة ،حيث تتصف الصادرات الدولة النامية باحتوائه على عدد قليل من السلع وهي في غالب لا تزيد المواد الأولية ،وهذا المؤشر قليل مدى تركز الصادرات النفطية الدولة على السلعة أو عدد قليل من السلعة ويستخدم أيضا في الاقتصادية ،وعندما تبلغ نسبة هذه المؤشر أكثر 60%في دولة ما تضح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز صادرات على سلع تتعرض إلى تقلبات حادة ،ويمكن تعتبر عنها على نحو التالي :

$$CC = \left[ \sum_{i=1}^{i=n} \left( \frac{xit}{xt} \right)^2 \right]$$

حيث cc :مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

xit: صادرات الدولة من السلعة خلال السنة t

xt:مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

[1]- بوسبعين حورية، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دراسة قياسية خلال الفترة (1990،2012)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2014/2013، ص56.

**3-مؤشر التركيب الجغرافي للصادرات.**

يعتبر هذا المؤشر كسابقة من أهم التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستردة حيث من المفروض أن لا تزيد عن نسبة 60%وألا اعتبر عن الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد

ويقاس هذا المؤشر بنفس طريقة التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال البلد متغير السلعة، ويعبر عنه كمايلي[1] :

$$CC = \left[ \sum_{i=1}^{i=n} \left( \frac{xit}{xt} \right) \right]$$

حيث cc :مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

xit: صادرات الدولة من السلعة خلال السنة t

xt:مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

**4-الميل المتوسط للاستيراد:**

وهو متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا المؤشر يوضح ما مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في توفير احتياجات السلعية أي ما مدى ترابط الناتج القومي حيث أنه كلما ازدادت نسبة هذا المؤشر دالة على اعتماد الدولة على الخارجي وعكس صحيح.

**5- مؤشر التبادل التجاري** :يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر للتعبير عن درجة الانفتاح بلد ما ،و يشير ارتفاعه إلى زيادة انفتاح بلد ما عكس صحيح ،وبالتالي تزيد أو تراجع درجة انفتاحه على التجارة الخارجية ،ويعتبر من أهم المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات لأنه يعكس سلوك

الاقتصاد الوطني إضافة إلى سلوك الاقتصاد المحلي (توظيف الموارد الاقتصادية المحلية ، الدخل توزيع ، .....الخ .كما تعبر بالعلاقة الرياضة كما يلي:

مؤشر التبادل التجاري= الرقم القياسي لسعروحدة الصادرات 100x

الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات

[1]- بوسبعين حورية، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دراسة قياسية خلال الفترة (1990،2012) ،مرجع سبق ذكره ص58.

**1 - قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي:**

إن تقيم الانفتاح التجاري لبلد ما يجري على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد ما أو منطقة تعتبر كمرجع لاستخدام هذا النوع من المقاييس ، ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح لبلد ما.

**-مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية :**

تعبر مسألة التعريفات الجمركية من القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري مثل:رخص الاستيراد، حصص التصدير، الإعانات.....الخ

**- معدل التعريفة غير الجمركية :**

يحسب هذا المعدل بمتوسط معدلات التعريفة الجمركية:مثال يستورد بلد ما، أربعة السلع وتفرض عليها أربعة معدلات للتعريفة الجمركية كالتالي:

السلعة (1)تفرض عليها25%.

السلعة (2)تفرض عليها15%.

السلعة(3)تفرض عليها 25%.

السلعة(4)تفرض عليها 20%.

فيضع معدل التعريفة الجمركية غير الموزون =(25%+15%+25%+20%)=21.25%

ولكن هذا المؤشر لا يأخذ يعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع ،ولهذا تلجأ استخدام مؤشر أخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة .

**3-معدل التعريفة الموزون (المتوازن)**

حيث يأخذ معدل تعريفة لكل سلعة ويرجع بأهمية نسبية فإذا افترضا أن قيمة الاستيراد من بلغت السلعة (1) بلغت 600 وحدة نقدية، والسلعة (2) بلغت 300 وحدة نقدية ،والسلعة(3) بلغت 100 وحدة نقدية ، والسلعة (4) بلغت 200 وحدة نقدية [1].

معدل التعريفة الموزون = (0.25*600)+(0.15*300)+(0.25*100)+ (0.2*200) *100

[1] - بوسبعين حورية ، **اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ، ص61.

200+100+300+600

معدل التعريفة المتوازن=21.67%

**3- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي .**

كما تستطيع خريطة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق التعبير عن درجة الانفتاح الاقتصاد ما لذلك ظهرت طريقة جديدة لمراقبة وقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة من السياسة التجارية للبلد حيث تمكن هذه الطريقة في قياس الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح المؤشر انفتاح فإذا كان الباقي موجبا كانت حجم التجارة الخارجية أكبر من حجمها مستقلا ويعبر البلد منفتحا والعكس صحيح ، ويعتمد في تحديد الفارق مجموعة من المتغيرات الهيكلية (كمتغيرات الحجم ، الناتج الداخلي الخام ، الدخل الفردي ، المساحة النمو الديمغرافية المتغيرات الثقافية والمؤسسة...الخ.

**4-قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشر المزدوجSacls-warner**

يعتبر هذا النموذج من بين أهم النماذج التي تعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياسيا دقيقا، إعطاء تفسير أكثر واقعيا ومنطقيا لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبينها لهذا السياسة .

ويقوم هذا المؤشر بتصنيف الدول إلى مجموعتين :

البلدان المنفحة والبلدان المنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

1-معيار الحواجز التعريفة الجمركية وغير التعريفة الجمركية، إذ لا يجب أن تفوق 40%من قيمة المنتج

2-معيار النظام السياسي، إذ لا يجب نظام أشراكي.

3-معيار السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20% خلال( السبعينات والثمانيات ).

4-معيار تدخل الدولة،إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

تتكون العينة التي يدرسها المؤشر منها 7 /1 دولة ثم دراستها خلال الفترة 1970 -1995،وكانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه :15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة وفق المعايير المقترحة من قبل نموذج المؤشر المزدوج نحو75 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة الخارجية، ولكن بصفة منتظمة

ودائمة ن كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة ل11 دولة من أصل الدول عرفت معدلات نمو وتزيد عن 3% ،بينما 70دولة من مجموعة ثانية عرفت نمو يقدرب3% .

**2- قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب 1998(Edwarads):** يعتبر هذا المؤشر من أحدات المؤشر التي عينت لقياس وتقييم الانفتاح التجاري، فيرتكز على الفرضية أساسها أن السياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل، ومن أجل قياس درجة انفتاح أي بلد، أي اقترح Edwarads جمع المؤشرات الموجودة في شكل مؤشر مركب يتكون من صيغة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وهي موزعة كالتالي :

.Sachs-warner1- مؤشر

2- مؤشر تعزيز التنمية في العالم (1987).

.Leamer3- البواقي( 1988)

.السوق السوداء.laprine de change4-مؤشر علاوة الصرف

5-التعريفة المتوسطة على الواردات .

6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.

7-مؤشر التعاون للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة .

8-معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية .

. wolf9- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف(1993)

قام Edwards بجمع كل هذا هذه المؤشرات ضمن مؤشر واحد يبين مظاهر السياسات التجارية،والمؤشر المركب ل Edwards.

المؤشر المركب = دالة (sachs-warner)، علاوة الصرف، تعريف المتوسط، حصص المؤشر Wolf.[1]

لقد ذهب Edwards في تغيره لهذا المؤشر،أن الانفتاح التجاري يقاس لمدى ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى أكثر من20%،إل أن النسبة أكبر من ذلك (40%).

[1]- عبدوس عبد العزيز سياسة الانفتاح التجاري ودروه في رفع القدرة التنفسية للدول ، مرجع سبق ذكره ، ص80.

أما مؤشر التفاوت فيرى أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي ،ومؤشر علاوة الصرف وسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن لاقتصاد[1].

## المطلب الثالث: العلاقة بين أهم مؤشرات الانفتاح التجاري وتطور ميزان التجاري الجزائر (2005-2013).

باعتبار أن الاقتصاد الوطني الجزائر اقتصاد نقطي ،تشكل الصادرات النفطية أكثر من97%من إجمالي الصادرات، مما يعني أن لها تأثير على مؤشر الانفتاح التجاري خاصة مؤشر نسبة التجارة .لذا تستخدم مؤشر نسبة التجارة يحسب مجموع الصادرات والواردات من السلع إلى الناتج الوطني الداخلي ،مؤشر نسبة التجارة فتدرج فيه فقط الصادرات خارج قطاع المحروقات زائد ،الواردات من السلع والخدمات لهذا المؤشر.

### 1-أثر الانفتاح التجاري على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائري (2005-2013).

**الجدول رقم(3-10)** يبين اثر الانفتاح التجاري على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال( 2005-2013)

**الوحدة** : مليار دولار أمريكي

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الصادرات | 46.33 | 54.59 | 60.59 | 78.59 | 45.18 | 57.09 | 72.89 | 71.74 | 64.34 |
| إجمالي الواردات | 19.86- | 20.68- | 26.35- | 37.99- | 37.40- | 38.9- | 46.92- | 51.56- | 54.99- |
| رصيد ميزان التجاري | 26.47 | 34.06 | 34.24 | 40.6 | 7.78 | 58.19 | 25.97 | 20.18 | 9.35 |
| الناتج المحلي الخام | 103.1 | 117.2 | 134.1 | 170.2 | 139.5 | 160.8 | 163 | 193.4 | 204.9 |
| مؤشر إلانفتاح | 25.67 | 29.03 | 25.52 | 23.84 | 5.57 | 11.31 | 18.93 | 19.46 | 20.49 |
| الميزان الكلي | 15.65 | 12.03 | 9.15 | 12.5 | 3.85 | 15.32 | 20.14 | 12.05 | 0.14 |

المصدر : التقرير الموحد الجداول الإحصائية(ملحق2/2).2010.ص 306 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة(2005-2010

[1]- عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودوره في رفع القدرة التنافسية للدول** ، مرجع سبق ذكره ، ص81.

إذا أخذنا بهذا المؤشر نكتشف أن الجزائر بلد منفتح تجاريا بالنسبة للاقتصاد ككل ،فخلال سنة 2005 كان مؤشر الانفتاح التجاري يقدر ب 25.45% وانخفض سنة2009 نظرا للأزمة المالية العالمية إجراءات انخفاض أسعار البترول ،ويلاحظ أيضا أن مستويات الانفتاح في الجزائر تتبع التغيرات الحاصلة في الصادرات،فكلما كانت الصادرات خارج المحروقات اكبر كانت الزيادة اكبر في درجة الانفتاح وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصادي أحادي يعتمد على صادرات النفطية بالدرجة الأولى،فهي بذلك تشكل المورد الأساسي له.وأنه لا يزال يعاني من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي وأكثر تأثرا بالأحوال التي ترد الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم (3-11) :يبين أثر الانفتاح التجاري عل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري(2005-2013).

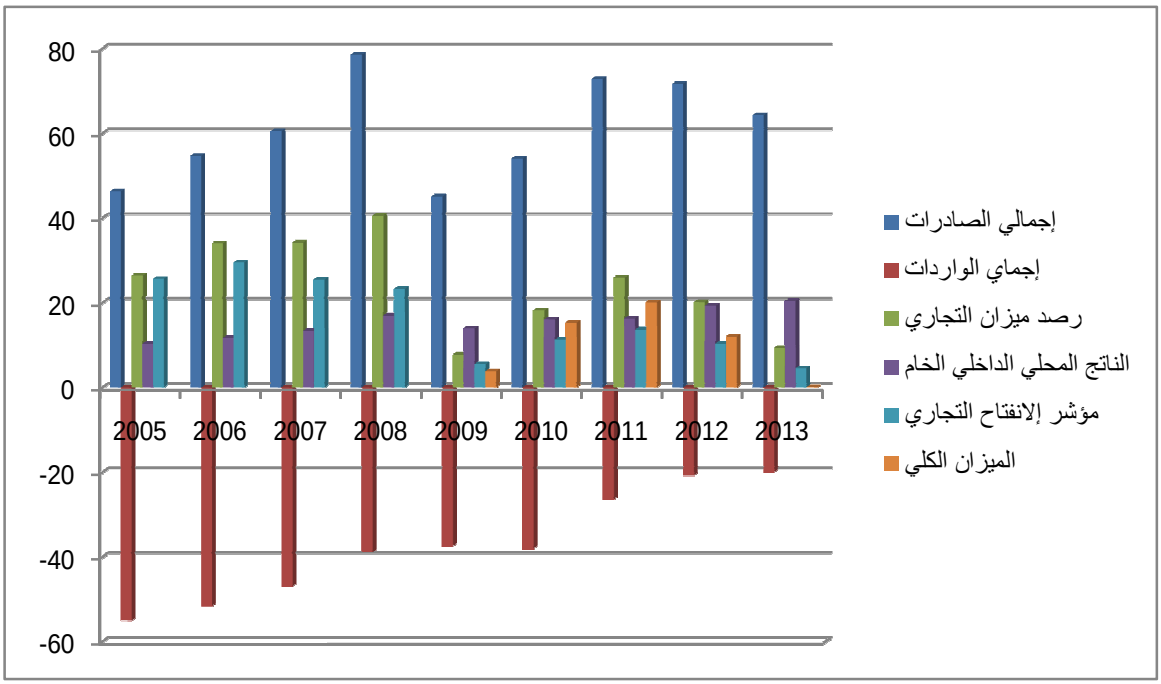


المصدر:إعداد الطالبتان الاعتماد على المعطيات الجدول رقم(3-11).

2-نتائج الميزان التجاري على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري:

-كلما زاد رصيد الميزان التجاري زاد رصيد ميزان المدفوعات

-كلما تنامت معدلات الصادرات خارج المحروقات زاد ذلك من رصيد ميزان التجاري الذي ينتج عنه زيادة رصيد ميزان المدفوعات.

-يبين ميزان المدفوعات وضعية الدولة إتجاه العالم الخارجي بصفة عامة،و الميزان التجاري بصفة خاصة.

**خلاصة الفصل :**

من خلال سعي الجزائر الى تعميق الإصلاحات التي قامت بها للتنمية الاقتصاد الوطني،ودراستنا لتطور كل من الميزان التجاري و ميزان الخدماتي و ميزان رأس المال.

استطعنا إن نستنتج إن الاقتصاد الوطني يعتمد على صادرات المحروقات التي تشكل نسبتها 98٪ من اجمالي الصادرات.و ان نسبة كل من الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة أي ان معدلات الانفتاح في تزايد مستمر لارتفاع أسعار البترول ،و التي تعد بمثابة تهديد للاقتصاد الوطني الذي هو مرهون بالاقتصاد الرأسمالي ،كما لاحظنا ان الصادرات خارج المحروقات لم تشكل الا ما نسبته 3٪ مما يبين ضعف الاقتصاد الوطني الجزائري.

# خاتمة عامة

## خاتمة عامة

يعد قطاع التجارة الخارجية عنصرا اساسيا داعم للتنمية الاقتصادية لأي دولة لما له من اثار جانبية على ميزان المدفوعات بصفة خاصة و ميزان التجاري بصفة خاصة و ان تحرير التجارة الخارجية تستوجب العديد من الاصلاحات الاقتصادية بهدف تكييف السياسات التجارية وفق المتطلبات الاقتصادية العالمية والانفتاح التجاري الاقتصادي ،و الجزائر كدولة نامية تسعى الى تحقيق اهداف معينة من خلال العمل على تفعيل انظمة القطاعات الخاصة و زيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة عبر استقطاب الاستثمارات الاجنبية و زيادة جودة و تنافسية منتجاتها لتسهيل عملية اختراق الاسواق الخارجية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات و هذا ما بينته مختلف الاحصائيات التي وظفناها في دراستنا لتطور الميزان التجاري و قياس معدل الانفتاح التجاري و التعرف على الميزان الكلي لميزان المدفوعات الجزائري عبردراسة تحليلية وصفية

**اختبار الفرضيات**

بعد دراستنا للموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

1-من الجانب النظري:

- ان لعملية تحرير التجارة الخارجية اثار جانبية يمكن ان تمس الميزان التجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات بصفة عامة,

- يمكن معرفة و تقييم اقتصاد اي دولة من خلال معرفة وضعية و رصيد الميزان التجاري الذييعكس بدوره مكانة الاقتصاد بعرضه لقيم كل من الصادرات و الواردات,

-تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في تحفيز وتشجيع المؤسسات المحلية الراغبة في اقتحام الاسواق العالمية في مجال التصديروكسب المهارات الانتاجية و التسويقية و منافسة المنتجات الاخرى في السوق المحلي بجودة عالية.

-لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية الاقتصادية رغم الاصلاحات الاقتصادية التي مست كل قطاعاته و هذا يدل على ضعف الاقتصاد الوطني.

**2 -من الجانب التطبيقي:**

1-تنامي صادرات المحروقات من حيث المبالغ المرصودة بالدولار

2-ما زالت الصادرات خارج المحروقات تشكل ما نسبته98% من اجمالي الصادرات كمورد رئيسي للدولة الجزائرية

3-تنامي معدلات الانفتاح التجاري بشكل كبير مما يعكس تبعية الاقتصاد الوطني و ضعف هياكله,

**التوصيات**

-العمل على تنويع قطاعات التصدير و اعتماد انماط و اساليب حديثة و عالية ماهرة تحقق مكاسب تجارية عالية.

-توسيع مختلف انشطة القطاعات المحلية و توظيف الموارد الاقتصادية الطبيعية و البشرية الهائلة داخل الدولة.

-على الدولة الجزائرية السعي الى الاهتمام بالصناعات المحلية الناشئة كبديل ثان للنفط و تعديل هياكل مؤسساتها.

-تطوير اليد العاملة و تأهيلها لتحقيق مزايا تنافسية تضاهي العمالة الاجنبية و تبرز الفرق في الانتاج والجودة.

-العمل على تحقيق الركائز الاساسية التجارية المتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات و الرفع من مستوى القطاع الصناعي و التحكم في واردات الجزائر من المواد الاولية.

**أفاق البحث**

1-واقع التجارة الخارجية الجزائرية بعد الانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة,

2-دور العمالة الماهرة في خلق مزايا تنافسية للصادرات الجزائرية.

## قائمة الجداول و الأشكال

**قائمة الأشكال:**


| الرقم | العنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل رقم (1-1) | يوضح حجم الإنتاج والعمالة في الدولتين A-B. | 21 |
| الشكل رقم(2-1) | يبين أهم مكونات ميزان المدفوعات. | 42 |
| الشكل رقم (3-1) | يبين تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2013). | |
| الشكل رقم ( 3-2) | يبين تطور الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2005-2013) | 87 |
| الشكل رقم(3-3) | يوضح التركيبة الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2013). | 93 |
| الشكل رقم (3-4) | تطو ر البنية الواردات الجزائرية خلال فترة (2005-2013). | 95 |
| الشكل رقم (3-5) | التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال فترة الدراسة 2005-2013. | 97 |
| الشكل رقم(3-6) | يبين أهم الشركاء التصدير خلال سنة2013. | 99 |
| الشكل رقم (3-7) | يوضح اهم شركاءستيراد في الجزائر سنة2013 | 100 |
| الشكل (3-8) | يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2013). | 101 |
| الشكل رقم (3-9) | يبين تطور الميزان الخدمات الجزائري(2005-2013). | 103 |
| الشكل رقم(3-10) | يوضح تطور حساب رأس المال خلال الفترة (2005-2013). | 105 |
| الشكل رقم (3-11) | يبين أثر الانفتاح التجاري عل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري(2005-2013). | 113 |

**قائمة الجداول:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (2-1) | يوضح مكونات ميزان المدفوعات حسب الصندوق الدولي | 39 |
| الجدول رقم(2-2) | يوضح تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي | 42 |
| الجدول رقم(2-2) | يبين بنود ميزان المدفوعات | 50 |
| جدول رقم(2-3) | يوضح أهم بنود ميزان المدفوعات | 51 |
| الجدول(3-1) | يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2013). | 86 |
| الجدول رقم(3-2) | البنية السلعية الجزائرية خلال فترة (2005-2013). | 89 |
| الجدول رقم (3-2) | يبين التركيبة الجغرافية للصادرات في الجزائر خلال فترة (2005-2013). | 91 |
| الجدول رقم (3-4) | يبين البنية السلعية للواردات الجزائرية خلال فترة (2005-2013). | 94 |
| الجدول رقم (3-5) | التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية | 96 |
| الجدول رقم (3- 6) | أهم شركاء الجزائر في مجال الواردات والصادرات لسنة2013. | 98 |
| جدول رقم (3-7) | يبين تطور الميزان خدمات الجزائر خلال فترة (2005-2013) | 101 |
| الجدول رقم (3-8) | يبين تطور حساب رأس المال الجزائري (2005-2013). | 104 |
| الجدول رقم(3-9) | يبين اثر الانفتاح التجاري على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال( 2005-2013) | 114 |

# قائمة المصادر و المراجع

## قائمة المراجع

1. أحمد الأشقر،الإقتصادالكلي،الدار العلمية للنشر والتوزيع و دار الثقافة،عمان،الطبعة الأولى،2004.

2. احمد بديع بليح، الأقتصاد الدولي ،كلية الحقوق ،جامعة المنصورة،1993

3. إسماعيل عبد الرحمن،حربيعريقات،مفاهيم و نظم إقتصادية ، وائل للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى ،2004.

4. إيمان عطية ناصف، اقتصاد دولي ، دار الجامعية الجديدة، مصر ،2008.

5. باسم محمود نورالدين، الاعتمادات المستندية بين النظرية والتطبيق، اتحاد المصارف العربية،مصر،2009.

6. بسام الحجاز ،العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر

7. بن حمود سكينة، دروس في الإقتصاد السياسي،دار الملكية للطباعة و الاعلام،الطبعة الأولى،2006.

8. بوسني أحمد البطريق، السياسات المالية في المالية العامة الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

9. جمال الدين لعويسات،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباع ة و النشر والتوزيع، الجزائر.

10. جمال يوسف عبد النبي، الاعتماد المستند، الطبعة الأولى، دار المطبوعات والنشر، الأردن،2006.

11. حسام علي داود،إقتصاديات التجارة الخارجية،دار المسيرة للتوزيع و الطباعة،الطبعة الأولى،الأردن،2002.

12. دريد كامل أل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2011.

13. الرابعة،2007.

14.زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

15. زينب حسين عوض الله،الإقتصاد الدولي لى نظرة عامة بعض القضايا،دار الجامعة جديدة للنشر ،1999.

16. زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 1999.

17. سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم،الدار اللبنانية المصرية،مصر1991.

18. سمير فخري نعمة، ميسر سالم غزال، العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف والفائدة وإفكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية 2011، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

19. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر عمان ، الطبعة الأولى 2011.

20. شقيري نوري موسى،التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،دار المسيرة للتوزيع و الطباعة ،الطبعة الأولى ،عمان،2012.

21. صلاح الدين نامق،التجارة الدولية،دار المعارف،الطبعة الثانية،مصر،1967.

22. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى،2010.

23. عادل احمد حشيش و اخرون،أساسياتالإقتصادالكلي،دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر،1997.

24. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر 1993.

25. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية (طبع، نشر، توزيع) مصر،2011.

26. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن 2011.

27. عبد الرحمان يسري وإيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر 2007.

28. عبد الله ساقور،الإقتصاد السياسي،دار العلوم للنشر و التوزيع، جامعة عنابة،1996.

29. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة التالية، الجزائر ،2006.

30. عبد المراد عبد الفتاح، شرح النصوص الإنكليزية، الجات ومنظمة العالمية للتجارة، الإسكندرية، مصر.

31. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة ابن شمس، الإسكندرية،2005.

32. عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة،2003.

33. عبد المنعم محمد مبارك ،إقتصاديات النقود و الصيرفية و التجارة الدولية،الدار الجامعية ، كلية التجارة ، بيروت،العربية،1992.

34. علي عبد الفتاح أبو أشرار، الاقتصاد الدولي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الأردن الطبعة الأولى 2007.

35. فتحي أحمد ذباب عواد اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى2013، الأردن.

36. فضيل فارس،التسويقالدولي،مطبعةالإخوةالموساك،الجزائرالعاصمة،الطبعة الأولى،2010.

37. محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، المكتبة المركزية، الطبعة التالية،2010 .

38. محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، دار مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية الطبعة الأولى 2008.

39. محمد أحمد الدوري،في التجارة الخارجية،دار الشموع الثقافي، الطبعة الأولى،2007.

40. محمد أحمد السريني، اقتصاديات التجارة الدولية.

41. محمد احمد السويتي،إقتصاديات التجارة الخارجية،مؤسسة رؤية للطباعة و النشرو التوزيع،2008.

42. محمد أحمد الكابد، الإدارات المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة، الأردن،2009.

43. محمد العربي شاكر،محاظرات في الإقتصادالكلي،دار الفجر،القاهرة،2006.

44. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة،دار المنهل،بيروت،الطبعة الأولى،2010.

45. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

46. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر 2001.

47. محمد نجيب حمادي الجوعاني ، ضوابط في الإقتصادالإسلامي،دار الكتب العلمية،لبنان،1999.

48. محمد نجيب حمادي الجوعاني،ضوابط التجارة في الإقتصادالإسلامي،دار الكتب العلمية،لبنان.

49. محمود يونس "اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر 2007.

50. مسعود مجيطنة، دروس المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2013 .

51. مصطفى رشدى شيحة ،الأسواق الدولية و المفاهيم و النظريات و السياسات،دار الجامعة الجديدة،المكتب المركزي.

52. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، الأردن.

53. نداء محمد الصوص ،تجارة الدرلية ،مكتبة المجتمع العربي لنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن،2011.

54. نسرين عبد الحميد نبيه،نظرية التجارة العالمية و منظمة التجارة العالمية ،المكتب الحديث الجامعي،دار الكتب و الوثائق القومية،2008.

55. نوزاد عبد الرحمان هيتي، منجد عبد اللطيف الخشابي، مقدمة في المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2007.

56. الهادي الخالدية، المرآة الكاشفة للصندوق النقد الدولي، دار هومة الجزائر، الطبعة الأولى،1996.

57. هاني حامد الضمور،التسويقالدولي،دار وائل للنشر و التوزيع،الجامعالأردنية،عمان،الطبعة

58. يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية،دار هومه للطباعةو للنشر.

**قائمة المراجع باللغة الفرنسية:**

1- Claude dyfloux. michel barline,la balance des paienments,economica,paris,199.p39.
2- Josette peyrand,gestionfinanciere internationale,5 éme edition, vuibert,paris,1999.
3- SEDDIALI ,compéhtibiteeconomique :Quel potentiel pour l'Algérie,Thèse de doctorat l'université d'oran,2012-2013,

**المذكرات:**

1-ستنيني سمير،التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، (مذكرة ماجستير غير غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر،2005،2006.

2-حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2013/2012.

3-حسين فيصل ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير التجارة الخارجية، 'مذكرة ماستر غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم التجارية، تيارت،2012/2013.

4-بلحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ،كلية الاقتصادية وعلوم التسير ، تخصص تجارة دولية، غرداية،2010/2011.

5-عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية ،( مذكرة ماجستير غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، معهد الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسير، غرداية،الجزائر2010/2011

6-حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة ماجستير غي منشورة،تخصص تأمينات وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر،2005.

7-مالك خالد ،دور السياسات المالية والنقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات ،مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دو لية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت 2012/2013.

8-هادي حيزية ،العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية، مذكرة ماجستر غير منشورة، تخصص مالية ، جامعة تلمسان 2005/2006.

9-محمد راتول، سياسات التمويل الهيكلي ومدى معالجته للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أطروحة دكتوراه.

10-زيتوني هوارية، أثر التغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستر غير منشورة، الجزائر،2010/2011.

11-حميشية عبد المجيد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات فيظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولة، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير ، جامعة خيضر، بسكرة 2012.

12بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر غير منشورة ، كلية الحقوق ، 2007/2008.

13-بن طيرش عطا الله، أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تجارة دولية، غرداية، 2010/2011.

14-قطاف لويزة ، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد المالية والبنوك،جامعة آكلي محمد أو لحاج،البويرة، 2013/2014.

15-باريك مراد، التحرير وسعر الصرف الحقيقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستر ، تخصص قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان.

16-زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2005/2006.

17- ميراندا زغلول التجارة الدولية، 2010.

**مواقع الأنترنيت:**

www.bankof algeria.dz/bulletin statistique.html
www.doune.gov.dz
www.ons.dz
www.ondi.dz